

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي

الجزء العشرون

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م



الجزء العشرون من المصنف

تأليف العالم العلامة أبى بكر أحمد بن عبد الله

ابن موسى الكندى

رضى الله عنه

قال المحقق

قد انتهى بعون الله وحسن توفيقه تحقيق الجزء العشرين من كتاب المصنف ويبحث هذا الجزء قسمين :-

القسم الأول :-

فى أحكام الدواب ومنافعها ومضارها وفى إطلاقها وحبسها وعقوبة مالكيها وفى التقديم والحجة عليهم وفى كرائها واتخادها وفى حكم الجلالة منها وفى أسمائها وكنائها وفى أحكام الكلاب والسنانير والإحداث فيها وفى الحية والعقرب وفى الذباب وفى الطير واتخاذها ومعانى ذلك .

والقسم الثانى :-

فى الديون وأحكامها وفى الضمان بالحقوق وفى الكفالة بالنفس والحق وفى

أحكام الكفيل وفى ربح ما قبض الكفيل وفى الحوالة وفى الاشهاد على الديون والحقوق وكتابتها وفى آجال الديون وفى محل الدين على الهالك وفى تأجيل الدين وقضائه قبل محله وفى الانتصار وفى حجر الحاكم على المديون وتحاصص الغرماء وفى أحكام المفلس وفى القرض وفضله والنهى عن قرض جر منفعة ومعانى ذلك .

وكان انتهاؤه فى ٢٨ محرم سنة ١٤٠٢ /هـ ـ ١٥ /١١ / ١٩٨٢م

بقلم : سالم بن حمد سليمان الحارثى

بسم الله الرحمن الرحيم

البـــاب [١]

ما ينبغى للحكم فى الدواب ومضارها

أبو عبد الله إلى ابن عشيرة وتأمر واليك أن يُنادى يوم الجمعة فى المسجد بالتقدمه على الناس ولا يهملوا دوابهم إلا براع يكون معها ويكون حبلها فى يده فمن رجع يهمل دابته بعد تقدمته عليه حبسه وقيل عن الوضاح بن عقبة ينادى فى الناس ويتقدم عليهم أن يحفظوا دوابهم ثم من بعد ذلك يحكم بينهم فيها .

* **مسـألة** : أبو عبد الله أن كتابا وصل من أهل القطارة يذكرون أن واليك عليها أقام رجلا راعيا فى البلاد للدواب التى تفسد على الناس وإنه يعرف بالسرق ويأخذ الكراء من غير أن يرعاها ولا أرى أن يقام لها رجل لرعية الدواب ولكن يكتب إليه أن يصرف عنهم هذا الرجل ولا يقيمه ولا غيره .

* **مسـألة** : عنه وتأمره إذا وصل إليه واصل بداية وادعى أنها أفسدت عليه أن ترسل معه رسولا يقف معه على زراعته وماله فإن رأى فيها فسادا حبس له

صاحب الدابة ولا يكلفهم على ذلك بينة .

* **مسألة** : وقيل كان فى زمان عبد الملك بن حميد والمهنا يولى على الدواب واليا يتولى الإنصاف بينهم يصير الناس إليه فى ذلك ويعطى من عند الإمام فى كل شهر خمسة دراهم فأما اقامة رجل لذلك ويكلف الناس جعلاً فلا نعرفه من قول واحد من المسلمين ولو كانت الرعية واجبة وحبس الدواب عن أهلها صوابا لم يكن للراعى فى كل دابة إلا بقدر ما يرعاها به وقد رأينا من يرعى الشاة كل شهر بلا نق وهؤلاء يكلفون فى كل يوم ولم أجد أحد قال ذلك ولا رضى به .

* **مسألة** : عن بعض الفقهاء أن غسان الإمام كان جاعلاً رجلا ومعه حبل شعر يأخذ الدواب من القرية والفقهاء فى عصره ولم نسمع منهم تغيير ذلك .

* **مسألة** : وعلى الوالى كراء واليه الذى ولاه على الدواب لأنه صاحب ضيعته وإقامة العدل فى بلده فلا ينبغى أن يكون الجور فى حكمه أن يكون من أحدثت شاته غرم غرامة ولا يحكم بذلك وذلك إلى أهل الفساد والراعى أن يعطوه شيئا فذلك إليهم ويتعاهد من الراعى فى رعيها وسقيها ولا يعذبها بقلة العلف ولا يعطشها .

* **مسألة** : وإن جاء أحد من أهل الفساد بدابة فدفعها إلى الراعى بلا رأى

الوالى ثم اطلع على ذلك الوالى نهاهما عن ذلك لئلا يؤخذ دواب الناس بغير فساد .

* **مسألة** : وإن اطلع الوالى على أحد دفع دابة إلى الراعى وقال أن الوالى أمرنى بذلك ولم يكن فعل عاقبه .

* **مسألة** : وإن بلغه سبب أن رجلا أخذ دابة رجل من غير فساد وجاء بها عاقبه وإن أخذها من غير فساد وقال إنها أفسدت عليه دعا بسبب فإن لم يحضر سببا أنها كانت فى زرعه عوقب .

* **مسألة** : وإن قال أنى وجدتها تأكل زرعى فغدوت عليها فهربت حتى أخذتها فقد أقر أنه أخذها من غير زرعه فإن جاء بسبب يخبر أن زرعه مأكول عذر فى أخذها ولم يعاقب .

* **مسألة** : وإذا صارت الدابة إلى الراعى فلم يعرف أهلها جبر الذى جاء بها أن يأخذها وإن لم يعرف الذى جاء بها شادى بها حتى يأتى آت بعلامتها قيل للراعى شأنك وشأنها إن كانت من الغنم وإن كانت من الإبل ذهب بها إلى خارج البلد فأرغدها فى كلأ البرية وعند موردها وإن كانت من البقر أطلقها وأشهد عليها وسيَّبها وإن كانت من الحمر الأهلية سيبها وأشهد عليها أيضا وإن كانت من الحمر البادية أطلقها خارجا من البلد .

بـــاب [٢]

فى الحكم فى إحداث الدواب ومضارها والحبس والعقوبة على ذلك

أبو عبد الله إلى ابن عشيره تأمر واليك على القطاره إذا وصل إليه واصل بدابة وادعى إنها أفسدت عليه أن ترسل معه رسولا يقف معه على زراعته وماله فإن رأى فيها فسادا حبس له صاحب الدابة ولم يكلفهم على ذلك بينة .

* **مسـألة** : وعلى الحاكم إذا رفع إليه رافع دابة أن لا يقبلها منه ولا يأمر من يقبضها ولكن يأمره أن يدعو صاحب الدابة إليه ثم يحكم بينهما وإن لم يجىء بصاحبها ردت عليه .

* **مسـألة** : وإنما يلزم أصحاب الدواب ما أفسدت إذا صح بشاهدى عدل .

* **مسـألة** : وعن محمد بن محبوب رحمه الله إذا رأى فى الزرع أثر الأكل فقال

صاحب الحرث دابة فلان أكلت حرثى حبس صاحبها حتى يقر أن دابته أكلت ذلك الحرث أو يعفو عنه أو يرى الحاكم أنه قد بلغ حبس مثله .

* **مسألة** : قال وأقول أن الناس فى هذا مختلفون فمنهم من لا يريد الفساد على الناس ومنهم من لا يبالى ما أكلت دابته ويفرح بذلك أو يطلق دابته لذلك فحبس هؤلاء أكثر من حبس الآخر ولا يستويان فى العقوبة .

* **مسألة** : محمد بن المسبح فى من وجد زرعه مأكولا بالليل أكلا كثيرا أو قليلا واتهم دوابا لرجل فليس له تهمة لأن الدواب ليس عليها تهمة إلا أن يحضر سببا أنها أبصرت فى الزرع أو آثارها فى الزرع إلى المنزل أو من المنزل إلى الزرع فعليهم الحبس وفى موضع إن كانت الدابة فى زرعه فلم يقدر على أخذها فاتهم دابة لأحد فليس على الدواب تهمة وإن قال رجل أو رجلان أو امرأة إنا رأينا دوابا ولا نعرف لمن هى أو قالوا إذا حضرت عرفناها ولا نعرف لمن هى أخذ بها صاحبها الذى يعرفها أنها له أو تعرف له وإن لم يعرفوها إذا حضرت ولا لمن هى فتلك تهمة وليس عليها حبس وبينهم الايمان يحلفون ما يعلمون أن دوابهم افسدت حرثا لهذا قال وكذلك إن قالوا باتت عندنا ولم تصبح فى رباطها ولا فى موضعها وإنما عليهم الايمان لا صحاب الحرث ما يعلمون أنها أفسدت وإن ردوا الايمان إلى أصحاب الحرث حلفوا على أن دوابهم التى أفسدت علينا وإن قالوا نحن لا نعرف أنها دوابهم ولكن نحلف أن هذه الدواب الواقعة هى التى أفسدت علينا ثم صح أن تلك الدواب دوابهم

وأقروا أنها لهم أخذوا بما أفسدت .

* **مسألة** : وإذا قال صاحب الدابة إن زرع هذا الرجل بين منازلنا لإحضار ولا جدار عليه قيل له أحضر شاهدين نرضاهما فإن أحضر لم احبس إلا على ما أفسدت ليلا وإن شهد شاهدان أن على حرثه جدارا أو حضارا لا يمنع قرون الشاة ولا شكالها عن خطو الجدار ولا عن دخول الحضار لم أحبس له المدعى فإن لم يحضر بهذا ولا بهذا كانت العقوبة أولى به .

* **مسألة** : وإذا استاهل المدعى عليه العقوبة أمر الذى جاء بها أن يدفع إليه دابته وإن لم يلى الحاكم دفعها لأنه لا يعلم أنها له فإنما يقلد ذلك الذى جاء بها لأنه ضامن لها .

* **مسألة** : وان كان أكل الدابة فيما لا يرجع كان أكثر عقوبة وإن كان فيما يرجع ويعود كان أهون وإن كان مرة بعد مرة بعد التقدمة شد عليه .

* **مسألة** : وإن ادعى صاحب الدابة أن يعطى الغرامة ولا يلزمه العقوبة فذلك إلى الذى أكل زرعه لأن الغرامة لا بد منها والحبس للحاكم .

* **مسألة** : ويحبس فى سبب الفساد خادم صاحب الفساد لا يضيع الدواب وقد تحبس المرأة فى بيتها ويتعاهد منها لوقت طعامها وصلاتها وقد يحبس قيم اليتيم أو غلامه بفساد دوابه وإن كان الغلام عاقلا مراهقا حبس فى غير

الحبس فى مسجد أو طريق أو أخذ به وليه يقال له إن شئت كف دابتك وإلا حبسناك .

* **مسألة** : قيل كتب الإمام المهنا إلى والى إزكى بلغنى أن شاة لأبى على وقعت فى زرع فأمرت بها ترعى ولا تسلم حتى يحبس بعضهم والحبس ليس بفريضة مفروضة بل يسع العفو عن مثل هؤلاء ولا نرى على الغلام حبسا ولا على والديه فأطلق لهم شاتهم ولهم الغرم إذا صح الفساد .

* **مسألة** : أبو عبد الله ويحبس الذين يعرفون بكثرة الفساد وإهمال دوابهم من ثلاثة أيام إلى عشرة أيام ومن كان لا يعرف بالفساد وإنما يكون منه الذلة فذلك يحبسه يوما أو يومين .

بـــاب [٣]

فى إطلاق الدواب وحبسها وما يضمن من إحداثها

أبو عبد الله . قال يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال على أهلى الحراثات حفظ حراثتهم بالنهار وعلى أهل الدواب حفظ دوابهم فى الليل . قال محمد بن المسبح هوكما وصف ولكن تواصلت الأخبار منذ أول الدولة أن أهل عمان تراضوا بكف الدواب عن حراثتهم فيما بينهم لأن حراثتهم وأموالهم بين منازلهم فأرى أن يكف الناس دوابهم بذلك قال أبو سعيد وقول إن الرواية خاصة فى المدينة لأن زراعتها خارجة منها فما خرج مخرجها من المدن والقرى فهن مثلها وماكانت حيث لا يؤمن من الحروثِ والدواب مثل عامة قرى عمان حسن الاختلاف فى الضمان له قيل أفسدت ناقة للبراء بن عازب الانصارى على أهل المدينة فى حائط لهم فرفع ذلك إلى النبى ﷺ فقال على أهل الدواب حفظ دوابهم فى الليل وعلى أهل الحروث حفظ حرثهم فى النهار .

* **مسـألة** : قال الشافعى ما يتلفه البهائم ليلاً مضمون على ملاكها واحتج بالرواية قال أبو حنيفة لا ضمان عليهم .

* **مسألة** : فإذا حضر صاحب الزرع بحضار لا يحضره بخطوة للشكولة ولا يدخله المقراه ثم دخلته بعد ذلك بفسادها شد على صاحبها وإن لم يكن حصن يمنعه وهى مشكولة ومقراة لم أعاقبه على فسادها ولم أغرمه فى النهار .

* **مسألة** : وفى أرض بين البيوت أو على طريق فطلب أهل البيوت وأهل الطريق أن يحضر صاحب الأرض وشكى هو بفساد الدواب فقول يحضر الرجل على أرضه ولعل فلانا قال يكفوا فسادهم .

* **مسألة** : قيل ليس على أصحاب الماشية من إمساكها على الفيضان والجنانير وعلى الراقب حفظها فى نهاره وعلى أهل الماشية فى الليل لأنها من المباحات بغير الغيضان فإن أفسدت فى الليل حبس أصحابها بفسادها فى الغيضان .

* **مسألة** : أبو سعيد فى إطلاق الدابة فى النهار بغير قيد ولا شكال هل يجوز فقول على أهل الحرث حفظ حروثهم فى النهار وعلى أهل الدواب حفظ دوابهم فى الليل فعلى هذا إذا وضعها فى موضع ما من مثل طريق جائز أو أرض خراب فلا ضمان . قال ويدل على جوازه جواز ذلك لرب الزرع إذا وجد دابة فى زرعه أن له إخراجها إلى طريق جائز أو أرض خراب وليس عليه حفظها ولا تأديتها إلى ربها وقول إذا كان مشتبكا بالزرع وإذا أطلقها لا محالة تضر ضمن وان كانت زراعتها خارجة جاز له إطلاقها ولا ضمان عليه .

* **مسألة** : أبو سعيد فى الراعى تأكل دابته الزرع فقول يضمن فى ليل أو نهار وقول لا يضمن إلا ما أكلت فى الليل استدلالاً بالرواية حتى أنهم قالوا فى الراعى لا ضمان عليه على ذلك إلا تضييع دابته والذى نأخذ به إذا كانت فى موضع يؤمن منها على الزرع فلا ضمان عليه إذا لم يغفل عنها غفلة تضييع وان كان يحملها على حروث الناس فى موضع المخاطرة ضمن قال وحفظنا مجملا أن ما أكلت الدواب فى سياقته لها أوقيادته أنه ضامن كان فى ليل أو نهار كانت له أو لغيره وأما الراعى فقد مضى الفرق فيه .

* **مسألة** : عزان بن تميم فى الدابة إذا أكلت الزرع فعلى أهلها الغرم وإذا أكلت الطعام فلا غرم على أهلها قال أبو عبد الله أنها إن أكلت حرثا أو طعاما فعليهم الضمان وإن أكلت غير الطعام فلا غرم عليهم وقال ليس على أهل الكلاب غرم إذا أكلت الحرث وعليهم الغرم إذا أكلت الطعام .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد اختلف أصحابنا فى الدابة إذا أكلت أرز إنسان أو طعامه فقول يضمن ربها الطعام والزرع فى الليل أو النهار فى رعى أو شد وقول لا يضمن فعل النهار على حال لأن عليه حفظها بالليل لا نشغال الناس عن حفظ أموالهم براحة الليل والنوم وما يحجبهم من ظلمة الليل وقول لا يضمن إذا أطلقها فى النهار الرعى والفلاة فرجعت فأكلت فإن أطلقها فى العمارة والقرية وقرب المزارع ضمن ما أكلت فى ليل أو نهار .

* **مسألة** : واختلفوا فى أكلها فى الليل إذا انطلقت من رباطها فقول لا ضمان عليه إذا لم يفرط وضمنه آخرون .

* **مسألة** : فيمن ببيته رحى يطحن بها الناس فتخون بحبهم وتأكله غنمه هل عليه ضمان قال لا .

* **مسألة** : فيمن أطلق شاته فى الحارة فدخلت منزلا فأكلت منه قال على صاحبها ضمان ما أكلته . وعن أبى سليمان هداد أنه لا ضمان عليه حتى تكون من الضوارى وتقدم على صاحبها ثم يكون عليه ضمان ما أكلته بعد التقدمة والضراوه .

* **مسألة** : ومن اشترى شاة فأفلتت منه فمرت على العطارين فكسرت قواريرهم وأهراقت أدهانهم فلا شىء عليه إلا أن يكون خلفها من يذعرها .

* **مسألة** : رفع عمر بن محمد إذا قيد رجل دابته حيث لا ترى زراعة ولم يتعمد لإرسالها على مضرة أحد لم يضمن .

* **مسألة** : فى نساج وقعت شاته فى ثوبه فخزقته وقامت البينة وطلب صاحب الثوب الغرم من يغرم قال لعله يقوم الثوب ما يسوى وهو صحيح فينظر ثمنه وهو مخروق فيرد عليهم الفضل .

* **مسألة** : فإن غلبت الدواب الراعى ولم يقدر عليها وكان ذلك بالليل فالغرم على أصحاب الدواب وإن كان ذلك فى النهار ففيه اختلاف فمن قال بالغرم كان ذلك على أصحاب الدواب إذا غلبت الراعى وكان له عذر بين .

* **مسألة** : ومن أخبره واحد أن دابته أكلت زراعة لأحد وصدقه ضمن وإن لم يصدقه لم يضمن .

* **مسألة** : وإن شكى أهل المنازل حفر الغنم فى أصول جدرهم قيل لهم أحصنوا مواضعها عن مرابطها لأن الشاة تحفر الجدار وتضر بالجار .

* **مسألة** : وإن شكى أهل منزل من غنم جيرانه أنها تدخل عليهم بلا إذن فعليهم حفظ منازلهم بأبوابها .

* **مسألة** : وإن وقعت دواب فى مثل الحوانيت والدكاكين والأسواق لم يكن عليهم ضمان وعلى أهلها إن كانت ممن تعقر أو تنطح أو تركض ضمان ما أصابت فى الأسواق ولو كان راكبها عليها ضمن بمقدمها ولزمه إذا كفحها باللجام ما أصابت بمؤخرها .

بـــاب [٤]

فى صفة القيمة بضمان فساد الدواب وقيمة الأحداث وما أشبه ذلك

ومن لزمه غرم ما أكلت دابته فإنما يغرم ثمن الشجر يوم أكلته بقيمة العدول وليس يلزمه ثمن مثله . قال أبو المؤثر قد قيل هذا والذى أقول به أن الدواب إذا استهلكت الحرث استهلاكا لا ينظر ، نظرتَ إلى ما هو أوفر لصاحب الحرث قال ان كان قيمته يوم أكلته اكثر من نفقة صاحب الحرث وبذره وعناه فى سقيه وجميع ما عنا فيه وأنفق عليه حكم له به وإن كان العناء والقيمة أكثر حكم له بقيمته والعناء ما أنفق فى عنائه وبذره إلا السماد والعناء بالسماد فانى لا أقول فيه شيئا وكذلك ما أخذ من مال أحد شيئا من صرم أو شجر أو علف أو زرع فإنما يضمنه يوم أتلفه . قال أبو المؤثر قد مضى الجواب فى الزرع والشجر مثله .

* **مسـألة** : وقيل ما أفسدت بوطئها كان بمنزلة أكلها وماكان من أكل ثمرة قد أدركت نظر فى مثل ما أكل فعرف ثم ألزمت الغرامة أهل الفساد مثل ذلك

وما كان يرجع إلى مثل حاله كانت غرامته بمنزلة العلف وما كان مما لا يرجع إلى حاله ولا يدرك ثمره نظر فيه بين ذلك وما كان من ثمرة الفواكه لم يدرك ثمرها وما كان مثل البقول والقتوت التى ترجع فقيمتها قيمة علف وما كان مثل الفجل الذى إذا اقطع لم يرجع قوم على قدر نفعه .

* **مسألة** : وقيل فى الزراعة إذا أكلت أنه ينظر إلى الجلبة التى تلى الجلبة المأكولة فما بلعت تلك الجلبة أعطى مثلها وقال بعضهم قيمتها برأى العدول خضرة وبهذا نأخذ وقيمة الإحداث فى الدواب مشروح فى كتاب الضمانات .

* **مسألة** : ومن كسر شاة قوم من زرعه فعرض على صاحبها أن يأخذها يداويها ويعطيه فكره صاحبها ثم ماتت فعليه غرم ثمنها لصاحبها .

* **مسألة** : ولا يسع صاحب الزرع أن يأخذ الغرامة إلا أن يكون قد رأى دواب المفسد هى التى أفسدت أو يقر صاحب الدواب أنها هى التى أفسدت عليه .

* **مسألة** : والدواب فى الجراحات ليس بمنزلة البشر وفى جراحتهن سوم عدلين .

* **مسألة** : ومن قطع عضوًا من الدابة فانها تقوم صحيحة سالمة ثم تقوم فى حال قطع عضوها ثم ينظر فضل ما بين القيمتين فيلزم ذلك الجانى لرب الدابة

وتكون الدابة لربها إلا فى عينها فإنه بلغنى عن عمر أنه حكم فيها إذا قلعت أو فقأت بربع ثمنها قال وأنا آخذ بذلك وإن قلعها جميعًا كان عليه قيمة الدابة لصاحبها ويسقط عنه قيمة لحمها إن كان مما يؤكل وإن كان لحمها مما لا يؤكل مثل الخيل والحمير وغير ذلك فعليه قيمتها ولا يسقط عنه قيمة لحمها .

* **مسألة** : قومنا قال واختلفوا فى الجنين جنين الدابة قال الحسن عشر ثمن أمه . قال النخعى قيمته قال الشافعى عليه ما أنقص أمه .

* **مسألة** : ومن اعترض دابة فركبها ثم أرسلها فنظرت بعد ذلك صحيحة سالمة ثم ماتت قبل أن يراها صاحبها فعلى راكبها الكراء لا غيره .

* **مسألة** : ومن طلب إلى آخر عارية حمار فأبى فأخذه ليرده بيده فأجاز له ثم تلف الحمار فاذا أجاز له أخذه قبل استعماله لم يلزمه فأن أصابه فسكت فتلف فهو ضامن لأنه متعد .

* **مسألة** : ومن عقر له السلطان حمارًا فخشى عليه رجل آخر أن يموت فذبحه وباع لحمه بعشرة دراهم فعلى السلطان قيمة الحمار لربه وهذا ذبح ما لا يجوز له ذبحه ولا أكله وعليه التوبة ورد الثمن إلى أربابه الذى أخذ منهم ويطعم الفقراء لحمًا ذكيًا مقدار ذلك والله أعلم .

باب [٥]

فى سائق الدواب من الحروث والحدث فيها وما يجوز من ذلك ويلزم وانتباه ذلك

وقيل فى جميع الدواب إذا أعدت فقتلت فقول فى ذلك الضمان لأنه لا حجة على العجماء وقول لا يضمن لأنه دافع عن نفسه وقول إذا دفع عن ماله بجهده ولم يرد قتلاً فلا ضمان عليه وقول يضمن فى دفعه عن نفسه . أبو سعيد فيمن رمى فى الدواب يحجر إذا جمحن على بعضها بعض فقول يضمن على حال كان دفع عن نفسه أو ماله أو مال غيره وقول لا ضمان عليه فى نفسه ولا ماله ولا مال غيره من طريق إنكار المنكر وقول لا ضمان عليه إذا كان يدفع عن نفسه أو ماله وعليه الضمان فى غير ذلك .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد فيمن وجد دابة فى حرثه أو حرث غيره فطردها فلم تخرج إن له أن يضربها وذلك لسوء أدبها وواجب عليه إخراجها قال أبو سعيد قول عليه ذلك إذا قدر عليه من المنكر ولوكانت دابة صاحب الحرث وقول أنه مخير فى إخراجها إن شاء أخرجها وإن شاء لم يخرجها لأنه لا حجة عليها

هى ولأن حدثها مضمون على ربها كالحريق الذى لا ضمان فيه وأما ضربها فاذا كان لمعنى سياقتها من الفساد ولم يكن فيه ضرر بها أو ينقص قيمتها وسعته فى أمر الدابة فى سبيل الإثم ما لم يتعلق معنى الضمان فيه .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن رمى دابة من زرعه فعرجت فقيل يلزمه ما نقص من قيمتها تقوم صحيحة وتقوم عرجًا فما نقص ضمنه وهى لربها وإن ماتت ضمن قيمتها كلها وإن عاشت ثم ماتت بغير ذلك فعليه فضل ما بين القيمتين ولا ضمان عليه فيها كلها وإن مشت قليلاً ثم ماتت فإن كانت الرمية مما لا يتعارف أنها يقتلها لم تصح له البراءة من الضمان حتى يصح أنها ماتت بغيرها وإن كانت مما يتعارف أن مثلها لا يقتلها فلا يبين لى عليه ضمان إلا حدث رميته إن كان لها حدث وإن اشتبه ذلك فلا يبين لى فى ذلك حكم وإن تداعيا فبينهما الحكم فإن غابت الداب والرمية مما يقتل فادعى ربها أنها لم تزل هاوية منها حتى ماتت أو قال أنها ماتت من ضربه فالله أعلم .

* **مسألة** : فيمن ساق دابة فى زرعه تأكله فوقعت فى زرع آخر فليس عليه فى هذا إثم وليس عليه إخراجها من ذلك الزرع أن يتبعها ويمنعها من غير ذلك الزرع .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن أخرج دابة من زرع غيره إلى خراب أو واد أو طريق أو محلة فيها أو سوق فتلفت فإذا لم يزد فى سياقتها فوق أن يخرجها من الزرع

على وجهه الإنكار إلى موضع يأمن من ضررها فلا ضمان عليه فإن ساقها فاقتحمت جدارًا أو دخلت فى حضار فكسرت فإذا لم يحملها فى سياقه على ما يتلفها ولا ساقها فوق سياقه مثلها فأرجو أن لا يضمن على مثل هذه الصفة .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن ساق دابة من زرع غيره فوقعت فى زرع آخر فلم يقدر على إخراجها إلا بشنع حضار فإنه إن شنعه فأخرجها ورده وسعه ذلك إذا كان قصده إلى إزالة الضرر وإن تركها خوف ما يلزمه من الضمان وسعه ذلك .

* **مسألة** : فيمن ربط دابة وقعت عليه فماتت فى يده قال يضمنها ولو ضربها فى حال الأكل إن امتنعت من الخروج فإن تلفت فى الضرب فلا ضمان عليه وفى موضع فيمن ربط دابة من حرثه فماتت من رباطه قال هو غارم إلا أن يكون قد تقدم إلى ربها فكره أن يكفيه إياها فلا غرم عليه .

* **مسألة** : فيمن رأى دابة فى زرع غيره تأكله فخشى إن ساقها كسرت الزرع ما أولى به قال إذا لم يكن له مخرج من الضمان فليس عليه ذلك وإذا كان فى سوقه لها لابد أن يضر فيه بوطئها أو كسرها حيثما أراد أن يسوقها كان الترك أولى . أبو الحوارى فيمن خاف إن ساق دابة من زرعه دخلت زرع غيره فأخرجها فدخلته فلا شىء عليه علم بدخولها أو لم يعلم وكذلك إن تلفت بعد

إخراجها فلا ضمان عليه وإن أمسكها فعليه الضمان حتى يؤديها إلى أهلها إلا أن يخرجها بيده من الزرع ثم ساقها فذهبت فلا ضمان عليه وإنما عليه الضمان إذا ربطها وحبسها فى منزله أو منزل غيره والله أعلم . وقيل إذا ربطها فهو ضامن إلا أن يشهد على سلامتها إذا أطلقها فقد قيل لا ضمان عليه . قال أبو الحوارى إذا دخلت زرع غيره وهو ينظر إليها أخرجها وإن لم يعلم فلا شىء عليه علم به أو لم يعلم إذا لم يرد أن يخرجها من هذا الزرع إلى هذا الزرع .

* **مسألة** : فيمن رأى دابة لا يعرفها فى زرع لا يعرفه وهى تأكله فإنه يعتبر أمر هذا الزرع فإن كان يخرج له معنى أنه على غير الضرر فليس عليه إخراجها وإنما عليه إذا كان ضررًا قال فإن لم يسقها وقد لزمه ذلك فتركها فلا يبين لى عليه ضمان ولا آمن عليه الإثم فى ترك ذلك إذا لزمه .

* **مسألة** : فإن وقعت دابة فى زرع رجل وزرعه حول زروع الناس فساقها حتى إذا وضعها على الحد بينه وبين الناس تركها فدخلت زرع غيره فلا ينبغى له أن يفعل ذلك ولكن يخرجها إلى طريق جائز أو أرض ليس فيها زرع فإن ضاعت الدابة بعد ذلك أو أفسدت على غيره فليس عليه ذلك فإن اتخذ أهل المنازل سبعًا فى دارهم فدخلت دابة من الدواخل عليهم فعقرها لم يكن على أهل الدار ضمان لهم ومن وجد دابته فى حرث قوم مقتولة فلا ضمان عليهم إلا أن يقتلوها ويطلب إيمانهم فإن نكلوا غرموا .

* **مسألة** : بعير أفسد على قوم زرعهم وأرادوا أخذه فلم يقدروا فطرحوا له الأشباك فانكسر فلم يجبر فنحره أهله فأرى عليهم الغرم ومن مر على زرع ورأى فيه دوابًا تأكله فعليه إخراجها من زرع غيره فإن لم يفعل فعليه الضمان . إذا كان يقدر على إخراجها فإن مرت فى الزرع فعليه أن يدخل الزرع على أثرها حتى يخرجها فإن كانت الدابة إذا جرت فى الزرع كسرته وكذلك دخوله يكسر الزرع فإن كان ما يكسره أقل مما يضر إذا تركها فيه فلا ضمان عليه لأن ضررها أكثر وإذا أخرجها من الزرع فلا شىء عليه ولا إثم فإن دعا أصحاب الزرع إلى الدابة فكسروها فهو برىء لأنه لم يدعهم لمضرتها فإن كانوا قومًا بورًا يعرف أنهم يضربونها فهو شريكهم ولكن يخرجها ولا يبعدها وقيل للرجل أن يخرج الصبى من منزله إذا دخل عليه بيته ويطرده وكذلك غير الصبيان إذا لم يخرجوا بالكلام وغير ذلك وكذلك يخرج الدابة من منزله ويقودها حتى يخرجها من منزله وزرعه وقال إذا كانت الدابة قريبة من زرعه وخافها عليه كان له أن يفسحها من زرعه حتى يأمن أنها لا تضر أحدًا فإن ساقها على ذلك فوقعت فى زرع غيره فلا ضمان عليه إذا لم يرد إلا أن يبعدها عن زرعه وأن يأمن ضررها وكذلك إذا وقعت يزرع غيره من بعد إن تركها وقيل إذا كان يسوقها سياقة مباحة له ولم يكن الحبل فى يده وإنما هو يرعاها بعينه ولم يقصر فى ذلك فلا ضمان عليه لأن الراعى لا ضمان عليه إذا لم يقصر فى رعيته ولو أصابت زرع غيره وهى فى تلك الساقية .

باب [٦]

فى التقديم والحجة على أرباب الدواب

وقيل إن الضوارى من الدواب والأنعام تعقر بعد أن يحتج على أربابها ثلاث مرات فإن كفوها وإلا عقرت ولا أعلم أنهم قالوا يقتلها إلا أن تموت بذلك العقر فلا غرم عليهم قال وأحسب أن العقر هو ما يرجى به كفايتها وأحسب أن بعضًا يقول ليس عليها حجة والحجة على أربابها بغرم ما أتلفت ولا يبعد الأول لثبوت صرف الضرر لأنه اذا ثبت عليه النكال بالحبس والقيد والرباط والغل حتى يصرف ضرره عن الناس كذلك العقر ها هنا اذا ثبت فإنما هو لصرف الضرر ومنعه فإن كان يعده الكفاية لها مرة بعد مرة ولم تنته الدابة فاذا ثبت المنع بعد الحجة التى ينقطع بها العذر فلا ينفع الوعد الكاذب اذا لم يوف به ولا يضر إذا لم تثبت صحة المنع بالكفاية . قال وأما إذا أكلت الدابة من الحرث قبل الحجة على ربها فاذا أكلت فى حال يكون عليه حفظها فلم يحفظها فعليه الضمان وإذا لم يكن محكومًا عليه بحفظها فى وقت ما أكلت فلا ضمان عليه ولو صح أكلها قال والوقت الذى يجتمع عليه بحفظها هو الليل ولعله يختلف فى النهار إلا أن يثبت الحكم فى المنع لذلك من حاكم يجوز

حكمه بالرأى فعندى أنه يلحق فى النهار كما يلحق بالليل معنى الحكم .

* **مسألة** : أبو سعيد فى الدابة المعروفة بالنطاح والفقر إذا أصابت أحدًا فقول على ربها الضمان وقول لا ضمان عليه إلا أن يحتج عليه بالإلزام والله أعلم .

* **مسألة** : فيمن دخلت دابة زرعه فعقرها وقد أشهد عليها ثلاث مرات ويعطى ما أكلت .

* **مسألة** : أبو عبد الله فيمن معه حمار أكول وقد تقدم عليه فيه فوقع على صبى فعقره فإذا صح بشاهدى عدل أن حمار هذا أو جمل هذا أكل كما وصفت فأطلقه بعد التقدمة عليه فى وثاقه فهو ضامن لما أصاب حماره وعليه دية من قبل حماره قيل فإن كان حاكم لم يتقدم فتقدم عليه غيره أكله سواء . قال غيره قد قيل إذا قام عليه بذلك أحد وأشهد عليه كان ذلك عليه .

باب [٧]

فى راكب الدابة وسائقها وقائدها وضمان حدثها

وإذا أصابت الدابة بمقدمها شيئًا من المتاع والطعام فأكلته أوكسرته أو أهرقته وعليها راكب أو لها سائق أو قائد ضمن ذلك .

* **مسألة** : ومن قاد قطارًا فى طريق المسلمين ضمن ما أصاب القطار بمقدمه من ذلك وفى موضع فما أصاب القطار أوكدم فالقائد ضامن ولا كفارة عليه وإن ركب دابة فأصابت بمقدمها ضمن القائد والسائق والراكب ضامنون وإذا كفح الراكب الدابة فرجعت متأخرة فأصابت بمؤخرها فإن ذلك فعل الراكب وقد ضمن ما أصابت من ذلك .

* **مسألة** : ومن قاد قطارًا فأتى آت بجمل فقربه فى القطار فإن القائد ضامن لذلك لأنه بمنزلة الدافع له على ذلك إلا أن يكون لم يعلم بالجمل فإن ذلك على الذى وضع الجمل .

* **مسألة** : فإن أكل جمل أو ثور أو فرس أو حمار رجلاً أو خبطه فأما المركوب فما أصاب بمقدمة بفمه أو صدره أو يده فراكبه وسائقه وقائده ضامنون لما أصاب وكذلك الثور قائده وسائقه إذا نطح أو غشى إنساناً فعقره ضمن ،

* **مسألة** : وما أصابت الدواب بمؤخرها فلا ضمان فيه على أحد قال أبو المؤثر قال محمد بن محبوب وإن كفحها راكبها فركضت برجلها فعليه ضمان ما أصابت قال وتقول إذ أخذ بها راكبها أو سائقها أو قائدها .

* **مسألة** : وإن أصاب شيء من الدواب وهي طلق وحده أحدا بأكل أو غيره فلا ضمان فيه على أحد .

* **مسألة** : ومن كان له جمل أكول ودخل به السوق أو جعله في طريق الناس فإنه يضمن حتى يحصره في داره . قال أبو عبيده يروى أنه ليس على قائد الدابة ما أصابت رجلها ولا على الراكب روى عن على إذا قال صاحب الطريق فأسمع فلا ضمان عليه .

* **مسألة** : ومن ضرب دابته فركضت رجلاً فقتلته فإن أصابته برجلها فلا دية عليه وأن أصابته برأسها أو بمقدمها فعليه الدية .

* **مسألة** : وإذا سار رجل على دابته فنخسها رجل أو ضربها فنفحت رجلاً

فقتلته فإن ذلك على الناخس دون الراكب ولو نفحت الناخس كان دمه هدرًا وروى عن شريح أنه لا يضمن الراكب إذا عاقب قيل وما عاقبت قال إذا ضربها فضربته ولو ألقت صاحبها الذى عليها من تلك النخسة فقيل كان الناخس ضامنًا لدمه على عاقلته ولا كفارة عليه ولو وثبت بمن عليها على رجل فقتلته ووطئت رجلاً فقتلته كان على الناخس دون الراكب والواقفة والتى تسير فى ذلك سواء ولو نخسها بأمر الراكب إذا نفحت وهو يسير وكان نفحها بنخسه كان عليه الضمان فى قول أبى عبيدة وقال بعض لا ضمان عليه لأنه ينخس دابته وقول أبى عبيدة أحب إلينا ولو وطئت رجلاً فى مسيرها وقد نخسها هذا بأمر الراكب كان عليهما جميعًا إذا كانت فى فورها الذى نخسها فيه لأنها الآن فيما بين راكب وسائق .

* **مسألة** : وإذا نخس الرجل الدابة ولها سائق بغير إذن السائق فنفحت رجلا فقتلته فالناخس ضامن وكذلك لو كان لها قائد فالضمان على الناخس دونهما فان كان أحدهما أمر بذلك فهما ضامنان لما أحدثت النخسة فى قول أبى عبيده . وقال بعضهم النفحة جبار وإذا مرت الدابة بشىء قد نصب فى الطريق فنخسها ذلك فنفحت فقتلت فهو على من نصب ذلك فى الطريق وفيما لا يملك وانظر فيها وإن كان الناخس عبدا فما أصابت فهو فى رقبته وإن كان الناخس صبيا حرا فهو والرجل فى ذلك سواء .

* **مسألة** : فان كان الرجل يسير فأمر عبدا لغيره أن ينخس دابته فنفحته

فالضمان عليهما إذا كانت إصابة بما أحدث عليها من النخسة فى قول أبى عبيدة وإن أصابت فى قودها الذى نخسها فيه إنسانا فقتلته فعلى عاقلة الراكب نصف الدية وفى عنق العبد نصف الديه يدفعه مولاه أو يفديه فإن دفعه فلا يجر العبد على مولاه أكثر من رقبته ويرجع المولى على الذى أمره وانظر فى رجعة المولى على الآخر وكذلك لو أمره بالسياق أو بقياد الدابة وإذا قاد الرجل قطارا فى طريق المسلمين فما وطىء القطار أولا وآخرا بيد أو رجل أوكدم بعض الإبل إنسانا فمات فالقائد ضامن ولا كفارة عليه وإن كان سائق آخر فالضمان عليهما جميعا ولا كفارة عليهما من قبل إن الدابة هى التى قتلته وإن كان معها سائق الإبل وسط القطار فما أصاب من خلف هذا السائق فهو على الأول والآخر نصفان ولا شىء على الأوسط فيما أرى والله أعلم لأنه ليس بسائق لما خلفه ولا قائد لما قدامه وإن أصاب بما بين يديه شيئا فهو عليهم اثلاثا لأنه لما بين يديه سائق وإن كان أحيانا وسطا وأحيانا يتقدم وأحيانا يتأخر وهو يسوقها فى ذلك فهو بمنزلة السائق الآخر وليس عليه فى نفحة الرجل ولو أن رجلا كان راكبا على بعير وسط القطار لا يسوق منها شيئا لم يضمن شيئا مما تصيب الإبل التى بين يديه وإن أتى رجل ببعير فربطه إلى القطار والقائد لا يعلم ولا سائق معها فاصأب ذلك البعير شيئا ضمن القائد ويرجع على من ربط بالضمان ولو سقط شىء مما يحمل على الإبل على إنسان وسقط فى طريق فعثر به انسان فمات كان الضمان على الذى يقود الإبل فيما أرى وإن كان معها سائق فعليهما جميعا وانظر فيما سقط الطريق فانى انما قلت فيه برأيى والله أعلم .

وإذا سار الرجل على دابة فى الطريق فعثرت بحجر وضعه رجل أو بدكان بناه أوزلقت فى ماء صبه فوقعت فقتلت فالضمان على واضع الحجر أو بانى الدكان أو من صب الماء فى الطريق ولا على الراكب لأنه كالمدفوع إليه .

* **مسألة** : وإذا سار الرجل على دابته فى ملكه فوطئت إنسانا بيد أو رجل فقتلته فالدية عليه ولا كفارة عليه وانظر فيها فإنه إنما ساق وقال فى ملكه فأما إذا أوقفها فى ملكه ثم أصابت هى إنسانا فقتلته فلا ضمان عليه ولا فيما كدمته وهى فى ملكه إن كان الداخل من أهله أو غريبا دخل بإذن أو بغير إذن فهو سواء .

* **مسألة** : فى الدابة إذا جمحت براكبها فقتلت رجلا قال هو خطأ وعليه الدية فى ماله إلا أن يجىء ببينه أنهم رأوها جمحت به فلم يقدر لها فحينئذ الدية على العاقلة وفى موضع إذا سار الراكب على دابته فى غير ملكه فوطئت إنسانا بيد أو رجل فقتلته فالدية عليه والكفارة لأنه كان قتله بيده قال أبو معاوية له الميراث ولا عتق عليه .

* **مسألة** : فى راكب الدابة إذا غلبته حتى أفسدت فى زرع غيره قال فيخرج أنه لا ضمان عليه إذا لم يقصر فى حفظها أو غلبته وكذلك لو لم يكن راكبا لها فوضعها فى مأمن من الزرع وغلبته حتى أفسدت فيه فهى كالأولى قال ولعله إذا كان ممن يملكها فغلبته أو نعس أو نسى وهو على أمن منها فغلبته وقتلت وهو ناعس أو ناس فلا يضمن .

* **مسألة** : أبو سعيد قيل فى الذى يقود الدابة إذا كان يقدر على حفظها إذا جمحت لأكل زرع لم يضمن فإن كان لا يقدر على حفظها إذا جمحت ويضعف عن ذلك ومر بها على قرب زرع فأكلته ضمن ما أكلت ولو اجتهد وغلبته ولعل فى بعض القول أن القائد والسائق ضامنون على حال لما أحدثت الدابة وكذلك الراكب عندى .

* **مسألة** : وإذا طلب صاحب الدابة إلى أحد يسوقها له فوقعت الدابة فى حرث قوم أن الضمان على السائق لأن ذلك من فعله قال أبو سعيد إذا استعان على سياقها من يجوز له ذلك من الأحرار البالغين الذين يأمنهم على حفظ دابته فى ضبطهم لسياقتها فهكذا يخرج فإن كانوا ممن لا يأمنهم على ذلك ويضعف فهو مثل الإطلاق لدابته .

* **مسألة** : وإذا كان الراكب عبدا فأمر عبدا آخر فساق دابته فوطئت إنسانا فمات فالدية فى أعناقهما نصفان يدفعان بها أو يفديان ولا شىء على الراكب مما أمر به إن كان محجورا عليه حتى يرجع فيكون عليه قيمة هذا العبد الذى أمره بالسياق وإن كان تاجرا فهو دين عليه فى عنقه يسعى فيه .

* **مسألة** : ومن مر فى طريق فوطىء على جوز صبيان يلعبون فكسره على غير عمد أوكسرته دابته وهو راكب قال عليه ضمان ماكسر ليتيم أو بالغ .

* **مسألة** : فيمن كلم راكب بعير فذعر البعير فطرحه فانجرح أو هلك أو كسر البعير فإن كان عرف أنه إنما ذعر ذلك من كلام الرجل أو من الرجل فوقع راكبه فإن ذلك خطأ وهو على العاقلة وإن كان البعير معروفا بالذعر فذعر وكان ذلك من عادته معروف بذلك لم يكن على الرجل شيء إذا كان البعير تلك عادته قال غيره إذا لم يقصد إلى أن يذعر البعير فليس يبين لنا عليه ضمان .

بـــاب [٨]

فى احداث الدواب فى الناس وغيرهم

روى عن النبى ﷺ أنه قال جراح العجماء جبار وفى موضع آخر فعل العجماء جبار أى هدر ولا ضمان لعله على ربها أو لا ضمان فيه قال وظاهر هذا الخبر يدل على أنه لا يجب بفعلها ضمان على ربها لأن الجبار الهدر قال الشيخ أبو محمد والعجماء التى لا تتكلم وإنما يكون هدرا إذا كانت منفلتة ليس لها قائد ولا سائق ولا عليها راكب فإن كان أحدهم فهو ضامن لأنها تصير جنايته قال المصنف وذلك إذا لم تكن معروفة بذلك وأما إذا كانت معروفة بذلك ففيه الضمان وقول لا ضمان فى ذلك إلا أن تقدم على ربها وقول عليه الضمان فى الفتيا فيما يلزمه ولا يحكم عليه الحاكم إلا بعد الحجة عليه فإذا تقدم عليه فما عقرت فهو ضامن ولا أعلم فى ذلك اختلافا إلا أن يوثقها بما يوثق به مثلها فتنطلق من وثاقها أو تسرى فلا ضمان على ربها وقد قيل يضمن والله أعلم .

* **مسـألة** : ومن كان له جمل أو فرس أو حمار أكول فاستعاره منه رجل ليركبه إلى موضع فأعاره ولم يعلمه بأكله فأكله فإنه يضمن سواء استعاره

أو استأجره .

* **مسألة** : والكلب على صاحبه حفظه وإن أطلقه ضمن وإن دخل أحد منزله حذره إياه وإن لم يحذره ضمن ما أصاب وإن دخل أحد منزله من غير إذنه فعقره الكلب لم يضمن ذلك . وإن كان مربوطا فى طريق الداخل عليه باذنه فمر من طريق لا بد له منه ضمن لأنه ربطه على طريق من يمر إليه وان دخل بغير إذنه عليه فلا ضمان عليه وكذلك جميع الدواب وان كان مربوطا فى زاوية البيت فدنى إليه أحد فعقره فلا أرش عليهم وان أمروا الداخل أن يأخذ شيئا من قربه أو يتناول شيئا من عنده فعقره لزمهم ديته وإن كان الكلب يعقر من مر بقرب بابهم لزمهم أرش ما أتى وإن خط خاط فى بستانهم بغير رأيهم فعقره فلا أرش عليهم .

* **مسألة** : والثور الناطح والفرس الآكل والحمار والجمل إذا كن يعرفن بذلك قدم الوالى عليهم بحفظهم فضيعن فأصبن لزمهم أرش ما أصبن وإن كانوا قد حفظوهن بمثل ما يحفظن به ثم انطلق فأصبن فلا أرش عليهم وإن حفظهن حفظا فى تضيع كمثل حبل رث منقطع أو مثل بيت على باب يفتح وينفتح مثل حظار أو خوصَ يخرجن منه فأرش ذلك عليهم فهو مثل منزل يفتح بابه ويخرج منه ويدخل فيه . ومن غيره قال عليه الضمان ولو لم يتقدم عليه قال فإن أنكر ربه أنه لم يعلم بذلك حتى الآن فإذا صح أنه كان يعقر ضمن .

* **مسألة** : موسى بن على دعا رجلا ببينة على حمار قتل أو عقر حمارا له فدعا صاحب المقتول والمعقور بالبينة أن الحمار الذى أكل حماره كان يقتل الحمير أو يعقرها من قبل .

* **مسألة** : قال أبو سعيد فإذا ثبت على رب الدابه حفظها بالنهار كان تسليمها إلى من لا يحفظها تضييعا ليس بحفظ فإن كان ممن يقدر على حفظها ولو كان غير مأمون فى دينه فى حفظها فقيل يحفظها أعجبنى أن يكون عليه ما الزم نفسه وكان عليه هو الضمان ولو كان عبدًا لغيره استعمله بغير رأى سيده ولو كان ممن يقدر على حفظها أوصبى لغيره استعمله على غير ما يؤذن له فيه ولا ما يجوز له ولو كان يقدر على حفظها أعجبنى أن يكون عليه هو الضمان للحدث والضمان للاستعمال جميعا لان ذلك جناية منه على سيد العبد وعلى الصبى وإذا سلم من معنى الضمان من حدث الدابة كان عليه عندى ضمان الاستعمال للصبى والعبد وإذا جاز له استعمالها أعجبنى أن لا يكون عليه ضمان .

* **مسألة** : فى جمل انطلق على جمل ليعقره فحجره رجل فجثم الجمل على الرجل فطعنه الرجل هل يحسب جراح الرجل على موالى الجمل فإن كان الجمل معروفا بالأكل على البشر فلا ضمان على الرجل فيما أحدث فى الجمل وعلى أرباب الجمل ما أحدث الجمل إن كانوا أطلقوه عمدا وإن كان ليس بمعروف بالأكل للبشر فقد يوجد عن محمد بن محبوب أن من لقيه ثور فخافه قتله وغرم ثمنه فعلى هذا القول إذا لم يكن معروفا بالأكل واعترض له الرجل

فعلى الرجل ضمان ما أحدث فى الجمل .

* **مسألة** : وإذا انفكت الدابة من الرباط فعدا على أثرها فأصابت أحدًا فانه يغرم إلا أن يكون بينه وبين الناس وهو لا يتبعها ولا يضرها .

* **مسألة** : وأما السنور فليسها معى مثل سائر البهائم والذى معى أن صاحب السنور يضمن ما أحدثت إلا ما أحدثته فى منزله فلا أبصر عليه فيه ضمانا إلا أن يكون أرباب ذلك الشىء الذى أكله السنور للقوم استأذنوه فى وضعه فوضعوه برأيهم ولم يعرفوهم بان السنور الذى يأكل ذلك الشىء مثل الدجاج وغيره من البهائم وغيرها فإذا أكل من بعد ما وضعوه برأيهم ولم يعرفوهم لم آمن عليهم الضمان .

بـــاب [٩]

ما يجوز فى الدواب لمالكها وغيره وما يلزم

ومن ملك الدواب فأجاعها وأعطشها ولم يطعمها ولم يسقها وهى فى الحبال موثوقة فإنه يأثم إذا تعمد لذلك . قال الشيخ أبو الحسن رحمه الله ومن كان عنده غنم أو بقر فجاعت فلا يأثم إلا أن يجيعها ويضيعها ولا يطعمها ولا يسقيها وهى موثوقة فإنه يأثم .

* **مسـألة** : وقيل مر رسول الله ﷺ ببعير قد لصق ظهره ببطنه فقال اتقوا الله فى هذه البهائم المعجمة فاركبوها صالحة وكلوها صالحة . وقيل دخل حائطا لرجل من الانصار فإذا جمل فلما رأى النبى ﷺ حن وذرفت عيناه فأتاه النبى ﷺ فمسح دفراه فسكت فقال من رب هذا الجمل فقال فتى لى يا رسول الله قال أفلا تتقى الله فى هذه البهيمة التى ملكك الله إياها فإنه شكاك إلى أنك تجيعه وتديبه .

* **مسـألة** : ومن هرم معه فرس حتى لا يكون فيه ركوب فله ذبحه إن شاء ذلك

وكذلك إن هرم معه الكلب والسنور فلم ينتفع بهما فيذبحها إن شاء وإن كان قانصا فليذبحه . وقال أبو الوليد إذا كان غير قانص فأراد قتله من غير ذبح وإن لم يهرم إذا لم يكن قانصًا ولا راعيا .

* **مسألة** : فيمن خرق أذن دابته أو قطع شيئا منها يريد به العلامة فإذا خاف عليها تتلف كما يخاف عليها من العلة جاز له .

* **مسألة** : ومن عقر دابته عند القتال فواسع له لئلا ينتفع بها العدو وقال محمد محبوب رحمه الله لا أرى أن يذبح السنور إذا هرم ولا شيء من الدواب وقد شكت البقره التى هرمت إلى سليمان فضيعها أهلها فأمرهم أن يعلفوها .

* **مسألة** : ومن ماتت له دابة فتركها ولم يدفنها فأكلها السباع والطير لم يكن آثما قال ولم نرهم يدفنون الدواب إذا ماتت وليس على رب الدابة دفنها إذا ماتت حكما إلا أنه حسن إن فعل فإن هى آذت الناس فالأذية مصروفة عن الناس عن منازلهم وطرقهم ولا أحب إحراقها بالنار .

* **مسألة** : وكره المسلمون تعليق التعاويذ فى أعناق الدواب .

* **مسألة** : ويكره أن يسقى الدواب الخمر واختلف فى إطعامها النجس أجاز بعضهم ومنع آخرون أبو الحسن وقالوا لا يجوز أن يطعم الدواب التمر النجس

ودفنه أفضل ولا النجاسة وجائز أن يطعم السنور الطير الميت . أجازه أبو المؤثر .

* **مسألة** : وإذا حملت على الدابة أوركبتها فما أحب الضرب الموجع إلا ما تسوقها به سوقا ولا يضرب وجهها فإنه يقال أن الدواب تسبح بوجوهها ولا بأس أن يجعل فى سوطه حديدة صغيره أو فى رجله يهمز بها مالم يفرط فى همزها وضربها ولكن من وجه الأدب لها إذا كانت صعبة تحيد به عن الطريق ، فلا بأس عليه بأدبها . وأما إذا كانت مستقيمة فى طريقها فلا يكلفها فوق طاقتها قال أبو الحسن لا تحمل الدابة فوق ما لا تطيق وإنما تضرب إذا أخذت غير الطريق حتى تستقيم أو تمشى إذا كانت عنده أنها تقدر على المشى . أبو سعيد إذا كانت تقدر على ما كلفته وإنما ذلك من سوء أدبها أدبت بقدر ما ترجع ويرجى به حسن أدبها .

* **مسألة** : ومن ضرب دابة لرجل لم يجزله وان جعله ربها فى الحل لأنه لا يجوز لمولاها ضربها فكيف غيره إلا أن يردعها هكذا عن بشير .

* **مسألة** : روى عن النبى ﷺ أنه قال فى الدابة اضربوها على العثار ولا تضربوها على النفار قال ابن قتيبه لصحبه لأن الدابة تنفر من البئر أو من الشىء تراه ولا يراه راكبها وتقحم وفى تقحمها نجاته من الهلكة فأمر بضربها على العثار لتجد ولا تعثر لأن العثرة لا تكون إلا عن بوار وكان ﷺ إذا

عثرت به الدابه قال لعا ولم يقل كان يضربها ونهى النبى ﷺ أن تخصى ذكور الخيل والبقر والغنم ويقول فيها نشأة الخلق ولا تصلح الإناث إلا بالذكور قال الزهرى والخصا ضر شديد وعن ابن عمر أنه كان يكره الخصى ويقول لا تقطعوا نامية الله عن أنس ابن مالك قوله ولآمرنهم فليغيرن خلق الله قال هذا الخصى . وقال ابن عباس هو الخصى وبه قال عكرمة قال سعيد بن جبير هو دين الله ويكره إخصاء الدواب من البقر والخيل والحمير . وأما الغنم فلا بأس وقيل جائز أن يخصى التيس إذا أريد بذلك أن يسمن وقيل يكره إلا ما خيف من الفحول وفيه اختلاف فى جميعها وكذلك يجوز أن تطرح النار على الدابة للعلامة .

* **مسألة** : ولا أحب وسم الدواب بالنار لانها من عذاب الله ونهى عليه السلام أن يحق شىء من الحيوان بالنار وقال أبو محمد لا بأس بالكى بالنار للدواب ويكره للبشر . قال المهنا بن جيفر يكره وسم الدواب على خدودها .

* **مسألة** : وضرب وجوه الدواب والعبيد مكروه ويكرهه أن تلطم العجماء أو تجر إلى مذبحتها .

* **مسألة** : والجلالة من الدواب لا يجوز أن يحج عليها ويجوز أن يحمل عليها المتاع وهى التى طعامها النجاسات لا يخلط عليها غيرها .

* **مسألة** : ومن كان يطرد دابة فقال لرجل أمسكها لى فجائز أن يمسكها إلا أن يتهمه وأما العبد فلا .

* **مسألة** : وقيل لا بأس بركوب ثلاثة على دابة وقد روى عن عبد الله بن جعفر قال كان النبى ﷺ إذا قدم من سفره فأينا استقبله أولاً جعله أمامه فاستقبلنى فجعلنى أمامه ثم استقبل بحسن أو حسين فجعله خلفه فدخلنا المدينة وإنا لكذلك قال أبو هريرة أن النبى ﷺ قال : إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر فإن الله عز وجل إنما سخرها لكم لتبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس وجعل لكم الأرض فعليها فاقضوا حوائجكم .

* **مسألة** : ومن قطع أذنى دابته أوضربها ضربا شديدا أو قطع أذن كلب أو أطعمه إياه فلا أرى أن يمثل بشىء من خلق الله ومن فعل ذلك فليستغفر الله ربه ويتوب إليه .

* **مسألة** : ومن قال بقرته سراح لله فانها تكون للفقراء ومن جعل دابته للسبيل فإنه يبيعها ويفرق ثمنها على الفقراء وكذلك إن جعلها فى سبيل الله فإن نوى بها للمجاهدين وسرايا المسلمين فهى لهم دون سائر الناس .

* **مسألة** : ومن خط عن دابته ثم قال اذهبى أنت بحيره أو قال حرة لوجه الله فلا أعلم عليه فى هذا فسادًا لإن الدواب لا يجوز عتقها إلا أن يريد بقوله لوجه الله صدقة يتصدق بها على قول .

* **مسألة** : ومن سيب دابته فلا يجوز له لأن الله نهى عن ذلك فقال ما جعل

الله من بحيرةٍ ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام . أما البحيرة فكانت العرب اذا نتجت الناقة الخامسة سقبًا ذكرًا شقوا أذنها وخلو اعنها لا تمنع مرعى ولا ينتفع بها ولا يركبها أحد تحرجا وقال بعضهم لا تكون البحيرة إلا فى الشاة فإذا ولدت الشاه فى البطن الخامس عناقا شقوا إذنها وجعلوها لآلهتهم وان جديا أكله الرجال دون النساء وإن ولدت عناقا وجديا قالوا هى وصيلة وصلت أخاها فحرم دم أخيها استحياء لمكان أخته وما كان ميتة كانوا فيه شركاء .

* **مسألة** : والسائبة كان من برىء من مرض أو قدم من سفر أو شكر نعمة سيب بعيرًا بمنزلة البحيرة أو عبدا لم يؤخذ منه ميراثا ولا منفعة وكان أبو العالية الرياحى سائبة لبنى رياح .

* **مسألة** : وأما الحامى فإنه إذا أنتج البكر عشرة أبطن قالوا حمى ظهره فيدعونه لآلهتهم .

* **مسألة** : وكانت العرب إذا بلغت إبل الواحد الفًا فقأت عين بعير من خيارها وسرحته فلا ينتفع به ولا يهاج وسمى قداد .

بـــاب [١٠]

اتخاذ الدواب والأنعام

قال الله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال تعالى أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون وذللناها لهم فمنها ركبوهم ومنها يأكلون .

* **مسـألة** : قال النبى ﷺ عليكم بكل كميت أغر محجل أو أشقر أغر محجل . الكميت الأشقر الذى تعلوه خضره هكذا فى كتب اللغة . وفى موضع آخر الكميت الفرس الشديد الحمرة ولا يقال كميت حتى يكون عرفه وذنبه أسودين فإن كانا أحمرين فهو أشقر . أو أشقر أغر محجل أو أدهم أغر محجل وكان يسمى الأنثى من الخيل فرسا وكان يكره الإشكال من الخيل وهو أن يكون بياض التحجيل فى يد ورجل من خلافه وقوم يجعلون الشكال البياض من ثلاث قوائم .

* **مسـألة** : عطا عنه ﷺ الغنم بركة موضوعة . والإبل جمال لأهلها والخير

معقود فى نواصى الخيل إلى يوم القيامة . الحسن عنه ﷺ أنه قال الفخر فى أهل الخيل والجفاف فى أهل الإبل والسكينة فى أهل الغنم وفى الحديث الجفا والقسوه فى الفدادين يعنى الزراع وأهل البقر التى يجلب عليها والفدادون أصحاب البقر وأحدها فداد بالتخفيف فأجرى على أربابها اسمها .

* **مسألة** : وفى الحديث من بدا جفا قال المصنف لعله أراد من البداءة وكان من الأنبياء من رعى الغنم ولم يرعى أحدهم الإبل .

* **مسألة** : عن النبى ﷺ أنه قال لا تقصوا نواصى الخيل ولا معارفها ولا أذنابها فإن أذنابها مذابها ومعارفها دفاءها ونواصيها معقود فيها الخير . وقيل قال النبى ﷺ عز الخيل فى شقرها .

* **مسألة** : قال أبو بكر لبنيه يابنى لا يمنعكم من الدواب خوف مؤونتها فان الله تعالى لم يخلق دابة إلا خلق لها رزقا فإن جعلها لكم فإن رزقها عندكم .

* **مسألة** : ابن عمر أن النبى ﷺ سابق بين الخيل وفضل الفرح فى الغاية .

* **مسألة** : عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال فى الغنم إنها من دواب الجنة .

* **مسألة** : أم هانىء قالت قال رسول الله ﷺ اتخذوا الغنم فإن فيها البركة .

وقال عليه السلام ما من مسلم وله شاة إلا قدس فى كل يوم مرة . فإن كان له شاتان قدس فى كل يوم مرتين . وروى أنه قال خلق الله تعالى الجنة بيضاء وخير الزى البياض وأنه بعث إلى من كان له غنم سود فليخلطها بعفر فإن دم عفرا أزكى من دم سودَاوين وجاءته امرأة فقالت يا رسول الله إنى اتخذت غنما رجوت رسلها ونسلها وإنى ما أراها تنمى قال ماألوانها قالت سود قال اعفرى أى اخلطى فيها بيضا .

* **مسألة** : وقيل أنه قال امسحوا رغام الشاة ونقوا مرابطها من الشوك والحجارة فإنها فى الجنة .

* **مسألة** : وعنه عليه السلام فى الغنم سمنها معاش وصوفها رياش قيل ليس فى أرض شاة ولا بعير ولا أسد ولا كلب يريد الربوض إلا مال على شقه الأيسر إتقاءً على ناحية كبده .

بـاب [١١]

فى الجـلالة

قال أبو سعيد جاء عن النبى ﷺ فى الجلالة أنه قال لا يحمل عليها ولا يحج عليها ولايشرب لبنها ولايجوز بيعها والإنتفاع بشىء منها من الشعر وغيره وهذا أكله يخرج على الإجماع فإن باعها وأخبر أنها جلالة لم يجز بيعها من طريق التحريم انقضى الباب .

* **مسـألة** : من هذا الكتاب من غير هذا الباب والجلالة من الدواب لا يجوز أن يحج عليها ويجوز أن يحمل عليها المتاع والجلالة هى التى طعامها النجاسات ولا يخلط عليها غيرها .

بـــاب [١٢]

فى كنى الدواب وأسمائها

الفيل أبو الحجاج الجمل أبو صفوان الأسد أبو الحارث الذئب أبو جعده الغزال أبو الحسين الفرس أو طالب البرذون أبو المضا البغل أبو المختار الحمار أبو زياد الكلب أبو خالد نسخه أبو ناصح السنور أبو خداش الثعلب أبو الحصين . وأبو ناصح أيضا ويقال للبحر أبو خالد . النسر أبو يحى ، الديك أبو حسان وأبو نفضان وأبو نهبان . الثور أبو مزاحم . الدجاجة أم حفص الضب أبو الحسل والحسل ولد الضب . الغراب أبو زاجر . الحمام أبو المهدى الجراده أم عوف . القرد أبو قيس . القملة أم عقبة . الضفدع أبو قادم . السلحفاة أم العوام الفار . أبو حاتم . الحية أبو يقضان . العقرب أم شاهر . الخنفساء أم سالم . الذباب أبو جعفر . ومن غيره والضبع أم عامر وأم عمرو أيضا وأم جنور أيضا العقاب أم الاشم وأبو المنهال . النعام أم الطريف ويكنى الذكر أبا الصحارى الصقر أبو الاصبغ وأبو المنهال أيضا .

* **مسـألة** : ولا بأس بتسمية الدواب فقد كان لدواب النبى ﷺ أسماء ويقال

إن معاذا قال كنت رديف النبى ﷺ على حمار يقال له عفير وكانت ناقته يقال لها العضباء .

بـــاب [١٣]

فى الكلاب والسنانير واتخاذها والأحداث فيها

وجائز ملك الكلاب إذا كان لنفع فأما الاقتناء لها على أن تكاثر بها على وجه التجمل لكثرتها كنحو اقتناء الماشية فى البيوت فليس بجائز . لما روى عن النبى ﷺ أنه قال من اقتنى كلبا لا لزرع ولا لضرع نقص من أجره كل يوم قيراط قال أبو عبيده ومن وافقنا بيعها واقتنائها جائز وأكل لحومها . والرواية تدل على العدول عن قوله قال أبو الموثر الكلب المكلب كغيره من الكلاب يقطع الصلاة وأما قتله فعلى قاتله الغرم لصاحبه ومن قتل كلبا غير مكلب فلا غرم عليه إلا أنى أقول إذا كان لراع فحبسه فى غنمه أو كلبا فى بستان قد حبسه صاحب البستان فقتلها قاتل فى حماهما رأيت عليه الغرم قيمة مثلها وإن كان صاحب الغنم والبستان يرسلان كلابهما على الناس فيدخلن بيوتهم فلا غرم على من قتلهن وقيل أن زيادا واصحابه بصحار كانوا يشبكون للكلاب أحسبه فى منازلهم ويضربونهن قال أبو زياد وكنت أضع إصبعى فى أذنى من صياحهن فمن قتلهن على هذا فلا غرم عليه ولا يجب قتل كلب الراعى ولا كلب صاحب البستان فى حيزهما وفى الطريق وأن رجلا من أصحاب

الجلندا مر بكلب فى بستان أو سمع صوته فهم بقتله ولم يقتله .

* **مسألة** : وعن النبى ﷺ أنه نهى عن قتل الكلاب عبثا وروى أنه أمر بقتل الكلب الأسود ولم يأمر بغيره وكان فى زمان الجلندى يقتلون الكلاب فأما كلب الحامى والصائد فلا يحل قتلها وقاتلها ضامن وغير هذين لم أرى به ضمانا .

* **مسألة** : ومن قتل كلب صيد فتلزمه قيمته يوم الخلاص منه وغير كلب الصيد لا قيمة له وعليه التوبة وقيل دية كلب مكلب على من قتله أربعون درهما وقيل كان فى أيام عمر قيمته ثمانمائة درهم فجعل عمر دية المجوسى مثله .

* **مسألة** : ولبن الكلب مختلف فيه فرخص بعض فى لحوم الكلاب وقيل مكروه وليس حراما أبو عبد الله لا أرى حراما .

* **مسألة** : ومن باع كلبا معلما جاز له بيعه وأخذ ثمنه لما روى أبو هريرة عن النبى ﷺ أنه نهى عن ثمن الكلب إلا أن يكون معلما ومالم يكن معلما فلا يجوز أخذ ثمنه وقال بعض فى كلب القنص وكلب الغنم قال . اشترهما ولا تبعهما والسنور اشتره وبعه وفى موضع العقور فالله أعلم .

* **مسألة** : ومن سرق كلبا أو هرًا قيمته أربعة دراهم لزمه القطع إذا أخذه من حصن ومن مر به كلب فرماه بحجر أو ضربه بسيف فقتله لم يلزمه شيء إلا أن يكون كلب صيد أوكلب حارس فتلزمه القيمة ولا يجوز قتل الكلاب الشوائف ومن قتلها أثم إلا أن يكون من الكلاب الضوارى فقد أجازوا قتل الكلاب الضوارى ومن كان له كلب عقور فللناس قتله لأن النبى ﷺ أمر بقتل الكلب العقور ومن ربى فى بيته كلبا لم يجز إلا أن يكون حارسا عن اللصوص وإنما جاء النهى عن إقتناء الكلاب كالماشية بلا نفع فذلك لا يجوز وللصيد جائز تربيته مالم يكن عقور فإذا كان كذلك وكان للصيد أو غيره لم يصلح إتخاذه للصيد وتربيته كذا عن عبد الله بن محمد بن محبوب .

* **مسألة** : وصفة الكلب المعلم أن يحبس ويربط ويوضع له الطعام والشراب ولا يطلق ويُمر به بالسلسلة ويعلم الصيد حتى يحذق فهذه صفته وقيمته يوم يقتل برأى العدول ممن يعرف بأخذ الصيد وقيمة الكلاب فى ذلك من عدولهم ونهى النبى ﷺ عن قتل الهرة .

* **مسألة** : وعنه ﷺ أنه قال دخلت امرأة النار فى هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تسقها ولم ترسلها تأكل من خشاش الأرض والخشاش الهوام ودواب الأرض .

* **مسألة** : هل لأحد أن يطعم هر غيره قال معى يجوز ذلك إذا لم يحبسه عن أربابه قيل وهل عندك بمنزلة العبد المملوك قال لا يبين لى ذلك .

* **مسألة** : وأما السنور فقيل لا بأس ببيعه لأنه من الطوافين وقيل أيضا أن السنور ليس هو ملك فى الحقيقة ولا يجوز قتله ولا أخذه من ربه بتعد منه وقيل من قطع أذن السنور ألا يفر فلا يضره وأجمع أهل العلم على أن اتخاذه مباح .

* **مسألة** : ومن قتل سنورًا عطى ربه قيمته واستحله .

* **مسألة** : أبو سعيد فى السنور إذا كان يضر فى المنازل ولا يعرف له رب فقيل يعقر بما يرجأ كفاية مضرته ولا يعجبنى كسر قوائمه فإن انتهى وإلا عاد عقر حتى يؤمن ضره . وإن احتمل أن يكون له رب اجتهد فى السؤال والبحث حتى يحتج عليه فإن كفاه وإلاعقر وإن لم يقدر له على رب فقد مضى القول .

* **مسألة** : ومن أرسل كلبه على رجل فعقره متعمدا فمات فما نبريه من القصاص .

* **مسألة** : ولا يجوز أكل الكلب ولا السنور ولا الضبوب ولا الثعلب والأرنب والذئب والضبع والرخم والضفدع هذا لا يجوز أكله .

بـاب [١٤]

فى الحية والعقرب وقتلها وسائر الدواب

روى عن النبى ﷺ أنه قال اقتلوا الحية والعقرب وإن كنتم فى صلاتكم وجائز قتل الأفاعى وكل ما يؤذى من غير لسع لقوله عليه السلام يقتل كل مؤذ فى الحل والحرم . وعنه عليه السلام من قتل حية فكأنما قتل كافرا قتاده عن عائشة قالت من ترك حية مخافة ثأرها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أبو هريرة عن النبى ﷺ ماسالمناهن مذ حاربناهن ومن ترك شيئا منهن خيفة فليس منا . عن عطاء الخراسانى قال كان فيما أخذ على الحيات أن لا يظهرن فمن منهن حل قتله وقتالهن كقتال الكفار . ووجدت عن محمد بن المختار أنه سمع عن مخلد البهلانى أن من وجد حية فلم يقتلها وهو قادر على قتلها فلسعت إنسانا فإنه يضمن . رووا أن عقربا لسعت النبى ﷺ فقال لعنها الله فإنها لا تبالى من ضربت والعقرب لا تضرب الميت ولا المغشى عليه ولا النائم إلا أن يتحرك شىء من جسده فإنها عند ذلك تضربه . قيل كان فى دار نصر بن الحجاج عقارب إذا لسعت فدب ضيف لهم إلى أهل الدار فضربته عقرب على مذاكيره فمات فقال دارى إذا نام سكانها تقيم الحدود بها العقرب إذا

غفل الناس عن دينهم فإن عقاربنا تضرب ومن ضرب رجله أفعى أو عقرب أودبيه فنتر رجله فسقطت على رجل فلدغته فمات فديته على عاقلة هذا الذى نتزها وهو من الخطأ ولا يرثه إن كان من ورثته لأنه من فعل يده .

* **مسألة** : وعن النبى ﷺ فى الحيات من خشى أثرهن فليس منا أى من خشيهن ومن كانت الجاهلية تتوقاه من قبلهن وجبن من الاقدام عليهن فليس منا أى خالفنا وفارق ما نحن عليه لأنا نحن لا نخشى ذلك ولا يجوز .

* **مسألة** : قتل الدواب غير المؤذية كنحو الذر والجعل والخنفساء وأشباه ذلك وإنما جاء الحديث أن يقتل كل مؤذ فهذا يدل على أن غير الموذى لا يقتل . قال وجاء الحديث أن من قتل عصفورا فما دونه أو ما فوقه سأله الله عن قتله ومن قتل شيئا من ذلك فليستغفر الله ربه ويندم على ما فعل وعنه ﷺ من قتل عصفوراعج إلى الله يوم القيامة منه . قال يارب إن فلانا قتلنى عبثا ولم يقتلنى لمنفعة وقيل من قتل ذرة متعمدا من غير أذيه لم يقض له يومه حاجة ويقال من قتل ذرة من غير مضرة نالته من عدوه معره .

* **مسألة** : والطير الذى يقع على الزرع مؤذ إلا أنه من الصيد من الطير فمن أخذه ذبحه ومن طرده عن الزرع فمات فلم يلزمه شىء قال أبو جعفر فمن لدغته سمسم وهو السقاط بلغة أهل عمان أو غيره ثم وجد كثيرا فأراد قتله قال أقتل كل مؤذ لا بأس بذلك .

* **مسألة** : ويقال أقذر الذنوب ثلاثة أشياء ظلم المرأة صداقها وظلم الأجير أجرته وقتل البهائم لا لمعنى ويجوز قتل الذئب وغيره من السباع وبيعه مردود لا يحل لأنه يجوز قتله قال أبو الحسن لا يجوز بيع الثعلب لأنه لا ينتفع به وهو سبع . وقيل عنه فى موضع آخر أنه أجاز أكله ومن قتل دابته أودبحها لغير معنى فهو من الضياع للمال وقد نهى عن ذلك فينبغى له أن يستغفر ربه فيما فعل ولا يخرجه ذلك من الولايه . وعن النبى ﷺ أنه نهى عن قتل الكلاب عبثا ولا يجوز أكل الحية والغول ولا ينبغى قتل الحيوان مثل الزنبور والنمل وأشباهه إلا ما ضر وأفسد ونهى عن قتل البهائم صبرًا قيل هو الطائر أو غيره من ذوات الروح يصبر حيا ثم يرمى به حتى يقتل وذكر جابر بن زيد أن ابن عمر مر بقوم اتخذوا دجاجة غرضا فقال مالهم عليهم لعنة الله . ونهى عن قتل الهرة وأن يورش بين بهيمتين وقال من ورش بين اثنين فهو ملعون . الحسن قال نهى النبى ﷺ عن قتل الوطواط وأمر بقتل الأوزاغ . عن عبد الله بن عمر أنه قال لا تقتلوا الخفاش فإنه استأذن البحر أن يأخذ من مائه فيطفىء نار بيت المقدس حيث حرق ولا تقتلوا الضفادع فإن نقيقها تسبيح . أبو هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ أنه قال نزل نبى تحت شجرة فقرصته نملة فأمر بجهازه فأخرج من تحتها ثم أمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله إليه قم إن قرصتك نملة أهلكت أمة من الأمم يا سبحان الله إلا نملة واحدة . والعامة تزعم أن الفاره كانت يهودية طحانه والضب يهودى وكذلك قال بعض القصاص لرجل أكل ضبا أعلم انك أكلت شيخا من بنى اسرائيل ولا يضيفون إلى النصرانية شيئا من هذه السباع .

* **مسألة** : فى الطير الذى خبثه بنجس هل يقتل من المسجد كان وحشيا أو أهليا فلا يقتل .

بـــاب [١٥]

فى الذبـــاب

روى عن النبى ﷺ قال كل ذباب فى النار إلا النحلة . وعنه أن عمر الذباب أربعون يوما واختلف فى تأويل قوله الذباب فى النار وقيل الذباب خلق خلق للنار كما خلق ناس كثيرون للنار وإنما عذبهم لأنه هكذا اشاء ولأن ذلك له وقول أنها تلد فى النار كالملائكة الذين يتلذذون بعذاب أهلها وأنه سبحانه يطبعهم على استلذاذها ويعيش فيها كديدان النحل وقول أنه يحدث لأبد أنهم علة لا تصل النار إليهم وتنعم قلوبهم كيف شاء وقول سبيلهم سبيل إبراهيم أتاه ملك يقال له ملك الظل وكان يؤنسه ويحدثه فلم تصل النار إلى أذاه مع قربه من طباع ذلك الملك قال وكيف كان الأمر فى هذه الجوابات فإن أحسنها وأشيعها أحسن من قول من يزعم أن الله تعالى يعذب بنار جهنم من يسخطه ولا يعقل كيف يكون السخط .

بـــاب [١٦]

فى أصوات الدواب

زئر الأسد يزأر زئيرا . الفيل يضىء وينهم نهيما والذئب يعوى عواء ويتصور تصورا وهو الشكوى إذا جاع ويوعوع أيضا والكلب ينبح نباحا ويعوى ويهر ويصى ويتصور والسنور يصغو إصغاء ويصعب صعيبا والثعلب يضج ضجا ضباحا ويصعب صعيبا الضبع يرعو ويصيح والعقاب انقض ينقض انقضاضا ويصر صريرا القطا بقطقط ويلغط واللغط كثرة الأصوات والحمام يهدل ويهدر ويدعوا والديك يرفو ويصقع ويهتف ويعوم إذا ذعر ومن صوته أيضا صدح يصدح وهو رفع صوته الدجاجة ينقص إذا أرادت أن تبيض الحية تكش وتصفر وتفق وتعوم وتنفخ الأفعى تحرش وتحرشها صو — جلدها والأسود يصفر ويفج وما سواه من الحيات البعير يرغو رغاء ويصيح ويهدر والغزال ينعم نعاما النعام يعار ويرمز الحمار يسحل ويحشرج من صدره وينهق نهيقا ويعشر وهو أن ينهق عشرا بنهقة واحدة والثور يخور ويخأر والتيس يعب ويهب ونبب نبيبا والفرس يصهل ويحمحم وصوت بطنه الحطيعه البغل يشحح ويحشرج والخنزير يقنع ويخنخن جنحنة البوم ينهد نهيدا والصقر

والبازى والشاهى واليا إلى تضرضن والأرنب تصعب والعقارب تزفر زفيرا والنمر كذلك والفهد يهر هريرا والنسر تحزم حزيما والبطة تضج ضجيجا والطاوس يصرخ والجعل يحف ويطن الدواب تطن والعصفور يصر صريرا ورقرق رقرقة والفرخ يصىء صئيئا والنعجة تناج وتخزز والفأرة تصىء ويقال لولدها الدرص والجن تغرف غريفا ونعب الغراب ينعب نعيبا وينفق نفيقا وقد يقال أيضا ناح والبط يشحشح شحيحا والنحلة تطن طنينا والضليم يعار عرارا ويقال للضانة والمعز والشاة نفت ننفوا نفاءً وقبع الدب يقبع قباعا وكشكش القرد كشكشة .

بـــاب [١٧]

فى نكاح البهائم

ذكر جابر أن النبى ﷺ قال ملعون من أتى بهيمة ويختلف فيمن أتى بهيمة فقول إن كان بكرا جلد وإن كان محصنا قذف من فوق جبل وقيل عليه ما على الزانى وقول تقتل البهيمة وناكحها .

* **مسـألة** : وأما البهيمة فقول تذبح وتدفن وعلى الناكح قيمتها لربها وقول لا بأس بها وقول تسيب ولا تذبح ولا ينتفع بها . قال موسى لا نرى بأسًا بحبسها قال أبو عثمان تذبح وتدفن حتى لا يأكلها سبع ولا طائر . وقال أبو محمد على الفاعل حد الزانى والدابه لربها وليس عليّه إياها مزيل ملك صاحبها وله أن يتصرف فيها . قال أبو الحسن لا يستنفع بها ولا يحمل عليها قال غيره إن كان الواطىء لها ربها أو غلامه أو بعض ولده أو بعض إخواته ثم علمه بذلك فلا يحل له إمساكها حتى يذبحها ويدفنها وإن كان ثمنها ألفا أو أكثر فإن كانت لغيره فلم يبلغنى أن الشرع أوجب عليه ولكن عليه التوبة والاستغفار ويصنع ما قدر عليه من المعروف قال هاشم إن قدر على الشراء فليشتريها

ويذبحها ولا يأكل لحمها ولا يشرب لبنها وليدفنها ويفعل ذلك بولدها .

* **مسألة** : ومن وطىء دابة لرجل فلا يحل له أن يستعيرها ولا يستعملها وإن قدر لا ينظر إليها فليفعل وعليه الاستغفار والندامة إلى الممات .

* **مسألة** : وإن ماتت الدابة الموطأه وبها جنين فعن بعض الفقهاء أنها تذبح وتدفن كما فعل بأمها ولا تسيب .

* **مسألة** : فإن قيل ناكحها من وجده ينكحها فعليه الديه ولا قود عليه فإن قيل لم وقد قيل من يجب قتله قلنا لأنه متعد فى فعل يليه الحاكم ولمعنى الاختلاف أو قال بعض أنه ليس عليه إلا حد الزانى .

* **مسألة** : قيل نهى النبى ﷺ ان تنزى الحمير على الخيل قال أبو الحسن الله أعلم بهذا لايصح ذلك فى المعنى لأن البغال هى من ذلك ولا يكون بغل إلا من فرس وحمار .

* **مسألة** : ولا يجوز إطلاق الثور على البقر ولا الحمار على الحمارة إلا برأى أرباب الفحول من ذلك .

* **مسألة** : ومن اطلع بقرته ثورا لغيره فعليه ضمان ما انقص ذلك من قيمة الثور .

بـاب [١٨]

فى اختلاف الدواب والشك فيها والخلاص منها

قال أبو محمد من كانت دابته غائبة فوجد عندها ولدا ترضعه فلا يأخذه وقال إذا خرجت دابته وهى تجىء إليه ويسكن القلب أنه ولدها فإنه يجوز له أخذه وأما فى الحكم فلا . أبو سعيد إذا غابت بقدر ما تنتج ذلك الولد فكانت تقف عليه وترضعه أنه يجوز له أن يأخذه وقول ليس له ذلك على حال حتى يعلم أنه منها قال وهذا يشبه الأحكام والأول يخرج على الاطمئنان .

* **مسـألة** : ومن له عشر شياه من الغنم أزربهن فى زرب له فى بيته فى الليل فلما أصبح وجد فى زربه عشرين شاة ولم يجد لها طالبا ولا أثرًا ولا خبرًا فإنه يأخذ غنمه ويفتح باب الزرب حتى يمضى الغنم فإن لم يمض أطعمها وأسقاها وليس هو بضامن لها .

* **مسـألة** : ومن وجد فى غنمه شاة فشك فيها أنها من غنمه فبادل بها شاة غيرها وغابت عنه تلك الشاه وأغلت عليه تلك هذه الشاه فإنه إذا لم يعرف

ربها ولا أنها له فالتنزه أولى به والاحتياط له دفعها وما أغلت فى الفقراء .

* **مسألة** : ومن كان له بقر فدخلت فيهن بقره لا يعرفها واشتبه عليه فلم يعرف الذى له دون البقر فعن الشيخ أن البقر تتشابه كما قال الله تعالى ولا يأخذ إلا ماله ثم يسلم ولا يقدم على غير ماله فى ذلك والغنم كذلك فيما أرى .

* **مسألة** : ومن وقعت عليه شاة فى غنمه فأتوا إليه رعاة الغنم وهم غير ثقاه وقالوا الشاة شاتنا فسلمها إليهم فإما بالبينة والعلامة فلا قول فى تسليمها وجوازه وإما سكون النفس فذلك من التعارف .

* **مسألة** : ومن أخذ حمارا من الفلاة يظنه له فإذا هو ليس له ففيه اختلاف قال بعض يرده إلى المرعى وقول هو له ضامن وإن ادعاه أحد بلا صحة فلا يسلمه وإن جاء بعلامة فالله أعلم إن كان فيه علامة لا يتحرى أن يأتى بمثلها فى أشباه الحمير علامة دالة على الصحة .

* **مسألة** : أبو الحوارى رجلان لهما ناقتان راغدتان عشراوان فوجدا عندهما فصيلا واحدا يتبعهما ويرضعهما واتفقا عليه قيل إذا وجد مع الناقة ولد يتبعها ويرضعها إن ذلك الولد تبع لها وهو لربها وقول لا يقبل إلا بالبينة العادلة فعلى القول الأول الفصيل لهاتين الناقتين وهو بين ربيهما لكل واحد منهما نصفه وكذلك لو كان ثلاث أو أربع فعلى حساب ذلك وعلى القول الآخر لا يقبم إلا بالبينة وليس لهم شىء من هذا الفصيل ويكون بمنزلة اللقطة قال وأنا اقول إن كان يتبعها ويرضعها فالقول الأول أحب إلى .

بـاب [١٩]

فى الطير وإتخاذه وأحداثه وضمان ذلك

وقيل من له نظر فى نفسه فلا يتخذ الحقم وقيل كان فى أهل سعال معدل فلم يعدل رجلا منهم فقيل له فقال ذلك معه ستون لصا يعدون على زروع الناس قال واتخاذ الدجاج أهون حتى يعلم أنه افسد على الناس قال أبو الحسن يجوز اتخاذ الحقم ولا يجوز أن تسرح على الناس تضرهم فإذا شكوه الناس فعليه حبسه عنهم وكذلك الدجاج إذا قدموا عليه ولم يحبسهُ ضمن .

* **مسـألة** : روى عن النبى ﷺ أنه قال الديك الأبيض صديق وعدوه عدو الله يحرس دار صاحبه ويسع دور الناس وقالو الا يكون البيتان قرية حتى يسقع فيها ديك .

* **مسـألة** : والطير الذى يقع على الرع موءذ الا انه من الصيد ومن الطير فمن أخذه ذبحه وإن طرده عن الزرع فمات لم يلزمه شىء .

* **مسألة** : قال أبو الحسن لا يجوز بيع الغراب والرخم لأنه لا ينتفع به وهو بيع الطير والله أعلم ومن غير كتاب المصنف عثمان حفظت فيما وجدت فى أثار المسلمين عن سعيد بن قريش أنه يجوز بيع الغراب والرخم والسنور رجع إلى كتاب المصنف وقيل لا يجوز أكل الرخم والأجدل والصقر والغراب .

* **مسألة** : ومن المضار أن يكون الدجاج يفسد أروز الناس ويأكلها فعلى أهله أن يحبسوه عن أموال الناس إذا عرف بذلك .

* **مسألة** : وإذا أضر دجاج قوم فى مال رجل فلم يجد من ينصفه منهم وكلما سأل واحدا منهم عنه قال ليس هذا لى فإنه يصل إليهم ويقول لهم كل دجاج كان لكم يضر علىّ فى مالى فهو لى فإن قالوا هو لك فقد صار له ويجوز فى مثل هذا الجهالة .

* **مسألة** : وإن كان الفساد من الدجاج أمر أهله بكفه عنهم فان لم يكفوه عنهم أذن لصاحب الزرع أن يأخذه وحبس على ذلك صاحبه . وإن كان من الطير الأهلى قيل لصاحبه كفه عنهم فإن لم يكفه قيل لصاحب الزرع شف زرعك عنه فما اصبت فلا غرم عليك فيه ولا شبك له فتأخذه فإن شبكت له فأخذته قصصت الجناح وأعطيته صاحبه وذلك أن الطير له ما حصل فى حواصله لأن الله تعالى يقول فى كتابه وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ثم كلى من كل الثمرات فاسلكى سبل

ربك ذللاً فأباح لها وإنما جودة النحل أكلها البر فلذلك لم أرى على صاحب الطير حبسا .

* **مسألة** : فى الدجاج المستقر هل يرمى بالنبل والحجارة قال إن كان يحتمل أن لا يقتله ورجاء عقره وإن لم يحتمل ذلك لم يجز وعقر كما أمر المسلمون ولا يكسر أجنحته ولا قوائمه وكان معنى قوله إن رمى الجندل مما يقتل وكذلك النبل .

بـــاب [٢٠]

فى الضمان بالحقوق وأحكامها

أبو قحطان كل حر بالغ صحيح العقل من ذكر أو أنثى ضمن على أحد من الناس كلهم ممن يجوز أن يلزمه الحق الذى ضمن به عليه على وجه من الوجوه كلها بحق من جميع الأموال وما عاد فى المعنى إليها من المضمون عنه من ضمان يدرك فى البيوع من استحقاق أورد بعيب ونحو ذلك أن الضمان فى ذلك كله جائز والضامن به مأخوذ غارم إلا فى الحدود والقصاص فالضمان به باطل وللضامن على المضمون عنه خلاصة ممن ضمن به عنه فإن أداه الضامن لزم المضمون عنه .

* **مسـألة** : من ضمن بدين حال إلى أجل كان عليه إلى الأجل وعلى المضمون عنه حالا .

* **مسـألة** : ومن ضمن عن غائب وأقر أنه قد أمره بالضمان به لزمه ما ضمن به .

* **مسألة** : وضمان العبيد كلهم المأذون لهم فى التجاره وغيرهم والمحجور عليهم أموالهم من اليتامى ومن لم يؤنس رشده وغيرهم باطل .

* **مسألة** : وإن قال ضمنت لفلان بألف درهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام قال الضمان يلزمه .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن ضمن بدين لا يعلم كم هو ثم رجع عن ذلك لما أقرّبه صاحب الدين قال وإن قدر صاحب الحق على أخذ حقه فتركه ثم رجع هذا عنه للجهالة ثم تلف بعد ذلك فقول أنه ضامن لذلك وقول لا ضمان عليه وأما إن أخرجه من يده ثم تلف ولم يقدر عليه كان عليه الضمان ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

* **مسألة** : قال أبو محمد إذا أبرأ المضمون له الضمان برىء الضامن والحق باق على المضمون عنه واذا توى حق المضمون له عند الضامن بإفلاس أو بموت ولم يخلف وفاء بحقه تؤدى رجع بما تؤدى له على المضمون عنه الا أن يكون ضمن له على أن أبرأه المضمون عنه فلا سبيل له عليه إلا أن يكون الضمان بغير أمر المضمون عنه وكذلك إذا اشترى شيئا على أن يضمن عنه بثمنه أو على أن الثمن عليه فإن الضامن يرجع بما ضمن على المضمون عنه .

* **مسألة** : ومن أقر أنه ضمن لرجل بكذا عن آخر واحتج أنه ضمن عنه وهو

غائب أو بغير أمره فله حجته فى ذلك ولا يلزمه هذا الحق كان المضمون عنه مقرا بالحق أو منكراله . ومن طلب إلى رجل حقا فجاء آخر فقال إن عجز أن يؤدى إليك هذا إذا أهلت شهر كذا هذا المال فهو على فتركه فمات الرجل الذى عليه المال قبل مجىء الشهر فهو على من تقبل به فإن احتج فقال إنما قلت إن عجز ولم يعجز فمات فإنه إذا لم يؤدى إليه ماله فقد عجز إلا أن يكون صاحب المال ضيع ماله وهو أن يدعى إلى ماله فيتركه فإن كان قد دعاه إلى ماله فلم يأخذه فلا غرم على هذا الآخر لأنه يقول إنما تقبلت به إن عجز الى شهر أعلمتك أن تطلب مالك فضيعته أنت على عمد .

* **مسألة** : ومن قال لرجل غلامك سرق من قطنى ألف من قطن فقال هى على فإنه يلزمه الألف .

* **مسألة** : ضمان العهد هو الضمان بالدرك من الغير ولم يجزه أبو حنيفة وأجازه الشافعى .

* **مسألة** : ومن ضمن عن آخر بأمره كان له الرجوع عليه بما ضمن عنه لا تنازع بين الأمة فى ذلك وإن ضمن عنه بغير أمره لم يجز الرجوع عليه لأنه متبرع بالضمان والمتبرع لا يرجع على من تبرع عنه وإذا ضمن عنه بأمره كان له مطالبته قبل أن يدفع إلى المضمون له لأن نفس الضمان بالأمر يوجب المال فى ذمة المضمون عنه والضمان يبرىء ذمة المضمون عنه ويثبت المال فى ذمة

الضامن فإذا أنكر الضامن أو مات أو امتنع من الدفع لم يكن للمضمون له مطالبة المضمون عنه ليراءة ذمته . الدليل على ذلك مارواه عبد الله ابن قتاده عن أبيه إن رسول الله ﷺ أتى برجل من الأنصار ليصلى عليه فقال صلوا على صاحبكم فإن عليه دينا فقال أبو قتاده هو على فقال النبى ﷺ بالوفاء قال بالوفاء فصلى عليه وانما عليه ثمانية عشر درها وفى هذا دليل على براءة المضمون عنه . فإن قيل قد روى عن أبى قتادة أنه قال يا رسول الله إن قضيت عنه أتصلى عليه قال نعم فذهب أبو قتادة فقضى عنه فدعى له النبى ﷺ قيل له إن الاخبار الصحاح هى التى فيها الضمان ولا ذكر للقضاء فيها والخير الذى اعتللت به المذكور للقضاء ليس فيه أنه قضى قبل أن يصلى النبى عليه السلام .

* **مسألة** : وفى موضع أن النبى ﷺ أتى جنازة وضعت فقال هل على صاحبكم من دين فقالوا درهمان قال فصلوا على صاحبكم فقال على هما على يارسول الله وأنا لهما ضامن فصلى عليه النبى ﷺ وقال لعلى فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك فدل أن الحق ينتقل على المضمون إلى الضامن ويبرأ المضمون عنه والجواب لمن قال بالقول الأول أن النبى ﷺ قد كان يصلى على من كان عليه الدين إذا ترك وفاء وإنما كان يمتنع من الصلاة على من ليس عنده وفاء لما عليه كذا قيل أنه قال فهل ترك له وفاء قالوا لا قال صلوا على صاحبكم . وإذا كان كذلك فإنما صلى النبى ﷺ على الميت بضمان على لأنه أقامه مقام الوفاء وإذا جاز أن يصلى عليه إذا كان عنده وفاء ويكون الوفاء

لا يسقط الدين عنه حتى يؤدى جاز أن يصلى عليه بضمان الحى عنه لانه يقوم مقام الوفاء وإن كان الدين عنه لم يسقط .

* **مسألة** : ولا يجوز ضمان مبرسم ولا المغمى عليه ولا الأحرج .

* **مسألة** : ومن خرج هاربا من دين يقبل عليه وقد كان ابنه دخل معه فى الدين ضمن مع والده بدينه فلما أخذ الغلام جاء بالبينة أن أباه قهره وضربه حتى ضمن معه فماترى ضمان ابنه إلا لازما له والله أعلم .

* **مسألة** : أبو عبد الله فيمن مات وترك دينا فجاء رجل فاشهد به على نفسه مجتسبا ثم رجع فلا نرى عليه شيئا إذا رجع عما ضمن به ولوكان عارفا بحقوق الغرماء غير جاهل لها لأن من كفل بدين عن ميت ثم رجع كانت له الرجعة إلا فيما أعطى الغرماء لم يتبعهم متبرعا من نفسه وليس له أن يتبع أيضًا مال الهالك بما أعطى عنه غرماؤه إلا أن يكون قد دفع الغرماء عن مال الهالك حتى تلف المال أو أحضروا بينة فماتت شهودهم فإنه يضمن .

* **مسألة** : وفى موضع فيمن مات وعليه دين فتقدم رجل فضمن للديان بعد موته وترك الميت مالا أو لم يترك شيئا ثم ندم فرجع عن الضمان ففى ذلك اختلاف فقول الضمان له لازم إذا كان عارفا بالحقوق التى ضمنها وقول أنه إذا لم يدفعهم عن مال الميت حتى تلف المال أو شىء منه أو تموت بيناتهم فلا

ضمان عليه وقال بعض قد قيل هذا أيضا فيمن يضمن على أحد بغير أمره والله أعلم وأما إذا كان الضمان بأمره فالضامن ايضا غارم .

باب[٢١]

الضمان عن من يطالبه السلطان بالخراج

ومن ضمن على رجل السلطان فليس له أن يطالبه بذلك ولا للمضمون لعله أراد ولا على المضمون عنه أيضا أن يؤدى إلا أن يكون أمره أن يضمن عنه فله أن يطالبه بذلك إذا السلطان بذلك وليس له أن يطالبه مالم يطالبه السلطان بذلك فإن ضمن بنفسه أن يحضره إلى السلطان بأمره فله أن يطالبه ويحضره إليه فإن كان السلطان يريد قتله فليس على المضمون أن يحضر وعلى الضامن أن لا يحضره إلى السلطان إذا كان يخاف عليه فإن ضمن عنه بمال وأخذه من المضمون عنه فدفعه الى السلطان من قبل أن يطلبه اليه فإن المال عليه إذا دفع الى السلطان ما ليس له ضمن ولو أمره بدفعه اليه قال وليس على المضمون عنه أن يعطى ما ضمن عنه به إذا ادعى أنه طالبه إلا بالبينه أو لم يعلم هو ذلك فإن مات المضمون عنه فطالب السلطان الضامن فللضامن أن يأخذ الورثة بذلك أو يأخذ هو من ماله ومن أخذ منه السلطان مالا فقال لرجل أخرجه من يد السلطان بكذا إجرة فأخرجه ففى كرائه اختلاف . منهم من أوجب له كراء المثل ومنهم من لا يوجب له شيئا لأنه واجب عليه إذا قدر

ولا يستحق الكراء من فعل واجب عليه .

* **مسألة** : ومن ضمن للسلطان على رجل بأمر منه فى حق يطالبه به أنه إن أراد معونة السلطان فهو آثم وشريك له فى الإثم . فإن أراد معونة الرجل وتخليصه فهو محسن بفعله وليس له أن يأخذ الرجل به قبل أن يطالبه السلطان به لأن الأصل ليس عليه وليس كالحقوق اللازمة التى تجب على من عليه أن يؤديها وعلى الضامن وغيره أن يعين صاحب الحق إلى أن يصير إلى حقه وهذا ظلم ومطالبته بغير حق فعلى الضامن وغيره أن يعينوا المطلوب على خلاصه ومنع الظالم عن ظلمه إن قدر على ذلك فهو فرق بينهما .

* **مسألة** : وإن أخذه السلطان فأداه من عنده فله أن يرجع على من ضمن عنه بأمره فيأخذ منه ما أدى ويدفع بأمره وبما أدخله فيه .

* **مسألة** : فإن أبرأ السلطان المضمون ولم يبرئ الضامن وأخذه به فأداه اليه فله أن يرجع على المضمون عنه لأنه أدى بأمره فإن كان المضمون عنه دفع إلى الضامن من قبل أن يدفع الضامن إلى السلطان من غير أن يطالبه فأبرأ السلطان الضامن من المطالبة وليرد على الرجل بما أخذ منه فإن كان قد دفع إلى السلطان ما سلمه اليه الضامن ثم وهب السلطان للضامن من ذلك المال الذى دفعه اليه فليرده إلى من كان له ولم يزل من ملكه عنه ومطالبته السلطان به وأخذه منه لا يزيل ملكه عنه .

* **مسألة** : وإن اختلف الضامن والمضمون عنه فقال الضامن قد أخذنى السلطان به فدفعته اليه من مالى وانكر المضمون عنه فعلى الضامن البينة بالتسلم فإن قال السلطان قد أخذته منك فعلى المضمون للضامن تسليم ما ضمن عنه لأنه أمره أن يدفعه وقد قال للمأمور له بالدفع اليه قد قبضت فقد صح للدافع حقه والأمر بذلك والضمان يوجبان الدفع . فإن خرج السلطان من البلد أو مات برأ الضامن والمضمون عنه .

* **مسألة** : وفى الضياء ومن ادعى على رجل جروحا فأقر بها فقبل له الرجل بالديه ولم يعرض الجروح ولم يعرف قياسها فتلك قبالة منتقضة والجروح على الجارح ديتها .

باب [٢٢]

فى الكفالة وما يثبت وما لا يثبت

الزعيم والكفيل واحد وأما الكافل فهو الذى يكفل إنسانا بقوله يقال كفلت للرجل وكفلته بفتح الفاءوجرها وقد قرئ وكفلها زكريا بالكسر وكفلت للرجل بضم الفاء .

* **مسألة** : جاءت السنة عن النبى ﷺ لا كفالة فى حد ولا قصاص فالضمان فى الحدود والقصاص باطل إلا من كفل بإنسان فقد لزمه ذلك وأنما يلزمه ما وجب من الأرش وأجمعوا أن الكفالة فى الحدود باطلة .

* **مسألة** : قال محمد خالد سمعنا أن من قبل على رجل بحق والرجل مقر بالحق غير أنه لم يسم كم هو وما هو إلا قوله كل شئ كان عليه فهو على ثم ذهب الرجل فإنما على الرجل الكفيل أن يحضر بنفسه فإن أحضر نفسه فلا شئ عليه وإن لم يحضر نفسه لزمه ماصح على الآخر أبو سعيد فى مثل هذا اختلاف فقول له الرجعة بالجهالة وقول لا رجعة له إلا أن يكون حقا معروف مسمى

فهو على الكفيل مأخوذ به فإن قبل على رجل غير مقر لم تلزمه الكفالة والله أعلم . أبو الحوارى فيمن كفل لطالب بحق على المطلوب بغير رأيه فإن كان المطلوب فى الحبس أو صح عليه الحق بين يدى الحاكم فكفل عليه هذا وبكفالته أخرجه غريمه من الحبس أو تركه من بعد إن صح عليه الحق مع الحاكم برأى الكفيل فالذى له الحق بالخيار إن شاء اتبع الكفيل وإن شاء اتبع الذى عليه الحق وقد ثبت الحق على الكفيل رجع أو لم يرجع وإذا أدى الكفيل الحق الى صاحبه كان المطلوب بالخيار إن شاء أعطى الكفيل ما أدى عنه وإن شاء لم يعطه شيئًا اذا كفل بغير رأيه إذا أدى الى الكفيل ما أدى عنه وإن كان كفل من غير ضغطه من سلطان ولا حبس ثم رجع عن كفالته كان له ذلك إلا أن يموت المطلوب لم يكن للكفيل رجعة كفل عليه برأيه أو بغير رأيه قال غيره ومن كفل بدين عن ميت ثم رجع كانت له الرجعة من قبل أن يؤدى الحقوق إلى أهلها فإن أداها اليهم أو شيئًا منها ثم طلب الرجعة فيما أعطى الغرماء لم يتبعهم فيما أعطلهم متبرعا من نفسه وليس له أن يتبع مال الميت بما أعطى عنه إلا أن يكون قد دفع الغرماء حتى تلف المال أو أحضروا بينة فماتت شهودهم فإنه يضمن وفى ذلك اختلاف وقول الضمان له لازم إذا كان عارفا بالحقوق التى ضمنها وقول غير ذلك وقيل إن كانت الكفالة عن ميت فله الرجعة ما كان فى المال وفاء وصار صاحب الحق إلى حقه وإن لم يكن فى المال وفاء أو غرم صاحب الحق بشئ يبطل به حقه لم يكن له رجعة .

* **مسألة** : قال هاشم من كفل على انسان بحق فلا يؤخذ الكفيل حتى يكون

المكفول عنه هاربا أو غائبا أو معسرًا .

* **مسألة** : وقيل لا حبس على من لا يحضر كفيلا اذا كان الحق غير ثابت وإنما يجب الحبس على من لم يحضر كفيلا اذا ثبت الحق .

* **مسألة** : فى الحاكم هل له أن يكفل النساء إذا كان ذا خبرة بهن وبأحوالهن أو كن فى موضع الكفالة قال هكذا عندى .

* **مسألة** : وإذا كفل المريض بكفالة عن وارث لوارث ثم مات من ذلك المرض فإن كفالته لا تجوز وإن كفل لغير وارث فهو جائز من ثلثه وإن كان عليه دين يحيط بماله فكفل فكفالته لا تجوز .

* **مسألة** : من باع لرجل دارا وكفل للمشترى بما أدرك فيها من درك ثم جاء الكفيل يدعيها قال أبو حنيفة كفالته تسليم للبيع . قال أبو محمد ما أحقه بذلك وهو رأيه وأما ازهر فلم ير لمثل هذا حجة فأم أبو عبد الله فيدخل فى هذا الحجة فإن شهد على البيع فهو مثل الأول .

باب [٢٣]

فى الكفالة بانفس والحق والقبالة وحكم الفرق بين ذلك

وإذا قال أنا أقبل عليه إلى أجل ولم يقل إنما أقبل بنفسه قال مسبح ليس عليه إلا أن يحضر نفس صاحبه إلا أن يشترط إنك تقبل بالحق الذى عليه . وأما هاشم فقال إذا لم يسترط عليه أنى إنما أقبل لك بنفسه فإنه يؤخذ للرجل بحقه إذا كان المقبول عليه هاربًا أو غائبًا أو معسرًا قال هاشم أن موسى قال من كفل بنفس رجل فلم يأت به فعليه الحق يؤخذ به قال أبو الحوارى إن قال إن لم آتك به غدًا فو على حق فأتى به من بعد غد فلصاحب الحق الخيار أيهما شاء أخذ بحقه إن شاء الكفيل وإن شاء المكفول عليه .

* مسألة : وإذا قال قد كفلت عليه ولم يقل بالحق ولا بنفسه فعليه الحق إن غاب أو أفلس إذا كفل بالنفس فليس عليه إلا نفسه ولو أفلس .

* مسألة : وإن كفل بنفسه لأحد فان لم يحضر فالحق عليه فإذا حل الأجل ولم يحضره صار الحق على الكفيل . قال أبو المؤثر وله أن يأخذ أيهما شاء بحقه

ولا ينتفع بإحضاره من بعده وقال من قال إذا أحضره إياه ولو من بعد الأجل فقد أحضره فلا يؤخذ بالحق وهو رأى من قدر الله من فقهاء إزكى .

* **مسألة** : وإن مات المكفول عليه أوضح أنه خرج من عمان فقد برئ منه أيضا الكفيل . قال أبو المؤثر نعم إذا صح موته أو خروجه قبل الأجل . قال غيره وهذا إذا كفل بنفسه فإن أفلس فليس عليه إلا نفسه وإن مات أو غاب من عمان فليس حياته بشئ لانه لا قدرة له فى إحضار نفسه . قال أبو الحوارى إن مات فى الأجل فلا شئ على الكفيل وإن مات بعد الأجل فعلى الكفيل المال قال غيره وقول إذا كفل بنفسه فمات المكفول عنه فلا شئ على الكفيل وإن غاب فإنه عليه ما صح عليه من حق الفرق بينهما أن الموت ليس من فعل الكفيل والغيبة من فعله لأنه كان عليه أن يحفظه لئلا يغيب حتى يخرج مما عليه من الحق .

* **مسألة** : وإذا لم يعطى المكفول عليه الحق فحبس الكفيل قال فإنى أظن أنى رأيت فى الكتب أنه إن كفل عليه برأيه فنفقة الكفيل ما دام محبوسًا على المكفول عليه وسل عنها فإنى أقول أنهم لا يرون عليه نفقة فى الوجهين جميعا كفل عليه برأيه أو بغير رأيه وهو قول ابى الحوارى .

* **مسألة** : وإذا أتى القبيل بالمقبول عليه إلى المقبول له فيقول له دونك

صاحبك فخذ منه حقك قال مسبح إذا جاء صاحبه برئ إلا أن يكون قبل للرجل بحقه .

* **مسألة** : فيمن كفل لرجل عن آخر إلى أجل فإن أحضره إلى الأجل والا فالحق عليه فلما جاء الرجل فلم يطلبه اليه الرجل حتى خلا يوم أو يومان ثم طلب حقه فإذا لم يحضره الرجل الذى كفل به اليه لزمه الحق وإن لم يكن صاحب الحق طلب اليه إحضاره لأنه كان عليه أن يحضره إياه من غير أن يطلبه اليه وإن احتج أنه غائب لم يؤجل فى طلبه وإحضاره وأخذ بالحق للرجل .

* **مسألة** : ومن كفل على رجل بجميع أحداثه وإن لم يحضره فما أحدث فهو عليه فإن أحدث حدثا ثم هرب فلم يقدر عليه فإن على الكفيل ما أحدث المكفول كما ضمن على نفسه فإن كفل عنه أنه يحضره إذا طلب فلما طلب لم يقدر عليه الكفيل فعليه الحبس حتى يحضره فإن كفل عليه أنه يخرجه من عمان فلم يخرجه ولم يشكه أحد فعليه أن يرده إلى الحاكم وليس عليه أن يخرجه من عمان فإن لم يقدر عليه وهرب فلا حبس على الكفيل إلا أن يجيئ شاك فيشكو من المكفول عليه فإن حبس فللوالى القائم بالعدل أن يخرجه إن أراد والله أعلم .

باب]٢٤[

فى كفالة العبد والكفالة له وما أشبه ذلك

ورجل كاتب عبد مكاتبة واحدة وكل منهما كفيل عن صاحبه فليس لأحدهما أن يرجع على صاحبه بما أعطى حتى يؤدى أكثر من ثمنه ثم له أن يرجع على صاحبه بذلك الفضل .

* **مسألة** : ورجل يدعى على عبد دينا فيكفل له رجل بنفس المملوك فيموت المملوك قال برئ الرجل من كفالته فإن كفل به وقد إدعى المدعى رقبته فمات المملوك فأقام المدعى البينة أنه عبده فلا يضمن الكفيل .

* **مسألة** : وعبد الرجل كفل عن مولاه بمال بأمره ثم عتق العبد فأدى المال فإن أداه قبل العتق لم يرجع على السيد بشئ وإن أداه بعد أن عتقه رجع على السيد بذلك الذى أداه فإن كان الحق على العبد فكفل به المولى ثم عتق العبد فأدى المولى المال لم يرجع على العبد بشئ كذا يبين لى والله أعلم .

* **مسألة** : كانت فى الأصل فى الباب الذى يلى هذا رجلان اشتريا من رجل عبدًا بألف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فإن أدى أحدهما أكثر من النصف رجع على صاحبه بالفضل على النصف .

باب [٢٥]

فى قبض الكفيل من المكفول عليه وما يجب فى ذلك

ورجلان كفلا لرجل على رجل بألف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فإذا أدى أحدهما شيئًا قال لا يرجع على صاحبه بشئ حتى يؤدى أكثر من النصف فله أن يرجع على صاحبه بذلك الفضل فإن أراد رجع بجميع ما أدى على المكفول عنه.

* **مسألة**: فيمن باع لرجل متاعا بألف درهم وأشهد عليه وعلى عبد له أن حكيما على ميتكما وشاهدكما على غائبكما وموسركما على معسركما أيكما شئت أخذت بحق فتواريا ثم قدر على العبد فطلب منه فقال إن مولاى أعتقنى أو باعنى لفلان وقد أعتقنى وصح أو لم يصح فإذا كان سيد العبد أجاز شهادة القوم على العبد ورضى بذلك وسلم له وأجاز كفالة العبد على مولاه فيأخذ منه جميع ما أخذ به إذا كان أدى إلى الرجل الذى له الحق وهو حر وإن أدى إلى الرجل العبد وهو عبد لغيره رجع سيد العبد على السيد الأول بما أدى عنه من

الحق وإن شاء المشترى نقض البيع لأنه عيب لأن الدين عيب إذا لم يعلم به وقول إن أدى ذلك وهو عبد للسيد الأول فلا رد على السيد لأنه أدى ذلك وهو عبد له .

* **مسألة** : وإذا كفل رجل على رجل بحق حال ثم ان صاحب الحق أجّل الذى عليه الأصل قال يكون تأخيرًا عن الكفيل وإن أخر الكفيل ولم يؤخر الذى عليه الأصل أخذ الذى عليه الأصل بالمال حالا .

* **مسألة** : فإذا قال المكفول له للكفيل قد برأت اليك من هذا المال قال هذا قبض ويرجع الكفيل على المكفول عليه فإن قال أبرأتك من هذا المال فهو برئ ولا يرجع على المكفول عليه بشئ .

* **مسألة** : وإذا كفل رجل على رجل بحق أو أحاله بحقه فأبرأ الطالب المطلوب من حقه وصار حقه على الذى أحاله أو كفل له ثم رجع المطلوب إلى الطالب فقضاه بعد ذلك فلما قضاه رجع فقال رد على ماقضيتك فإنى جهلت ذلك وقد صار حقك على غيرى وأبرأتنى فقال لا أرد عليه شيئًا كان له أن يرجع إلا أن يكون الكفيل عليه بذلك أو المحتال عنه به قد أفلس فليس له أن يرجع على صاحبه بما دفع إليه من حقه ذلك .

* **مسألة** : ومن كفل على رجل بدراهم إلى أجل فصالح الذى عليه الحق

الكفيل بالذى كفل به عنه فسلمه اليه قبل الأجل أو بعده ولم يقبضه المكفول له أو صالحه على شئ من ذلك النوع أو من غيره فلا نرى بأسا أن يفترض من الكفيل من غير ذلك النوع بسعر يومه فأما إن يزداد فضلا لنفسه فما نحب ذلك .

باب[٢٦]

فى ربح ما قبض الكفيل من المكفول عليه

فيمن كفل على رجل بألف درهم بأمره فقضاه الألف قبل أن يعطيها أله أن يأخذها منه قال نعم .

* **مسألة** : فى الكفيل يربح فيما قبض من المكفول عنه قبل أن يدفع الى المكفول له قال أبو عبد الله الكفيل ضامن ولا ربح له إلا أن يكون قد دفع الحق إلى صاحب الحق فإنه يكون الربح للكفيل . قال محمد بن هاشم الربح للكفيل والضمان عليه قال أبو سعيد إن قبضها على أنها له من قبل ما كفل عليه لأنه ضامن للمكفول له والربح له فيما قبض من المكفول عليه وإن قبضها للمكفول له مقتضيا لها من المكفول عليه فالضمان والربح للمكفول له وإن قبضها على أنه رسوله بها فالضمان والربح للمكفول عليه . قال المصنف كذا وجدت عن أبى معاوية فى الكفيل يقبض شاة فتنتج عنده وسواء هذا عندى فى الدراهم أو الحنطة أو الحيوان وإن قبض شيئًا من ذلك على غير تمييز

على الإرسال من القبض لم يسم به قضاء له ولا لصاحب الحق ولا على أنه رسول به فقول إنه للذى عليه الحق وقول للكافل فى الحكم وقول أنه للذى له الحق قال غيره وإن كان الكفيل قد أعطى صاحب الحق من قبل فالربح للكفيل .

* **مسألة** : وإذا حل الأجل فطلب الكافل الى المكفول عليه الحق فأبى أن يعطيه إلا بحضرة صاحب الحق فله ذلك عليه لأن الكفيل قد صار غارما ولصاحب الحق إذا بلغ الأجل أن يأخذ من شاء الكفيل وإن شاء المكفول عليه فإن أخذ الطالب غريمه الأول بحقه كان له ذلك على المكفول اليه أن يتبع الكفيل بما أدى اليه وإن قال الكفيل أنه قد أعطى الحق من عنده قبل قوله فى ذلك وعلى المكفول عليه أن يؤدى الحق الى الكفيل وكذلك إن مات الكفيل كان للطالب الخيار إن شاء لحق مال الكفيل وإن شاء لحق المكفول عليه إلا أن يكون كفل بنفس الغريم فليس على الغريم أن يؤدى الحق إلى الكفيل إلا بحضرة من صاحب الحق وإن قال الكفيل أنه قد أعطى الحق من عنده أو طلبه الطالب بحقه فلم يقبل من ذلك إلا بالبينة وإن مات الكفيل فلا سبيل للطالب الكفيل مات فى الأجل أو بعد الأجل إلا أن يكون الحاكم قد أخذ الكفيل بحضرة المطلوب فأبى أن يحضره حتى مات المطلوب فعلى الكفيل الحق للطالب وهنا إذا كان إنما كفل بنفسه .

باب [٢٧]

فى الحوالة وأحكامها

الحوالة مأخوذة من التحول فمن أحال غيره بماله على أحد برضى منهما فقد برئ المحيل من الحق الذى عليه وسواء كان المحال عليه غنيًا أو فقيرًا فلس أو مات معدما ومختلف فى رجوع المضمون له على الغريم أو الضامن بالحق فقال الشافعى بذلك وخالفه بعض فقال الحق ينتقل بالضمان كما ينتقل بالحوالة .

* **مسألة** : والحوالة صحيحة وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه من اتبع على ملى فليتبع وأمره على الوجوب يقال اتبعت فلانا على فلان أى أحلته إليه .

* **مسألة** : أجمعوا أنه إذا أحال الغريم غريمه بحقه على رجل أن يطالبه عليه عند الحوالة وتنازعوا فيه إذا أفلس فقول يرجع عليه وقول لا يرجع عليه لأن حقه قد تحول عنه إلى غيره والضمان مخالف للحوالة لأن الضمان يصح ممن تبرع به وإن لم يأمر به المضمون عنه وكذلك يصح عن الميت والحوالة لا تصح إلا

أن يحيل بها من عليه الحق على الذى له عليه ما يحيل به عنه والدليل على ذلك أن الضمان يصح على من لم يأمر به . ضمان النبى ﷺ عن ابن عباس صديقه وضمان أبى قتادة عن الأنصارى بعد موته .

* **مسألة** : فيمن باع لرجل وأحال عليه بالثمن لآخر ثم إن المشترى رد بعيب فتمسك المحتال بالدراهم هل يلزم المشترى به قال نعم هو الذى كفل له بالدراهم حقه ليرجعه على صاحبه البائع بمثل الذى أعطى الرجل إلا أن يكون إنما ضمن له بها من ثمن هذه الدابة .

* **مسألة** : الإشراف ثبت أن رسول الله ﷺ قال مطل الغنى ظلم ومن اتبع على ملى فليتبع . قال أبو سعيد أما قوله مطل الغنى ظلم فذلك صحيح وأما قوله من اتبع على ملى فليتبع فاحسب أنه أراد من أحيل على ملى فليحتل . وقد روى ذلك على هذا النحو أنه قال ﷺ من احيل على ملى فليحتل فإذا صحت الرواية خرجت على معنى الإطلاق فى الحوالة أن ذلك جائز فى المال ولا يجوز فى غير المال لأن الحوالة إذا وقعت فى الملى ثبتت وليس لصاحب الحق رجعة إلا أن يفلس الذى عليه أو يموت ولا يترك وفاء فى بعض القول . وأماإذا وقعت الحوالة على مفلس بطلت الحوالة فهذا معنى قول النبى ﷺ إن ذلك جائز ولا يجوز أن يحكم على الغريم أن يحتال كما تأول فى ذلك من تأوله من القول ويخرج ذلك أيضا على وجه الأدب وحسن النظر فى الغريم أن يحتال عنه الملى ولا يشاقق قال أبو أيوب إن كان دعاه إلى قبض حقه وهو يومئذ ملى

فأبى إن يقبضه فليس له أن يرجع على صاحبه وقد اختلف أهل العلم فى الرجل يحتال بالمال على ملى من الناس ثم يفلس المحتال عليه أو يموت فقالت طائفة يرجع على المحيل بماله وقال النعمان إذا مات المحيل عليه ولم يترك وفاء رجع على المحيل وإن أفلس وفلسه القاضى رجع فى قوله يعقوب وفيه قول ثان وهو أن لا يرجع على المحيل بشئ افلس على المحتال عليه أو مات هذا قول مالك والشافعى غير أن مالكا كان يقول إن إحاله عليه وهو لا يعلم أنه مفلس ثم اطلع عليه فإنه يرجع على صاحبه لأنه غريم وكان الحسن البصرى لا يرى الحوالة براءة إلا أن يبرئه فإذا أبرأه برئ قال أبو سعيد قد اختلف أصحابنا فى الحوالة فقول إذا أحاله بمال على رجل لا يصح أنه مفلس فلا رجعة له على المحتال اذا قبل ذلك ورضى به إلا أن يفلس المحتال عليه أو يموت ولا يترك وفاء وقول حتى يفلس أو يموت أو يغيب غيبة يخرج من المصر ولا يترك فيه مالا وقول للغريم الخيار فى المحيل والمحتال ما لم يكن البيع وقع أنه يحتال بذلك البيع فإن كان البيع وقع أن يحيله عليه فليس له عليه رجعة إلا أن يأخذ ما قد قيل من تلك الأقاويل على المحتال من موته أو إفلاسه أو غيبته وقول إذا وقع البيع على الحوالة فلا رجعة له وإنما له الرجعة فى أخذ ما قبل إذا كان ذلك على غير شرط البيع على الحوالة وأما إذا وقعت الحوالة حين وقعت والمحتال عليه مفلس فإن الحوالة باطل لا نعلم فى ذلك اختلافًا لأن البيع لو وقع فى ذلك حين إفلاس المشترى بطل البيع . وكذلك جاءت السنة وإجماع المسلمين على ذلك أن البيع باطل والبائع أولى بسلعته . وكذلك قول النبى ﷺ من احيل على ملى فليحتل إنما يصح أن الحواله تثبت فى الملى لا فى غير الملى .

* **مسألة** : يقال داينت الرجل إذا عاملته بدين أخذت منه أو أعطيته قال الشاعر

داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا

* **مسألة** : ومن اضطر واحتاج فقد رخص بعض المسلمين أن يدان إذا احتاج بقدر ما يحييه وعياله ويستتر به من العرض لا أكثر من ذلك وقيل من تحمل دينا غير إسراف تجارة أو بسبب خير ثم لم يمكنه أداؤه حتى مات فلا شيء عليه وإن تحمله فى إسراف وفيما لا يجوز له فعله ثم لم يمكنه أداؤه حتى مات فهو هالك .

* **مسألة** : وقيل من كان يتحمل الديون وهو يدين بأدائها حتى نسى شيئا منها ففيه اختلاف منهم من قال الدين باق عليه ومنهم من قال لا شيء عليه .

* **مسألة** : قال أبو سعيد فى الرجل يتدين على نفسه ويشترى اللحم والموز والفاكهة وهو يمكنه الا يشترى ذلك ثم يموت ويوصى بذلك هل يجزيه فهذا يجزيه مع التوبة إذا تاب من دخوله بتقصير ما يعجز عن دخوله وقد كان دون ذلك من القوت يجزيه وأما إن مات على ذلك وهو غير تائب من ما دخل فيه من تقصيره هذا فقد وجدنا فى الأثر انه لا ولاية له وهو حقيق بذلك معنا إلا. انا من قول الشيخ أبى الحسن أنه لم يكن يضيق عليه فى هذا ولا يذهب إلى سقوط ولايته . وفى الأثر أنه لا يجوز له أن يتدين ويشترى اللحم .

* **مسألة** : حفظ الوضاح عن منير أن الشارى لا يحمل الدين .

* **مسألة** : ومن لزمه ديون وتباعات لا يقدر على أدائها إلى أن مات غير مصر عليها فهو معذور وعن بشير أنه جائز للانسان أن يدان ويتزوج وان مات ولم يمكنه قضاؤه فأظن أنه قال لا شيء عليه أو قال الله يقضى عنه وقد قيل ذلك غريم الله والله أعلم .

* **مسألة** : يقول أدنت الرجل إذا أعطيته الدين دينا فأنا مداين وهو مدان ودنت أدين دينا فأنا دائن إذا أخذت الدين وأنشد :

ندين ويقضى الله عنا وقد نرى مصارع قوم لا يدينون ضيعا

وأدان إذا ركبه الدين وأدان إذا باع بدين إلى أجل ويقال رجل دائن أى ركبه الدين ورجل مدين أى بائع بدين .

* **مسألة** : قال وصف عمر رجلا عليه الدين فقال إن فلانا أدان معرضا فاصبح قدرين به يعنى تحير وقوله معرضا أى أخذ من كل شيء والمعرض

الذى يستدين ممكن أمكنه وقوله دين به أى غلب عليه من قوله بل ران على قلوبهم .

* **مسألة** : وإذا اختلف المحيل بالحق والمحتال به فقال أحدهما أحلتك بما ليس لك على وادعى المحتال إنما أحاله بما له كان القول قول المحتال وكذلك فى الضمان والكفالة .

* **مسألة** : ومن باع بيعا أو اشترى من رجل على أن يحيله بالثمن على غريم له فتبايعا على ذلك والغريم المحال عليه غائب فالبيع ضعيف منتقض إلا أن يجمع بينه وبين الغريم فيحيله عليه بالثمن ويقبل له الغريم بالثمن فإنه جائز .

* **مسألة** : ومن أحال رجلا بألف درهم ثم قال المحيل هو مالى وقال المحتال هو مالك فالمال مال المحيل إلا أن يكون المحيل قد جمع بين المحتال وصاحب المال وقبل صاحب الحق للرجل بماله وأبرأ المحيل صاحب الحق من الذى عليه وقبل المحتال فالمال مال المحتال .

* **مسألة** : ولو باع أرضه على أن الدراهم التى عند فلان لى فهى له ولا شئ للمحيل فى ذلك .

* **مسألة** : ومن أودع رجلا بالف درهم وللرجل على المودع ألف درهم فاحال المودع الذى عليه الألف بألفه على المستودع بالألف الذى عنده فهو جائز ويدفع إليه الألف الذى عنده فإن هلكت الوديعة فهى من مال المودع ولا ضمان على المستودع إنما هو أمين فى ذلك .

* **مسألة** : ومن كان له على رجل دين فأحاله على غريم له ثم أفلس المحتال عليه قال إن كان لزمه فجاء هذا فقال أحلنى عليه فقد لزمه وليس عليه شئ

وإن افلس وإن كان لم يلزمه وإنما كان قولا منهما من غير ان يلزمه الذى احاله عليه رجع إلى غريمه .

باب [٢٨]

فيمن أمر ببيع لاحد وغيره

وعمن يقول لرجل بع من فلان فإنه وفى أوله مال ثم يجده مفلسا ولامال له هل يدرك من أمره بشىء فإنه يدركه على ما وصفت قال أبو المؤثر أن قال بع منه فإنه وفى أوله مال وهو كذلك ثم أفلس فلايدركه بشىء وإن كان قال له ذلك وهو مفلس أولا مال له فعليه الدرك قال غيره الأمر على وجهين إن أمره على وجه السؤال له والطلب فهو كما قال أبو المؤثر وإن أمره على وجه الامر فهو كما قال الأول والله أعلم .

بـاب [٢٩]

فى الإشهاد على الديون والحقوق وكتابتها

قال الله تعالى إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وقال لا تسأموا أن تكتبوه صغيرًا أو كبيرا إلى أجله وقال واشهدوا إذا تبايعتم واجمع علماؤنا ان الإشهاد على الدين غير واجب وأن الأمر به تأديب وحث على حفظ المال والذى اختاره للمسلم أن لا يدع الإشهاد على حقه فى الحضر والسفرلان النبى ﷺ نهى عن إضاعة المال وليس بحافظ ماله من دفعه إلى من لا يثق به ثم لا يشهد عليه قال أبو المؤثر الشهادة وكتاب الدين كان فريضة حتى نسخه قوله فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذى ائتمن امانته ونحن نقول إنه أدب قال بعض المخالفين من أهل العراق ان الإشهاد واجب واحتج بظاهر الآية ويدل على غلطه موافقته على إسقاط وجوب الكتابة . ودليل ثانى جواز اشهاد امرأتين ورجع مع وجود الرجلين عندهم . ومن دليل السنة أن النبى ﷺ باع من أعرابى بعيرا فجحده الثمن فلم يجد بينه فقال خزيمة أنا أشهد لك يارسول الله فقال من أين علمت قال لأنك صادق ولو أشهد لم يقل لخزيمة من اين لك هذه الشهادة هذا مع تواطؤ الناس عليه وترك الأئمة والعلماء إنكاره والله أعلم .

* **مسـألة** : وإتفق الناس على أن لا يجب على المتباعين إشهاد إذا كان بيعًا

معجلا لقول الله تعالى «إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم» .

* **مسألة** : عن النبي ﷺ ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم رجل أعطى سفيها مالا لقوله ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ورجل عنده امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها[١] ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه والله أعلم .

باب [٣٠]

فى الدين وما يجوز ويستحب ويكره منه

عن النبى ﷺ من أحب رزق الله حلالا فليستدن على الله وعلى رسوله ﷺ وقال عليه السلام المستدين تاجر الله فى أرضه وعنه ﷺ من بأت وعليه دين يريد قضاءه وكل الله به ملكين يحفظانه إلى أن يصبح .

* **مسألة** : وقيل من كان عليه دين فى غير مأثم وهو مهتم فى قضائه فهو فى أجر وحسنات ما كان ذلك الدين عليه .

* **مسألة** : وقيل وعظ النبى ﷺ رجلا فقال أقلل من الدين تعش حرًا وأقلل من الذنب يهن عليك الموت وعن النبى ﷺ اللهم إنى اعوذ بك من ضلع الدين يعنى ثقله .

* **مسألة** : وعن النبى ﷺ روح المؤمن معلقه بين السماء والأرض حتى يقضى

دينه فإن كان الخبر صحيحا فالمحنة بالدين عظيمة والله نسأله كفاية البلى .

* **مسألة** : وعنه ﷺ لا تخيفوا انفسكم قيل وماخيفة الأنفس قال الدين وقيل قال ابن مسعود صاحب الدين ذليل بالنهار مهموم بالليل . وعن عمر رحمه الله قال الدين مبسم العرب وعن على من أراد البقاء ولا بقاء فليباكر الفذا وليقل غشيان النساء وليخف الردى قيل وما خيفة الردى فى البقاء قال الدين سمى ردى كناية عنه به كأنه لازم العنق .

* **مسألة** : يقال داينت الرجل إذا عاملته بدين أخذت منه أو أعطيته قال الشاعر :

بـاب [٣١]

فى تمام الشهادة على الديون وكتبها

قال أبو مالك فى رجل له على رجل سلف فأشهد عليه به وكتب عليه صكا ولم يذكر الأجل الذى يحل فيه الحق أن هذا الفعل لا يجوز قال أبو محمد والذى أتوهم أنه لم يجز لأجل الحدث لئلا يأخذ السلف قبل محله فإن كان غير السلف فإنه يجوز .

* **مسـألة** : فإن اشترى منه مالا وكتب عليه كتاب إقرار قال هذا أيضا أكره لأن الإقرار يمنع الشفيع عن أخذ شفعته ويجوز للرجل أن يكتب للرجل دينا له يدعيه على رجل بغير رأى المديون لأنه ليس بحجة عليه وبعض كره ذلك .

ومن كتب كتابا لقوم فغلط فيه فتلف بغلطه مال فلا ضمان عليه .

* **مسـألة** : والكتاب لا يتم إلا بكاتب ومكتوب يعنى المراد والصحيفة ومتى خلا واحد منها لم يتم معها الكتاب .

* **مسألة** : رفع الحسن بن أحمد أن الاشهاد كان فى أول الزمان فى البيع على البائع والمشترى جميعا لأن المشترى من الحجة والرجوع مما ينقض البيع ثم صار بعد ذلك إنما الاشهاد فى البيع على البائع وذلك من طريق التعارف أن البائع أكثر رجوعا من المشترى وذلك لرغبة المشترى وتمسكه فى البيع كان أهل الجاهلية يكتبون الوثائق وكان عبد المطلب يداين الناس ومما كتب له باسمك اللهم ذكر حق عبد المطلب بن هاشم على زياد بن الصمد بن الوليد العبشمى له عليه ألف درهم فضة طيبة كيلا بالجريدة إذادعاه به أجابه شهد الله والملكان قال محمد بن اسحاق وهذا من الفقه أن ابتداء كتب الديون ذكر حق وفيه أن عبد المطلب لما كان مشهورا قنع باسمه واسم أبيه ولم يحتج إلى الجد وأن الآخر لم يكن كشهرته تجاوز أباه على جده وفيه الوثائق يكتب لكل قوم بلغتهم التى يعرفونها وفيه أن الدين يكون حالا ومؤجلا .

* **مسألة** : ومن قديم الكتب ما حدث به عبادة بن سلمان قال قرأت كتابا من كتب أهل الجاهلية باسمك اللهم اشرى دودين بكرا الرحمن من وهب بن أبى وهب الحبرانى أرضا ذات نخل ببقعاء المدينة عند دور المسلمين شارعة على ملاحة وثبت بثلاث وثمانين أوقية فضة طيبة غير مغشوشة متى طلبها صاحبها وجدها ومتى دفعه فلان عنها فقد حلت له ملامته ولا جناح عليه فى عزله وتوبيخه شهد الرب والملكان وعباده الصالحون وقوله فقد حلت له ملامته يدل على أنهم كانوا لا يرون الملامة على غير استحقاق ظلما وجورا قال الشاعر

فلا تبده باللوم قبل سؤاله لعل له عذرا وأنت تلوم

* **مسألة** : قال محمد بن اسحاق رأيت أن أكتب فى الأجل مستهل شهر كذا ولا أكتب غرة شهر كذا لأن المستهل أول ليلة والغرة ثلاث ليال عند العرب

وإن أكتب انقضاء شهر كذا ولا أكتب سلخ لان انقضى لم يبق منه شيء والسلخ عند العرب إذا بقى من الشهر اليوم واليومان والسلخ والغرة تدخله الجهالة ويفسد الكتاب .

بـــاب [٣٢]

فى آجال الديون وما يثبت منها

أجل الوثائق فى الاسلام مأخوذ من القرآن من آية الدين إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه والله أعلم.

* **مسـألة** : اتفق الناس على أن البائع إذا وجب إلى غير أجل فهو حال يجب أخذه بعد تمام عقده وإن كان إلى أجل مسمى فهو إلى أجله وإن كان الأجل لا يكون إلا معلوما محدودا وإن كان عهد المتبابعين إلى أجل مجهول فالبيع باطل.

* **مسـألة** : ومن باع متاعا فى شهر رمضان إلى شهر رمضان آخر وسمى شهر رمضان المقبل فأراه جائزا وكذلك الأجل إلى الأضحى والفطر لا أراه فاسدا لأنه معلوم إذا قال الأضحى المقبل والفطر لأ اراه فاسدا لانه معلوم.

* **مسألة** : وإن قال إلى رمضان فهو أول رمضان الذى يرتجى من مستقبلهم من تلك السنة وإن قال إلى ربيع أو إلى جمادى فهما ربيعان وهما جماديان فهو ضعيف أيهما شاء نقضى .

* **مسألة** : ومن سمى فى أجل السلف إلى الحصاد أو إلى الدياييس أو إلى العطاء أو إلى الرزق وكذلك فى ثمن المتاع إلى هذه الآجال فكل هذا فاسد لأنه لا يعرف وقت ذلك ومتى يكون وكذلك إن أسلم أو باع إلى النيروز أو إلى المهرجان أو إلى المرزجان أو إلى الصيف أو إلى الشتاء فهذا فاسد لأنه لا يعرف وأما المهرجان والنيروز يعرف فهو جائز .

* **مسألة** : وإن باع إلى قدوم الحاج أو إلى صوم النصارى فهذا أيضا لا يعرف لأنه يتقدم ويتأخر .

* **مسألة** : وإن كان شىء من هذا يعرف كما تعرف الأهلة فالبيع جائز وقول إذا كان يسمى كان يسمى فى السلف إلى الحصاد والصرام جاز .

* **مسألة** : ومن باع بيعا أو أسلف سلفا وجعل محل الحق إلى الذرة لم يكن بيعا ولا سلفا صحيحا لأن وقته مجهول وكلما دخل فيه الجهالة من بيع أو سلف فهو فاسد .

* **مسألة** : وإن كان محل الحق إلى شهر مسمى ولم يؤقت منه وقتا معروفا من

أوله وآخره فهو أيضا مجهول وهو يفسد البيع فإن كان وقتا من الشهر وسمى به ولم يسم من أى سنة فهو أيضا مجهول وهو مما يفسد البيع حتى يسمى ويقول من هذه السنة أو من سنة تاريخها معلوم وأما ما لم يوصف الشهر ويصف الوقت من الشهر فهذا بيع يدخل فيه الجهالة .

* **مسألة** : ومن حيث وجدت بيعا أو سلفا أو هبة أو مقايضة أو نحو هذا يدخل فيه أو فى شىء منه الجهالة فهو فاسد ويأثمون إن تتاموا على الجهل ولم يعلموا فيتوبوا منه إلى الله تعالى وإن علموا به وأتموه وأبرأ بعضهم بعضا فجائز .

* **مسألة** : والبيع إلى النيروز لا يجوز لأنه ليس له مدة معلومة فى كل وقت وهو يختلف فى السنين وكذلك البيع إلى القيظ والذرة والصيف لا يتم البيع لقوله تعالى ﴿**يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس**﴾ فى أمر حجهم وعدة نسائهم ومحل بيوعهم وتجارتهم وإجاراتهم وما كان من الأيام المحدودة .

* **مسألة** : والأجل الذى يثبت به السلف ثلاثة أيام وكان أبو مالك يعجبه أن يكون نصف شهر يقع عليه اسم الوقت الذى ذكره من الأهلة .

* **مسألة** : فى رجل عليه دين لرجل إلى نجمين فيختلفان فى التقديم والتأخير فالمطلوب عندنا المدعى وعليه البينة وقيل الطلب هو المدعى لأقرب الأجلين .

بـــاب [٣٣]

فى محل الدين على الهالك

يقول حل عليه الحق يحل محلا أى وجب وكانت العرب فى الجاهلية الجهلاء إذا انظرت الهلال قالت لا مرحبا بمحل الديون مقرب الأجل .

* **مسـألة** : أبو سعيد فيمن اشترى من رجل سلعة إلى أجل فمات الذى عليه الحق ففى محله اختلاف قول إن الآجال كلها تحل بموت الذى عليه الحق إلا السلف وقول لا يحل من ذلك شىء إلا إلى اجله كما جعل ولا يقسم المال حتى يحل وقول لا يحل إلا أن يقسم المال وقول إن قدموا لصاحب الحق كفيلا بالحق كان إلى أجله وقسموا المال وقول إن تركوا مقدار الدين وقسموا الباقى جاز ذلك وقول إن خيف تلف المال حل وإلا فهو إلى أجله .

* **مسـألة** : قلت فالسلف هل تعلم فيه اختلافا مثل البيوع المؤجلة قال لا أعلم ذلك أنه يحل وهو إلى أجله فى قول أصحابنا إلا أن يطلب صاحب السلف أن يأخذ رأس ماله قبل الأجل فله ذلك عندى قلت فإن خافوا أن يتلف المال

قبل محله هل يحل من أجل ذلك قال لا أعلم فإن تلف المال فليس على الورثة غرم إذا لم يتلفوه قال واحب أن يترك المال حتى تحل البيوع من آجالها .

* **مسألة** : وفى الضياء ولا أعلم وجه قولهم فى تأخير السلف إلى وقت محله ومن أين فرقوا بينه وبين غيره من الديون المؤجلة ونحن نطلب لهم الحجة فى ذلك إن قدر الله سلامة فإن قال قائل لم قلتم ما كان مؤجلا ينتقل عن أجله ويصير حالاً قبل وقته وقيل له لأن مال الميت لا يترك موقوفا لا مستحق له لأن الوارث ممنوع منه وفى ذلك إضاعة الديون لو ضاع وتلف . وروى عن النبى ﷺ روح المؤمن معلقه بين السماء والأرض حتى يقضى دينه .

* **مسألة** : ومن مات وله دين إلى أجل لم يكن لورثته أخذه حتى يحل أجله لان ذلك يحول إليهم والحق لهم إلى المدة .

* **مسألة** : وفى الضياء إذا مات المتسلف ففى حلول السلف اختلاف فاكثر القول أنه لا يحل .

بـــاب [٣٤]

فى تاجيل الدين والحق الحال

وكل دين عاجل أجله صحبه فهو عاجل ويبطل فى الحكم تأجيله وكذلك قول الشافعى وداود وخالفنا أبو حنيفة فزعم أنه إذا أجله انتقل إلى الأجل الذى نقل إليه غير أنه لم يمض على أصله حتى نقضه فقال فى القروض إن أجله لم يكن أجلا . قال أبو المؤثر وأبو الحوارى القرى وغيرهما من أصحابنا أن القرض إذا كان إلى أجل معلوم ثبت فى الحكم وكان سبيله سبيل الديون التى تنعقد بالآجال وهذا القول من هؤلاء يوجب ترك ما أصلوه من قولهم إن العاجل عاجل وإن أجله صاحبه .

* **مسـألة** : وقال بعض أصحابنا إن القرض وغيره مما هو عاجل فى الأصل وكان آجلا ثم صار عاجلا ان تأخيره من صاحبه وعد وتعجيله فى الحكم واجب والنظر يوجب ما قالت هذه الطائفة والله أعلم .

بـــاب [٣٥]

فى قضاء الدين قبل محله

قال ابن عمر فى الذى كان له دين إلى أجل فقال عجل لى واحط عنك قال يريد أن تطعمه الربا قال غيره وقول إن ذلك جائز إذا حطه عنه من الثمن أن ياخذ من الأجل من جميع ذلك إلا السلف فإنه لا يجوز قبل الأجل ومن غيره وقول إن ذلك جائز إذا رضى الذى عليه الدين أن يقضيه قبل الأجل ولو لم يحط عنه عن أبى عبد الله فيمن قضى حقا عليه آجلا ثم بدا له أن يرجع فيه فقال قالوا إن له ذلك ويرجع يأخذ منه ذلك الذى كان قضاه إياه من حقه فينتفع به بقدر ما انتفع به صاحب الحق قبل محله قال أبو محمد ليس للذى له حق إلى أجل فبضه قبل محله لأنه يكون حقه وزياده والزيادة هى التعجيل وقول أنه جائز إذا كان متبرعا قال والأول أحب إلى .

* **مسـألة** : فإن أراد الحج والغزو أو طلب معنى أو خروجا من المصر فإنه يقال له وكل وكيلا أمينا فاجعل فى يده وفاء صاحب الحق إلى أجله فإن لم يجد وكيلا بهذه الصفة فإن شاء دفع إليه هذا الحق وكان فى يده وديعة إلى محل الحق فإذا حل أخذه بأمره فإن ضاعت الوديعة فالحق باق عليه قيل لأبى

مالك أو ليس لا يبرأ إذا دفع إليه ولا يعلم أن حقه يصير إليه بعد خروجه أولا قال فهو على أن الحق يصير إليه حتى يعلم أن الوديعة قد ضاعت كما أنها فى يد الوكيل يجوز أن تضيع ولا يصل إلى تسليم الحق إلى صاحبه .

* **مسألة** : والوجه فى خلاصه من هذا الحق والحيلة فى براءته عند خروجه أن يبيع له بيعا إلى ذلك الأجل بمثل الذى عليه ويخرج ويكون محل الحقين فى وقت واحد ويسقط الضمان عنهما وتقع البراءة .

بـــاب [٣٦]

فى براءة المديون من الدين بقضاء غيره عنه

ومن كان عَليه دين فقال له ثقة أنا أؤدى عنك ثم أخبره من بعد أنه قضاه ولا يطلب منه عوضا مما أعطى عنه فإن يبرأ .

* **مسـألة** : ومن قال لآخر أدّعنى دينا علىّ فى قرية كذا وأنا أعطيك فأخبره أنه قضى عنه فإنه لا يبرأ إلا أن يصح بالبينة أو إقرار صاحب الحق لأن هذا يدعى ليأخذ حقا فلا يقبل دعواه إلا بصحة .

* **مسـألة** : وإن أرسل إلى غريمه بحقه ولم يدر وصل إليه أم لا فإن رفع إليه ثقة أنه قد صار إليه فهو يجزى وإن قال الثقه أنه جعله فى حل جاز له مالم يطلب صاحب الحق حقه .

* **مسـألة** : ومن تبرع عن إنسان بقضاء دين عليه فقضاه عنه بغير أمره أو قضاه

عنه ليأخذ عوضه منه فإن الضمان سقط عن المقضى عنه ولا شيء للقاضى على المقضى عنه .

* **مسألة** : عن بشير فيمن أعطى رجلا ثقة دراهم يدفعها إلى رجل آخر من دين على المعطا فقال أنه سلمها فقد برىء إلا أن يرجع صاحب الثقة يطلب حقه وينكر القبض فعليه أن يعطيه حقه لأن الواحد ليس بحجة قال والثقة المقبول الشهادة فإن كان يثق به فى ذلك بعينه ولا يجيز شهادته أجزاه ذلك قال وكذلك الوصى والوكيل .

* **مسألة** : منه فإن قال لهذا الثقة على لفلان دنيار فأخبرنى به فقال هو هذا فليس له أن يدفع إليه بقوله وهو لا يعرفه لأن هذا خلاف الرسول فإن أخذ الثقة الدينار فسلمه إليه بحضرته ففى نفسى من ذلك وإن كان قياسًا إلا أن هذا معى خلاف الرسول المؤتمن وهذا كأنه بحكم شاهدًا واحدًا .

* **مسألة** : ومن دفع إلى رجل دراهم قضاء عن غيره ثم رجع يطلب ردها لم يكن له رجعه ولو احتج بإنكار لأنه لا حق عليه وكذلك لو قضاه به مالاً عن غيره وقال آخر قد قبلت ثم رجع فلا رجعة له وهو تام عليه فان كان قال الذى قضى عنه ليس له على حق فلا رجعة لهذا القاضى ولا يمين له على المقضى إن طلب يمينه أن له عليه ذلك الحق إذا قال قد أقررت لى عنه وأنا أتمسك بذلك .

* **مسألة** : وإذا ظلم ظالم زيدًا وأنا أعلم وعندى للظالم دين فلك أن تسلّم ذلك الدين إلى المظلوم على قول بعض .

* **مسألة** : ومن أمر آخر أن يقضى عنه حقًا عليه لآخر أن فيه اختلافًا فقول إذا لم يرجع صاحب الحق يطلب منه حقًا فإنه يجوز كان ثقة أو غير ثقة وقول لا يجوز كان المأمور ثقة وقول إن كان ثقة جاز وإن كان غير ثقة وأما إذا لم يدفع إليه شيئًا فلا يجوز إلا أن يكون المأمور ثقة وذلك إذا لم يرجع يطلب حقه .

باب [٣٧]

فى المرافقة فى الديون والمقاصصة فيها

فإن قال الغريم ارفع لى ذلك الدرهم الذى عليك لى بالدرهم الذى على لك فقال إن ذلك غير جائز لهما وهما على ما كانا عليه ولكن الوجه فى ذلك أن يتولى إلى الصلح أن يبرىء كل واحد منهما صاحبه مماله عليه . والحجة فى ذلك ما نهى عنه ﷺ من الكالى بالكالى ومعناه الدين بالدين وفيه أن لهما أن يتقاصا ويرفع كل واحد منهما ما عليه بما هو له على وجه الاصطلاح قال وأن كان انما باع له يريد الفضاء عن نفسه برىء إذا صار البيع للمشترى وليس هذا مثل الأولى وبينهما فرق .

* **مسألة** : وفى الضياء ومن كان عليه درهم لرجل واشترى منه شراءً بدرهم فإن كان حيًا فيجب أن يرافعه درهم بدرهم وإن مات احتاط وكذلك الحب إن كان حيًا واتفقا على ذلك وإن مات فلا يرافعه فإن جحده الورثة فله أن يرافعه بسعر يومه ذلك ويرد عليهم إن قضى ويعلمهم أنه استوفى الدرهم .

* **مسألة** : وعن أبى محمد رحمه الله أن من كان له على رجل عشرة دراهم وأوصى له الغريم بعشرة دراهم فقد سقطت عنه بوصايته له .

* **مسألة** : ومن كان له على رجل ألف من قطنًا سلفًا وعليه له مثل ذلك فقال له أبرئنى حتى أبرئك فأبرأ كل واحد منهما صاحبه فهذه البراءة لا تجوز إن كان من السلف حتى يتقاضيان وإن كان من غير السلف مثل القرض أو دين إلى أجل جاز ولا رجعة لهما فيه .

* **مسألة** : وإن كانا شريكين فبرىء كل واحد منهما إلى صاحبه من عمله جاز ذلك عليهما إلا أن يكون أخذه منه بدين عليه فباع له ثمرة لم تدرك وبرىء إليه منهما بذلك الدين فلا يجوز هذا لهما

* **مسألة** : فيمن عليه حقوق لهالك قد أقر لبعض ورثته بدراهم قال إذا أقر هذا الوارث الذى له الحق على الميت بمقدار ما على هذا الذى عليه للميت من الحقوق إلى قيمة من الدراهم قد حدها هذا الذى عليه للميت وقاصص الميت بما عليه من الحق الذى قد أقر له به الوارث للذى عليه له وهى الدراهم التى جعلها قيمة تلك الحقوق التى لزمته للميت فأرجو أن يبرأ إن شاء الله قيل كيف يكون الاستفهام للوارث الذى له الحق على الميت بالإقرار ومقاصصة الميت قال إذا قال هذا الذى عليه الحقوق للهالك للوارث أنت قد أعطيتنى كذا من الحق الذى لك على فلان الهالك وهى لى من مالك وقد جعلت قيمة

ما لزمك للهالك من الحقوق مثل الذى أقر لك به الوارث من الدراهم وقلت أنت قد قاصصت فلانًا الهالك بالدراهم التى عليه لى وهى كذا عن الدراهم التى على له وهى كذا وهى قيمة الحقوق التى لى عليك .

* **مسألة** : عن أبى المؤثر فيمن هلك وعليه دين ولم يخلف مالاً وهلك وهو منكر ثم هلك أبو الذى له الحق أو أخ وأوصى أن عليه لفلان كذا قال إن كان هذا الذى كان له الحق ليس لأبيه ولا لأخيه وارث غيره فله أن يستوفى حقه ولا يعطى ورثة الآخر شيئًا حتى يستوفى حقه إن اشترى له ذلك ثم يشهد له بالوفاء إلا أن يكون على الآخر دين غير دينه فليأخذ حقه من المال الذى أقر به أخوه وأبوه على قدر دينه ويكون الباقى بين غرمائه يقسمه بينهم الحاكم إذا صحت ديونهم معه وإذا كان معه ورثة غيره لأبيه أو لأخيه فهو سواء يأخذ حقه إن اشترى له وإن كان على الذى عليه الحق دين غير دينه فوصل ديانه إلى حقوقهم قاصصهم فيما أخذ إذ علم أنه مات وعليه حقوقهم وإن لم يعلم ذلك وإنما كان يعرف عليه الدين فلا يدرى قضاه أم لا فيستوفى حقه وليس عليه للغرماء فقاصصه .

* **مسألة** : فيمن له دراهم على رجل هالك وعنده له دراهم أو دنانير هل له أن يقاصص الورثة وفيهم يتيم أو معتوه قال نعم اذا كان قد أتلف الذى عنده من الدراهم والدنانير وصار عليه ضمان فى ماله وإن لم يكن أتلفها لم يكن بد من حضورها عند الصرف وليس فيه مقاصصة ما كان قائم العين غير مضمون

عليه قيل فإن غاب الورثة من المصر ولم يكن للأيتام أو صياء ولا وكلاء وكان المال حاضرًا هل له أن يقاصص نفسه بالصرف قال له أن يقاصص بما فى يده لهم بحقه ولا يقال هذا صرف وهذا قضاء فان كانوا حاضرين وخاف إن عرفهم طالبوه بالصحة فانه يعلمهم سريرةً ولا يقطع إلا أن يخافهم فى ذلك بظلم فى نفسه أو ماله أشهد لهم سريرة إن كانوا يعلمون بذلك ويستوفى حقه والله أعلم .

* **مسألة** : الحسن بن أحمد فيمن مات وعلى له دراهم وعروض وعليه لى دنانير ولا بينة لى دلالة فأردت أقاصصه والقيمة متساوية فاعتقدت ذلك وغلظت على نفسى قال إنما تجوز المقاصصة إذ لم يكن له ورثة فإن كان له ورثة بالغين احتج عليهم يسلموا إليه حقه وأخذوا حقهم كان ذلك وإلا قاصص نفسه إذا كان من الجنس فإن لم يكن من الجنس باع له الذى عليه واشترى ثمنه مثل الذى له واستوفاه وعلى قول من يجيز المقاصصة لا يضره الغلط اذا كان حقه يزيد على من قاصص له والله أعلم .

باب [٣٨]

فى الانتصار ممن جحده الحق وما يجوز من ذلك

أبو سعيد فيمن جحده آخر حقاله وقدر أن يأخذ من ماله بقدر حقه من سكن الجاحد وحصته فيعجبنى أن يجوز له ذلك إذا لم يأذن له على قول من يقول إنه يدخل المنازل لإنكار المنكر بغير إذن إذا لم يؤذن له .

* **مسألة** : ومن كان له حق على رجل فجحده إياه وقدر من له الحق على أخذ حقه فليأخذه وأما ما كان مقرًا فلا يأخذ لنفسه فان قال أنا أعرفه أنه على ولكن لا أعطيك إياه فهو جاحد فإن قدر على شىء من ماله باعه وأخذ حقه إن كان حقه دراهم .

* **مسألة** : فإن كان عنده له حب وعلى الآخر له دراهم فطلب فلم يعطه ودافعه فباع الحب واستوفى فانه لا يجوز له ذلك إلا أن ينكر الدراهم ويتولى ظالمًا وقد قيل أنه يبيع ما قدر له عليه من جميع الأشياء بالاجتهاد ويستوفى إلا الأمانة .

* **مسألة** : واختلف فى انتصاره من أمانته فقول لا يجوز لقوله ﷺ أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك وقول جابر بدلالة الكتاب قال سبحانه «ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل» وهذا القول عندى أعدل وإنما قال لا تخن من خانك وليس بخائن من انتصر بعد ظلمه والله أعلم .

* **مسألة** : ومن قال لغريمه أعطنى حقى وعنده دراهم فقال له هذه الدراهم ليست لى فلا يأخذها .

* **مسألة** : فيمن عليه لأخيه دين وليس له وارث غيره فجحده إياه لم يقضه حتى مات المجحود وورثه الجاحد فإذا تاب من الجحود إلى الله وصار إليه الميراث فقد برىء إن شاء الله مع التوبة وكذلك إن غصبه مالاً فأنكره إياه فأورثه وتاب من جحوده إياه واغتصابه فتلك توبته إن شاء الله وقد برأ من ذلك إذا رجع إليه الميراث .

* **مسألة** : ومن وجب له جناية فى رقبة عبد لرجل فامتنع المولى من انتصاف صاحب الحق المجنى عليه فجائز له إن قدر على بيع العبد أن يبيعه ويأخذ من ثمنه على قول بعض المسلمين من أجاز لصاحب الحق الممنوع منه أن يأخذ من غير جنس حقه ويبيعه ويأخذ حقه وبعض لم يجز له أن يأخذ إلا من جنس ماكان له .

* **مسألة** : عن محمد عثمان فيمن دفع إلى عبد نساج غزلاً ومزًا فأتلفه فامتنع

مولاه عن الانتصاف هل له مقاصصتهم فى السريرة قال إذا أمروه بذلك وبرزوه له فما جنا ففى رقبته فإن فداوه وإلا بيع فإن عجز عن المحاكمة فأرجو أن يسعه أن يأخذ إن قدر فإن قاصص نفسه بعد الحجة عليهم حلفه ما قبا لهم حق من قبل ما يدعون عليه من كذا .

* **مسألة** : أبو محمد عبد الله بن محمد فيمن طلب رجلاً بحق وخاف لا يوفيه فأخذ من حبه فإذا خاف فأحب أن يأمر من يكيل له فإن كان المطلوب ليس له مال إلا ذلك الحب فليس له أن يأخذ حقه ويدع سائر الغرماء وكذلك لا يدعه يسأل الناس ويأخذ حقه على قدر الحصص .

* **مسألة** : ومن كان له على هالك دين ولم يوص به فجائز لصاحبه أخذه من مال الهالك إن قدر عليه كان الهالك نسى أو تعمد .

* **مسألة** : الضياء ومن كان له على رجل عشرة دنانير فوجد له عشرة مثاقيل فأخذها فليس له أن يرجع عليه بفضل الصرف .

* **مسألة** : ومن كان له على رجل دراهم فأنكره فأخذ شاة من غنمه تسوى أكثر من حقه فتناتجت . فعن أبى الحوارى إن لصاحب الحق حقه ولصاحب الشاة شاته وما كان منها من نتاج وما أكل من سمنها ولبنها ويلحقه بما عنا فيها وعلفها كان مقرًا له بالحق أو جاحدًا وفى موضع إن كان له عليه سبعة دراهم فأخذ شاة تسوى سبعة فعليه أن يردها وبنيها ويأخذ حقه إلا أن

يكون باعها فليس عليه أن يردها وإن كان له على الجاحد غنم فأخذ من غنمه بقدر حقه لم يكن للجاحد من الغنم ولا من نسلها وإن مطله ولم يجحده فأخذه شاة وتناسلت فليس له أن يأخذ من ماله شيئًا حتى يجحده إلا أن يأخذ مما عليه مما له وقدر أن يحتج عليه أن يعطيه حقه وإلا أخذه ومن كان له على رجل بهارا تمر بلعق [1] فأقر له بصرفان فأما فى الحكم فالقول قوله وأما فيما بينه وبين الله فإنه يأخذ منه ما أقرّبه ثم يبيعه ويشترى منه مثل الذى له فإن فضل شىء رده إليه وإن نقص فليس عليه ويشترى لنفسه ثم يعطى غيره يقضيه إياه .

* **مسألة** : فيمن له ميراث من مال عروض أو دراهم أو غير ذلك مما لا يظهر ولا يمكنه أخذه إلا على سبيل السرق من اقتحام أو نقب منزل شريكه طلب غفلته هل له ذلك . قال لا يؤمر أن يكسر جدارًا أو ينقب منزلاً فإن كان لا يصل إلى ماله إلا أن يفعل مثل هذا كان له أخذ ماله جائزًا أو عليه ضمان ما أحدثه به فى مال غيره من كسر جدار أو نقب منزل فإذا دخل على معنى ما يجب له على اعتقاد الدينونة بما يلزمه ولم يتعمد نظر محرم ولا استماع سر فلا شىء عليه .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد فيمن له دين دراهم على رجل فلم يعطه فوقع فى يده غير الدراهم مثل حمار أو غيره فمنهم من أجاز له أخذه ومنهم من لم يجز وحجة من أجاز قصة هند بنت عتبة وزوجها إذ أمرها رسول الله ﷺ أن

تأخذ من ماله ما يكفيها ويكفى أولادها وحجة من لم يجز قالوا لا يجوز أن يأخذ إلا حقه من الجنس . قال أبو سعيد فيه اختلاف وأكثر ما عندنا أن له أن ينتصر من مال الظالم له من جنس ماله أن قدر على ذلك وليس له عند القدرة على جنس ماله أن يتعدى إلى غيره بمعنى الاختيار فإذا لم يجد من جنس ماله كان له الإنتصار من جميع ما قدر عليه فقول يبيع من غير جنس ماله ويأخذ بالثمن من جنس ماله ويستوفى حقه ولا يأخذ غيره لأن ذلك يحكم له به الحاكم على خصمه إذا أعدم خصمه جنس ماله أو لم ينصفه فالحاكم يأمره ببيع ماله ويسلم الحق الذى عليه فان أبى كان للحاكم أن يبيع ويسلم إلى ذى الحق حقه فاذا أعدم ذو الحق الحاكم كان له وعليه أن يرجع إلى ما يحكم له به الحاكم وقول له أن يأخذ ذلك بالقيمة من مال الذى عليه الحق برأى العدول إن أمكن ذلك وإن أبصر هو العدل من القيمة كان له أن يأخذ بقيمة العدل ولا يبيع المال إلا بالحكم فإذا صار المال له فإن شاء باعه وأخذ حقه وإن شاء حبسه لنفسه لأن فى معنى الأصل أنه إذا كان الذى عليه الحق معدما لجنس الحق الذى عليه كان لرب المال الخيار إن شاء أخذ عروضًا بعدل السعر وإن شاء مدده حتى يبيع ماله والخيار فى ذلك لرب المال لئلا يبطل ماله ويتعذر فى المدد وتأتى عليه الآفات فإذا أراد أن يأخذ حقه بعدل السعر لم يكن للغريم حجة فى التأخير إلا المعنى اللّد والمطل وليس له ذلك والحق مقدم فى ماله اذا لزمه فمن هناك كان له وعليه أخذ العروض أو الأصول أن عدم العروض بالقيمة لأنه أقرب إلى العدل .

* **مسألة** : أبو سعيد وإذا أمكن الخصم الحاكم أو من يقوم مقامه لم يجز له أن يكون حاكمًا لنفسه على خصمه إلا بعد عدم الحاكم فإن خاف ألا يتوجه له حق من جهة إن ليس له بينه أو له بينة لا تعدل فإذا كان محقًا فى السر يره لم تكن عنده حجة فى الظاهر فهو معدم وليس عليه أن يقعنى فيما لا يرجو فيه نفعًا .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد فيمن قدر على أخذ حقه من مال من جحده وأخذه أنه لا بأس عليه إن لم يعلمه وإنما قالوا أنه شهدا أنه قد استوفى حقه احتياطًا من غير أن يكون ذلك عليه واجبًا . أبو سعيد يخرج فى قول أصحابنا أنه لا بدله أن يعلمه ولو جحده ولم يقدر على بلوغ الحكم فعليه إلا أن يتقى منه تقية لأن الأخذ من ماله يقع موقع الحكم من الحاكم ولابد للحاكم أن يحتج على المحكوم عليه ولو صح عليه الحق بالبينة وجحده فلابد عند الحكم أن يحتج عليه إذا كان حيث تناله الحجة وهذا الذى قد قاله قد كان يخلو فى نفسى ويعجبنى أن يكون يجوز ذلك ويخرج ذلك على معنى ما يوجد عن أبى على أنه كان إذا صح عنده الحكم له لم يحتج على من صح عليه وأنفذ الحكم لأن البينة أولى من إنكاره ولأنه مستثنيًا على حجته فى الأصل إذا خاف بغير ذلك وهذا يحسن عندى فى الحقوق المتعلقة فى الأموال لا فى الأبدان ولا فى الدين من الحدود والقصاص والتراث لأن الأبدان لابد من الحجة فيها ولأنها تدرأ عنها الحدود بالشبهات فلهذا كان يخلوا فى نفسى لأن جحدانه يخرج توليًا عن الحكم وقد كان يعجبنى أن ألقى هذا المعنى مفسرًا لأنه إذا لم تثبت الحجة

بالإنكار فى مرة لم تثبت بالثانية ولا بالثالثة بل كله معنى واحد وإذا لم تزل حجته بالإنكار لم ينقطع أبدًا بمعنى الانتظار وكان له متى شاء أن يرجع إلى الإقرار وهذا يقبح أن يكون مطلقًا له إذ فيه دخول المضار لأنه متى لم تنقطع له حجة جاز أن ينتصر منه بعد الإنكار لم يرجع من بعد الانتصار إلى حكم الإقرار فيكون له ذلك على المنتصر ويبطل انتصاره وغرمه ويكون له أخذ ماله بعد مدة ويدخل فيه أن لو أخذ من ماله جارية فوطئها فولدت فله أن يرجع فيأخذها فهذا قبيح قال ويعجبنى ما قال فى الشاهدين أن يكون غير لازم إلا أنهم قالوا لعله يتوب فيؤدى والله أعلم .

باب [٣٩]

فى ما يجوز لمن عليه ديون وضمانات فى ماله ونفسه وما يكره

الشيخ أبو محمد من كان عليه ديون كثيرة من أموال اغتصبها أو مظالم ارتكبها وله مال يملكه بقدر ما عليه لم يكن له فيما بينه وبين خالقه أن يتصرف فيه ويحبسه عن قضائه فى تلك المظالم إلا لقدر ما يكفيه لقوته الذى يبلغه إلى قوت مثله فإنه إن وهب منه أو باع أو تسرى شيئًا وتزوج عليه جاز له ذلك وهو ملكه وله أن يتصرف فيه تصرف المالك وكل ذلك يجوز ويحكم به الحاكم وأما فيما بينه وبين الله فهو آثم .

* **مسألة** : فإن كانت هذه الأموال من ديون تحملها من أربابها فهو غير آثم فى حبسها عنهم إلا أن يطلبوا أو يضيقوا فحينئذ يكون آثمًا إن حبس عليهم .

* **مسألة** : وليس لوارثه أن يحبس من هذا المال لقوت يومه إذا مات هذا المتعدى وأقر بهذه الديون لأن الميت كان مالكًا للمال والوارث ليس بمالك له إلا بعد أن يقضى تلك الديون .

* **مسألة** : ومن عليه مظالم ودين وحج وله مال يحيط به الدين والمظالم فلينفق على عياله بالقوت ولا يضيف منه أحدًا ولا يهب منه لولد ولا لغيره ولا يعتق منه أحدًا من خدمه فإن فعل مضى فعله ويكون آثمًا كما بينا .

* **مسألة** : ومن كان عليه ديون فإنه يأكل مثل ما يأكل مثله ما يقيم به الصلب ويسد به الجوع ولا يأكل اللحم وما يشبه ذلك وذلك عن موسى بن على رحمه الله فاذا فعل هذا فأرجو أن يسلم عند الله .

* **مسألة** : ومن كان عليه دين لم يقاتل إلا أن يعرض له فإن عرض له وقد خلف وفاء اشهد وقاتل وقول لا يقاتل حتى يدخل على حرمته . وعن موسى ابن على على فيمن عليه دين ويعرض له أن يولى فإن خاف التبع فليقاتل ولا يقتل مدبرًا ومن كان عليه دين لا يعلم به إلا هو فلا يقاتل ويرجع إلى دينه .

* **مسألة** : محبوب إلى محمد بن المعلى فى رجل له مال وعليه دين يحيط بماله وله زوجة هل يجوز أن يتحمل الدين ويحج نافلة ويصل قرابته ويقرى الضيف ويصنع المعروف فإن كان يأخذ الدين على نفسه وهو ملىء فلا بأس عليه أن يفعل وإن كان يأخذ الدين من الناس وليس له مال ولا نقد وليس ينبغى له أن يغرر بأموال الناس وهذه الأشياء فعلها حسن وليس بواجبة ولا لازمة إلا لمن قدر عليها . قال غيره اذا لم يكن له مال نرجو أنه يسع ما يأخذه من هذه الأبواب ولم نحب له ذلك لأن الدين فريضة أداؤه وذلك وسيلة ولا يجب أن تقام الوسائل وتعطل الفرائض .

* **مسألة** : ومن لزمه دين لا وفاء له فمسألته للناس فى دينه خير من أن يموت وعليه دين .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن فى يده مائة درهم وعليه مائة درهم دين وعليه مائة درهم زكاة فإن كانت هذه المائة التى فى يده من زكاة ماله أداها فى الزكاة إلى أهلها لأنها أمانة فى يده والأمانة أولى من الدين وإن كانت هذه المائة من غير الزكاة فهما فريضتان الدين والزكاة فإن أدى الزكاة ما لم يحكم عليه الحاكم بأداء الحقوق التى عليه وسعه وإن أدى الدين ودان بالزكاة وسعه وأما إن رفع عليه الغرماء كانوا أولى بما فى يده إذا كانت الزكاة قد صارت عليه دينًا فأن كانت هى الزكاة بعينها فإن المصدق يأخذها وإن كان الذى عليه آجلاً أحببت أن يؤدى الزكاة والله ولى الدين إذا حل وإن أخرها لدينه ودان بالزكاة رجاء فى الله رجوت أن يسعه .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن عليه دين وفى يده ما يقضى به دينه وليس له غيره وهو بأداء الدين هل له أن يأكل من العرض الذى فى يده إلى أن يقدر على أداء الدين ويكون معه فضلة يأكل منها قال ليس له إذا قدر على أداء ما عليه من الدين أو شىء منه أن يمطل غريمه إلا أن يعذره عن أدائه وقيل للغرماء ما فوق الإزار المعنى أن ليس للمديون أن يمسك ما فوق الازار شيئًا من ماله وقول له ثوبان وإذا كان له عولة تلزمه كسوتهم كان له كسوتهم فى الوقت إلا أن لا يسعه تركهم ما لم يرفع عليه الغرماء وقول له من ماله كسوته ومنزله الذى ينزله .

* **مسألة** : أبو عبد الله محمد بن ابراهيم فيمن عليه حقوق وضمانات للناس وحقوق لله هل له أن يبرىء أحدًا من حق له قال إذا كان عليه حق لمخلوق أنه يثبت فى الحكم تصرفه فى ماله ما لم يرفع عليه أهل الحقوق بحقوقهم وأما فيما بينه وبين الله تعالى فعندى أنه إذا كان يرجو الحقوق التى عليه لما يعلمه من حاله وتصرفه فى مكاسبه ولم يكن ذلك من المغتصبات وشبهها فجائز له ذلك ولو كان الحق الذى عليه أكثر من ماله فإن حدث عليه حدث منعه من ذلك الذى كان عنده أنه قادر عليه فليس له فيما قضاه الله شىء لأنه قد أجازوا للخارج إلى الجهاد إذا كان له مال أن يوصى بالحقوق التى عليه ويخرج عليهم قول وقد يمكن أيضًا فى هذا أن يتلف المال بموت الوصى والبينة وتبطل الأحكام فى تلك الوصية ويتعذر انفاذها فى الحكم فلم ينظروا فيما يقضيه الله فى ذلك .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن عليه دين وفى يده مال ما يقضى به دينه وليس له غير ذلك الغرض الذى فى يده وهو دائن بأداء الدين هل يجوز له أن يأكل منه إلى أن يقدر على أداء الدين ويكون معه فضلة يأكل منها قال فليس له إذا قدر على أداء ما عليه من الدين أو شىء منه أن يمطل غريمه إلا أن يعذره عن أداء ذلك وقيل للغرماء ما فوق الإزار المعنى أن ليس للمديون أن يمسك ما فوق إزاره من ماله ويقضى وقول له ثوبان من ماله وإن كان له عولة تلزمه كسوتهم فى الوقت كان له كسوتهم فى الوقت الذى لا يسعه تركهم ما لم يرفع عليه الغرماء وقول له من ماله كسوته ومنزله الذى يأويه فإن كان فيه فضل عن

قدر ما يكفيه سكنه وسكن من يلزمه سكنه بيع عليه فضل منزله وليس له مما فى يده بعد هذا إلاقوت يومه ويدفع إلى الناس أموالهم إلا أن يطلبوا له نفسًا بتأخيره ولا أرى عليه أن يدفع قوت يومه ولا يبين لى أن يمسك مما يده من اليسرة والمال الحاضر أكثر من قوت يومه لأن ماله محاط به فى الحقوق التى أوجبها الله تعالى عليه ألا ترى أنه لو مات لم يكن لورثته من المال قليل ولا كثير ولا منزل ولا غيره إلا من بعد وفاء الحقوق التى عليه حتى إنهم اختلفوا فى كفنه فإنما جعل له فى حياته من ماله ما لاقوام إلا به فى وقته ذلك . وجاء الأثر أن مطل الغنى ظلم منه لغريمه وكذلك كض المعسر ظلم من غريمه فالغرض على الموسر أن يبذل مجهوده لغير مخادعة ولا التواء ولا طلبًا لعرض الحياة الدنيا وعلى الغريم النظر للمعسر كما أمره الله قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فلا يجوز للغريم أن يقصر عن أداء الحقوق التى عليه إلا أن يعسر بها أو يعذره الغرماء فى ذلك وعلى الغريم أن يتفقد حال غريمه وأن لا يكده فى حال عسرته وعلى الجميع الإنصاف من نفسه والحكم عليها بما يحكم الله به عليه والمسلمون ولو لم يحكم عليه بذلك حاكم لقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم . فإذا حكم المرء نفسه بدأ بالأقرب فالأقرب .

باب [٤٠]

ما يستحب من قضاء الديون وتقاضيها وما يكره وما يثبت من ذلك

قال الله تعالى «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» يقول يؤجله إلى أن يتيسر عليه وأن تصدقوا خير لكم ومن لم يصدق لم يأثم . روى عن النبى ﷺ أنه قال يا أبا هريرة خذ حقك من عفاف واف أو غير واف وعنه عليه السلام من شدد على امرء فى التقاضى إذا كان معسرًا شدد الله عليه فى قبره وعنه عليه السلام لا تمككوا على غرمائكم والتمكك الاستقصاء الإلحاح فى الاقتضاء أصله مأخوذ من أمتك الفصيل لبن أمه إذا استغذ ما فيه .

* **مسألة** : وعن النبى ﷺ يا أبا هريرة امش إلى غريمك خفقه تشيعك الملائكة بالصلاة عليك ياأبا هريرة من علم الله أنه يريد قضاء دينه رزقه الله من حيث لا يحتسب وهيىء الله له قضاءه فى حياته أو بعد وفاته وعن عائشة عن النبى ﷺ من بات وعليه دين يريد قضاءه وكل الله به ملكين يحفظانه إلى أن يصبح روى عن بعض السلف أنه إذا كان له حق أطال تأخيره ثم تركه طلب

الثواب فما معنى قول النبى ﷺ مطل الموسر ظلم أو قال مطل الغنى ظلم قال هو أن يكون حقه من جنس ما يقدر عليه وتناله يده وصاحبه محتاج إليه أو غير محتاج إلا أنه يطلبه فلا يدفعه إليه فأما إذا كان يطلب بدرهم واحد وعنده النخيل الكثيرة والدور والمراكب وليس عنده من الدراهم شيء فليس بماطل ولا آثم إذا كان يريد دفع الحق إلى صاحبه يقال لويته بحقه ومطلته ومعكته ودلكته وإذا لم يقدر المديون على شيء سأل الناس ما يكفيه وأدى دينه .

* **مسألة** : فيمن عنده عشرون درهمًا وعليه دين بمقدارها ولزمه الحج وعنده عيال وعليه مؤونة فالواجب أن يقضى الدين أولاً ثم العيال فإن خاف عليهم ضررا انفقها عليهم واجتهد فى قضاء الدين وإن قضاها فى الدين وكان يرجو أنه يكسب ويطعم عياله كان أولى .

* **مسألة** : فيمن عليه دين دراهم ومطل إلى أن يبيع سلعته بنفاق قال يسعه ما لم يجحد أو يمكنه دراهم .

* **مسألة** : ومن عليه دين فليس يأثم فى مطله ما لم يطالب فاذا طولب به كان آثمًا إلا أن يعسر فلم يجد ومن كان له على رجل حق فله أن يلازمه الحجة قول النبى ﷺ لصاحب الحق يد ومقال أو قال يد ولسان يريد باليد الملازمة وباللسان المطالبة .

* **مسألة** : وليس عليه إذ أعطى الحق أهله دينًا كان أو مظلمة أن يسألهم الحل وقد يخلص اذا أعطى الحق الواجب عليه .

* **مسألة** : ومن كان له على رجل دين فأعطاه ولم يعرفه فإنه يجزى عنه .

* **مسألة** : فيمن قال له غريمه خذ هذه النخلة التى لى بمائة درهم وإلا لم أعطك شيئًا والنخلة تسوى خمسين ولا بينة له فأخذها فليس له إلا النخلة لأنه بالخيار إن شاء أخذها بماله وإن شاء تركها وليسه بمنزلة من قال إن أخذت من دونها وإلا لم أعطك شيئًا فذلك لا يبرأ فلهذا ما بقى عليه إذا لم يأخذه إلا من لقى إذا لم يطلب له نفسه بترك ما بقى .

* **مسألة** : ومن له على رجل دين فله أن يعطيه ويرجح له وللمدفوع إليه أخذه لقول النبى ﷺ للوازن زن وارجح .

* **مسألة** : ومن قال لغريمه أرسل إلى أعطيك بحقك حبًا فأرسل إليه وكال له على سعر الوقت فأن تتاما عليه ثم وإن تناقضا انتقض ورجع كل واحد منهما إلى حقه الأول لأنهما لم يتفقا على مبايعةٍ يتراضيانها .

* **مسألة** : ومن عليه تبايع ومظالم وديون فى بلده وغيره وخشى إن رجع إلى بلده وماله ليتخلص ازداد تبايع وديون ومظالم فهرب وترك ماله وبلده ولا يكون معذورًا ويرجع يبيع ويتخلص وقد نهى عن إضاعة المال فإن كان يخاف ما ذكرنا فإنما يعذر بعد تخلصه من مظالم العباد وحقوقهم .

* **مسألة** : وعن بشير فيمن سرق دراهم وقضاها فى دينه أيبرأ قال لا فان تاب ورد الذى أخذه فقد برىء إن شاء الله قال غيره يكفر بذلك ويبرأ من الدراهم التى قضاها ويلزمه ضمان التى أخذها فمتى تاب من ذلك فقد تاب من الذى قضاها ولزمه ضمان ما أخذ فمتى قضى ذلك برىء وهذا على بعض القول .

* **مسألة** : ومن كان عليه دين لغائب وقد كان يرجو أنه قد أعطاه ثم شك فهذا عليه الحق حتى يعلم أنه قد أداه إلى أهله وكذلك اليمين عليه الكفارة حتى يعلم أنه كفر يمينه . ومن استحل رجلاً من شىء كان قد أحدثه فى ماله ثم شك فعليه أن يستحله حتى يعلم أنه قد استحله وقول أنه إن كان قد استحله أوكان قد جرى منه إليه الحل أو مضى ليستحله وكأن معه قد استحله أو يحفظ أنه قد قعد ليستحله وقام على ذلك فليس عليه حتىٔنه قد استحله وقول أنه إن كان قد استحله أوكان قد جرى منه إليه الحل أو مضى ليستحله وكأن معه قد استحله أو يحفظ أنه قد قعد ليستحله وقام على ذلك فليس عليه حتى يعلم أنه لم يستحله على ما يطمئن إليه قلبه من ذلك الذى مضى ولا يرجع إلى الشك حتى يعلم أنه لم يستحله وإذا لم يعلم من ذلك شيئًا أو إنما يعلم أن عليه الحق ثم لم يعلم استحله أو لم يستحله فهو عليه حتى يعلم أنه قد برىء منه بحل أو عطية والله أعلم .

باب [٤١]

فى دفع الدين وقبضه ونقصانه وما ثبت من ذلك

ومن كان عليه لرجل حق فأعطاه دراهم فقال له هذا حقك وهو كذا فقبضه ثم ادعى انتقصانا عما قال فالقول قول صاحب الحق مع يمينه اذا لم يكن وزن عليه الدراهم أو يكون قبضها منه على التصديق له وأظهر ذلك بلسانه وأنه قد قبل ذلك عن حقه .

* **مسألة** : فيمن كان له على آخر عشرة دراهم فأخذها منه ثم وزنها فى ميزان آخر فزادت أو نقصت أن الزيادة لصاحبها والنقصان عليه إلا أن يكون ضيع منها وعن أبى عبد الله فيمن له سلف على رجل فقال قد كلت لك هاهنا كذا صاعًا فقال قد قبلت ولم يقبضه ثم رجع فقال لا أرضى فكله لى فإن ذلك له وعليه أن يكيل له حقه فان قبضه بلا كيل بعد التصديق له وصار فى يده ثم رجع عليه يطلب الكيل فليس له ذلك لأنه لو هلك صار من يده فما لم يضر فى يده فله أن يرجع لأنه لو هلك من قبل أن يضمنه كان من مال الأول وقول ما لم يفارقه ويغب به عنه فله أن يرجع فى الكيل لأنه قائم بعينه فإن كاله

فنقص كان عليه وإن زاد كان له وأن تم فذلك الحق .

* **مسألة** : وجائز لمن عليه دين أن يقبضه بزيادة وعليه ولصاحب الحق أخذ ذلك منه إذا كان بطيب نفس الدافع كما ذكر أبو رافع من أمر النبى عليه السلام بأن يقضى ما استسلفه من الأعرابى البكر وقد روى ان ابن عمر اقترض ألف درهم فرد إليه الفًا ومائتين وقال الألف عوض عن حقك والزيادة لك من عندى وقد ذكر بعض الفقهاء أن الزيادة تجب أن تكون منفصله منه واختلف الناس فيما رجح به الميزان فقال بعضهم الزيادة بعد اعتدال الميزان هبة معلومة يجوز أخذها بطيب نفس صاحبها . وقول أن الزيادة ثمن لبيع مستحق قال فالقولان عندى مع اختلافهما فاسدان لأن الشىء لا يكون مبيعًا حتى يكون ثمنه معلومًا والزيادة التى وضعناها لشىء ليس بمعلوم والهبة لا تكون إلا معلومة على أنه يهبه الجزء من الآخر مختلف فى جوازها وإذا لم يكن هبة ولا بيعًا لم يجز ذلك لما دللنا عليه فقد أمر النبى ﷺ الذى اتزن ثمن السراويل فأمر صاحبه أن اتزن وارجح وأخذ زيادة الوزن لصاحبه والزيادة غير معلومة فصح بهذا أنه أباحه وزعم قوم أن الرجحان لا يكون جائزًا حتى تعتدل لسان الميزان بحق الطالب فتكون منفصلة ويدل على فساد هذا القول فعل النبى ﷺ لما أعطى رباعيًا عن بكر ومعلوم أن الزيادة غير معلومة ولا منفصلة .

* **مسألة** : عن أبى جعفر فيمن عليه لرجل الف درهم قال له هذا كيس فيه

ألف درهم فخذه فأخذه ثم رجع إليه فقال إنما الدراهم خمسمائة فله أن يرجع إليه بالخمسمائة إذا لم يكن وزنها حين دفعها إليه إلا أن تشهد عليه ببينة أنه صدقه فلا رجعة له وعلى الدافع يمين بالله لقد دفع إليه الألف درهم التى كانت عليه له وكذلك على الذى دفعت إليه وقال إنها خمسمائة فرجع بالخمسمائة الباقية أن يحلف يمينًا بالله ما أزالها من يده وما خانه فى شىء منها وما وجدها إلا خمسمائة درهم . فيمن عليه لآخر عشرة دراهم فسلمها إليه ولم يعلمه بذلك قال قد ردها إليه وفى نسخة إذا قدرها فى نفسه من الكلام وما يتعذر به وفى نسخة يتقدر أنه له ولا يكون أمانة فى يده جاز له ذلك ولو لم يقر أنه كان عليه .

باب [٤٢]

فيما يكون قبضًا من دفع الديون وفيمن امتنع من قبض حقه

ومن كان عليه لرجل دراهم امتنع عن قبض حقه فدفع إليه خمسة دراهم فقال له خذ هذه الخمسة دراهم زنها من حقك التى أحاسبك فهى وديعة حتى يقضيه إياها .

* **مسألة** : موسى بن محمد فيمن عليه لرجل حق فدفع إليه ثوبًا فقال له أحسب ثمنه ما شئت وارفع من حقك فوقع اللصوص على الثوب فما لم يحسب ثمنه ورفع حقه فلا ضمان وإنما هو أمين إذا لم يقطع ما أمر به .

* **مسألة** : فيمن عليه لآخر خمسون درهما فدفع إليه كيسًا فيه مائة درهم فقال له إذهب إتزن مالك ورد على البقية . فلما خرج من عنده ضاعت من قبل أن يتزن منها شيئًا قال هو أمين حتى يتزن ماله فإذا إتزن ماله ثم ضاع ما بقى من عنده كان ضامنًا له لأنه شرط عليه أن يرد إليه إذا إتزن ماله فما لم يتزن فهو

أمين فإذا إتزن ضمن ما بقى وإذا قال له خذ حقك وما بقى فهو فى يدك أمانة لى ولم يشترط عليه رده فلا ضمان عليه تلف قبل القبض أو بعد القبض وكذلك لو قال له خذ حقك من هذه الدراهم ولم يشترط فيما بقى عليه شرطًا كان أمينًا فيما بقى .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن قال لغريمه قد كلت لك حقك عشرة أجريه ووضعته عند فلان فقال قد رضيت فلا يبين لى أن يكون قبضًا وإن قال قد رضيت ووجه رسولاً إكتال له من البعض أو أقل أو أكثر فلا يكون ذلك قبضًا وإنما يبرأ الغريم مما قبض من رسوله دون ما بقى فإن تلف فإنما يتلف من مال الغريم قلت لَم لم يكن قبضًا وقد رضى قال لأنه لم يضعه عند من وضعه برأى صاحب الحق وإنما وضعه الغريم برأيه وقوله رضيت بغير أن يحصل له فيه أمر لا يثبت القبض منه به فإن قال كلت حقك فقال ضعه عندك أو ضعه عند فلان فهذا يشبه معنى الإختلاف فى ثبوت القبض يخرج قول أنه قبض لأجل أمره فى ذلك وبعض يقول لا يكون قبضًا حتى يقبضه له غيره عن أمره فإن قال سلمه إلى فلان فهذا قبض ولا أعلم فيه إختلافًا .

* **مسألة** : ومن كان عليه لرجل دراهم فجاء إلى ثيابه فتح دراهم وصرفيها ما كان عليه له فلا براءة له من الحق بهذا الفعل حتى يقبضونها أو يعلم أنهم قد قبضوها وهم يعلمون ذلك .

* **مسألة** : ومن كان عليه سلف لرجل فلما حل الأجل أعطاه مائة مكوك حبًا ومضى لذلك مدة ثم جاء يطالبه فقال قد دفعت إليك مائة مكوك ممالك على من الدراهم وقال المسلف ذلك الحب من سلفى ولم يكونا توافقا وقت التسليم فعن إبن محبوب أن ذلك الحق يكون من جملة ما عليه من سلف الحب .

* **مسألة** : فيمن حلف على حق غريمه ثم أراد الخلاص فعرض عليه فأبى وقال قد حلفتك عليه ولا آخذه أبدًا ولا أحلك منه إنه يحكم عليه بذلك إما أن يأخذ حقه وإما أن يحل فإن لم يفعل شيئًا من ذلك الذى عليه الحق وجعله فى صرة ثم يرميها فى حجر صاحب الحق ويقول له هذا حقك الذى لك على فإن رمى به حجره وضيعه فقد ضيع ما له من بعد أن صار فى يده وقد برئ الذى عليه الحق من حقه إن شاء الله ولو دفع عليه إلى الحاكم لم يعذره إما أن يجعله فى الحل وإما أن يأخذ حقه . وفى المأثور عن محمد بن محبوب رحمه الله أن من كان له حق فدعى إلى أخذ حقه فأبى فلا حق له واحتج أبو عبد الله بعبد الله بن أنس لما أفسدت دابته حرث قوم فعرض عليهم الغرم فأبوا فطلب إليهم الحل فأبوا فقال اللهم إنا عرضنا عليهم الحق فلم يقبلوه وانصرف عنهم . وفى موضع آخر فيمن عرض على غريمه حقه فإمتنع عن قبوله أو يبرئه فقال يرفع عليه فإن امتنع عن الأخذ وإلا برئ جبره الحاكم على ذلك فإن أعدم الحاكم فقول لا وصية عليه وقد برئ وقول الحق بحاله فأبى فقول لا حق له إذا عرض عليه فأبى وقول أنه ينحط عنه لزوم ذلك الضمان عليه إلا أن يؤديه وقول أنه يلزمه أن يرفع عليه إلى الحاكم حتى يأخذ حقه .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن عليه لآخر دراهم فجاء إليه بدراهم فقال له تراها هنا كذا من حقك اقبضه قال له الآخر صره فى هذا الثوب أو ضعه فى مأمن فذهب عنه ليصره كما أمره فجاء صاحب الحق على أن يأخذ ما وضعه له من حقه فلم يجد فى الثوب شيئًا ولا فى الموضع الذى أمره وأقر أنه أمر الآخر أن يصره أو يضعه حيث أمره فقيل على الذى عليه الحق البينة أنه قد جعله حيث أمره هذا لأنه مضمون عليه فلا يزال عنه الضمان إلا بقبض من صاحب الحق أو ما يشبه معنى القبض الذى يحكم به عليه بقبضه أو يقر بقبضه وأما إذا كان ذلك أمانة وقال له ترى مالك فأمره أن يجعله فى موضع مأمن فلم يجده صاحب المال كان القول قول الأمين مع يمينه لأنه الأمانة خلاف المضمون فى هذا عندى . فإن قال ترى هذا حقك وهو عشرة دراهم فقال ضعه فى موضع كذا موضع أمين فتلف أو لم يجد صاحب الحق فى ذلك الموضع شيئًا وادعى الآخر أنه قد وضعه حيث أمره قال على صاحب الحق البينة أنه وضعه حيث أمره قيل فإن قال أنها عشرة دراهم فقال صدقتك على ذلك أو قال تراها عشرة دراهم قد صدقتنى على ذلك فقال نعم وأمره أن يجعله فى موضع متلف أو مأمن فجعله فجاء الآخر ولم يجد شيئًا هل يكون القول قوله أنه قد جعلها قال هكذا عندى .

* **مسألة** : فيمن قال لرجل يطلبه بتمر كل لى واكتز لى ففعل له فإن تتامما وإلا إنتقض وقول إن ذلك جائز على الآمر إلا فى السلف وقول أن ذلك جائز فى السلف وغير السلف وذلك ثابت على الآمر .

باب [٤٣]

فى ترك الديون والإبراء منها

فيمن عليه دين لهالك يعلم أن عليه دينًا لم يقضه الورثة لعله استحل ورثة الهالك من ذلك الدين الذى عليه أيبرأ من ذلك أم لا قال معى إنه ما لم يحكم عليه حاكم بذلك أو تقوم حجة الغرماء عليه واحتمل فى ذلك للورثة صواب ما دخلوا فيه من حلهم له أنه لا يضيق عليه فإن قامت حجة الغرماء بالدين وحكم لهم بالقضى على الوصى فقضاهم فلم يوفهم ولم يعلم أن الورثة سلموا إلى الوصى بقدر تلك التبعة التى أحلوه مما لا يستحقونه لثبوت الدين فيه أن الحل فى هذا باطل لأن المال لا حجة فيه فى الحكم إلا بعد الدين إذا لم يحتمل لهم صواب ذلك .

* **مسألة** : ومن كان لرجل دين فقال اشهدوا وأنى قد تركته له ثم احتج أنه لم يبرئه من الحق أو قال قد ابرأته ولم يسم بالحق ولا باسم الرجل فأما عند الحاكم فإن إحتج بهذه الحجة لم يحكم عليه بترك حقه حتى يقول أنى قد تركت له حقى أو قد أبرأته منه إن عليه اليمين ما ترك له هذا الحق الذى عليه

فإن حلف كان له حقه وإن لم يحلف لم يكن له شئ وإن رد اليمين على الغريم لم يكن على الغريم اليمين إلا على ما قال قد تركت له أو قد أبرأته ولا يحلف لقد ترك له حق الذى ليه وأبرأه منه فإنما يحلف على ما يحفظ من لفظه وأما فيما بينه وبين الله فإن كان قد عنا بذلك الترك وذلك البرآن بحقه لغريمه فلا يسعه أخذه إذا قال الغريم قد قبلت وقال بعض الفقهاء ليس عليه أن يقول قد قبلت ما هو عليه .

* مسألة : فإن قال قد ابرأتك من ذلك الألف على أن تسلم إلى عشرة دراهم فهذا براءة فيها مثنوية فإن رجع عليه كان له عليه الرجعة فإن قال إذا سلمت إلى عشرة دراهم فقد أبرأتك من الألف فسلم إليه فقد برئ وليس فى هذا مثنويه وإن قال الرجل لغريمه قد أبراك الله من حقى فقول هى براءة وقول لا يبرأ وإن قال أبراك الله فهذا ضعيف .

* مسألة : ومن دان رجلا دينًا ثم قال له إن أنا مت فأنت منه برئ وإن أنت مت فأنت منه برئ فمات صاحب الحق فلا يبرأ المديون وإن مات من عليه الحق برأ منه ولا شئ لصاحب الحق عليه ولا على ورثته والوجه فى ذلك أن يقول إن أنت مت فهو لى من مالك فإذا مات الذى له الحق وكان أقل من الثلث برئ .

* مسألة : وإذا قال الطالب للمطلوب إذا أتيتنى بخمسمائة درهم يوم كذا

فالخمسمائة الباقية لك هبه فأتاه بها فكره فذلك خلف منه وإثمه عليه ولا يثبت عليه ذلك فى الحكم والله أعلم .

* **مسألة** : وإذا قال المطلوب بألف درهم إلى أجل للطالب إجعل لك خمسمائة على أن تترك لى الخمسمائة ففعل له ذلك فلا يجوز له ذلك .

* **مسألة** : الضياء ومن كان عليه دين ولا مال له يبلغ ذلك فقال الغرماء أعطنا مالك هذا ونحن نبرئك من الفضل الذى عليك ففعل ثم أصاب مالاً بعد ذلك فعليه أن يؤدى إليهم ما فضل عليهم من مالهم إلا أن يعطوه إياه من بعد أن يأتيهم به فلا بأس فإن صالحهم فأعطاهم أنصاف أموالهم ورضوا بذلك ثم أصاب مالاً فليرد عليهم ما فضل عليه فإن الصلح هاهنا أشد من الهبة فإن كان له أرض فرضوا بها وباعوها ولا وفاء فيها لهم فعليه أن يعطيهم بقية أموالهم إلا أن يردوها بعد قبضها فلا بأس عليه وإن قالوا فيما بقى هو لك فقد برئ .

* **مسألة** : ومن كان له دين على رجل فأفلس فابرأه لفقره فقد برئ من الحق ولا يعود عليه إلا أن يكون أظهر الفقر والإفلاس ومعه ما يقدر على قضاء دينه أو شئ منه ولا يعلم بذلك غريمه فلا يبرأ من الدين الذى أبرأه منه .

* **مسألة** : فيمن طلق امرأته وجحدها حقها ولا بينة لها ثم تاب وطلب الحل

فأحلة فقالوا لايجوز لأنها لاتقدر على اخذه فإن أشهد لها شاهدى عدل بما عليه لها من الحق وعلمت ذلك ثم جعلته فى حل جاز ذلك وكذلك الحقوق كلها إذا جحدها والله أعلم .

* **مسألة** : عن أبى سعيد وإذا كان على رجل شىء من الحقوق وقال له قد برئت إليك مما عليك لى لم يكن ذلك براءة وان قال قد برأتك منه وقبل كان ذلك براءة ولو كان بينهما منازعة أو مشاركة فى شىءمن المال من الأصول أو الحيوان أو مما هو ليس متعلقًا عليه فى ذمته فقال أبرأتك متعلقًا فى ذمته فقال أبرأتك منه لم يكن ذلك موجبًا له ما أبراءه منه ولو قال قد برئت إليك من ذلك كان ذلك جائزًا إذا أحرزه عليه لأنه يقوم مقام العطية .

* **مسألة** : فإن قال الذى له الدين للذى عليه الدين قد وهبت لك تلك الدراهم التى عليك أو أعطيتك إياها قال معى أنه ثابت قيل فإن قال قد تركتها لك من زكاتى أومما على من الزكاة أو قد جعلتها لك أو قد أعطيتك إياها من زكاتى أو هى لك من زكاتى قال يجوز ويبرأ على معنى من يثبت المقاصصة فى الزكاة .

* **مسألة** : أبو المؤثر فى من عليه دنانير لرجل إلى أجل فقال الذى له الحق للذى عليه الحق إذا احل حقى عليك فانت منه برىء فما نرى هذه براءة تثبت له لأنه لم يبرئه براءة صحيحة وإن لم يرجع عليه حتى مات أحدهما أو ماتا

جميعا فلهم حقهم لأن هذا ليس هو براءة سواء مات الطالب أو المطلوب إليه قبل محل الأجل أو بعده والله أعلم .

بـــاب [٤٤]

الأحكام فى الحقوق والديون وقضائها والبراءة منها والحبس عليها

ومن صح عليه حق لأحد فطلب من صح له إلى الحاكم أن ينصفه منه أمره أن يدفع إليه حقه فإن لم يفعل حبسه حتى يعطيه إلى أن يؤجله طالبه برأيه .

* **مسـألة** : وإذا انصرف الطالب ولم يمدد الغريم وقد كان طلب أن يأخذه له بما أقر له به فعلى الحاكم أن يأخذ الغريم بحق غريمه فإن دان للعطاء والاحبسه حتى يحضر غريمه . قلت فإن بذل العطاء والتسليم للحق هل يؤخذ بالكفيل فقول يؤخذ بالكفيل إلى أن يحضر خصمه ولا حبس عليه إذا أحضر الكفيل وقول لا حبس عليه ولا كفيل إذا دان بالعطاء وعرض ماله من أصل كان أو غيره .

* **مسـألة** : أبو عبد الله فيمن عليه لآخر حق فرفع عليه فى غير بلده فأقول

لا يحبسه الوالى الا فى بلده ويلحقه غريمه إلى بلده فان أوفى وإلا حبسه له الوالى فى بلده ويكتب له هذا الوالى الذى أقر عنده بالحق بصحة الحق عنده إلى الوالى الآخر .

* **مسألة** : ابو عبد الله فيمن رفع على آخر بحق وأقر له به وقال يصحبنى إلى منزلى أدفع حقه وكره الآخر فأرى عليه أن يدفع إليه حقه فى موضع الحكم عند الوالى .

* **مسألة** : وإذا اختلف طالب الحق والمطلوب إليه فى قبض المال فيكون قبضه إلى الحاكم بينهما وعلى المطلوب إحضاره إلى موضع الحكم .

* **مسألة** : والديون التى يجوز الحبس فيها كل دين يثبت بدلا عن مال يستغنى به لأنه فى الظاهر بالمال الذى حصل فى يده وان امتنع من الأداء مع التمكن وكل دين لم يكن هذه صفته لم يحبس فيه حتى يعلم أنه غنى مماطل لأن الأصل فى الناس الفقر والله أعلم ومن حبس بدين لم يجزله أن يقرأ كتابًا فيه شعر وأما القرآن والعلم فجائز له أن يقرأ ذلك من الكتاب ومن غيره وليس لزوجته أن تمكن من الدخول إليه .

* **مسألة** : قيل لا حبس على من لا يحضر كفيلاً إذا كان الحق غير ثابت وإنما يجب الحبس على من لم يحضر كفيلا إذا ثبت الحق قال ومعى أنه إذا ثبت

معنى الحبس بالتهمة على معنى النظر والقيام بالعدل دون ثبوت الحق ببينة أو بإقرار كان معنى النظر يوجب مثل هذا المعنى بالمشاهدة إذا وقع للحاكم ذلك فى المدعى عليه فى حين ذلك ولزمه معنى التهمة به لأنه شبه التهمة إذا فات بطل معنى الحق الذى يتعلق عليه .

* **مسألة** : قال ابن المسبح من عرفت ثقته لم يؤخذ عليه كفيل إذا كان لا يتوارى ولا يبعد .

* **مسألة** : ومن كان عليه لزوجته صداق نخل ولم يمكنه النخل فطلبت أن تشترى لها نخلا فلم يجد إلا بزيادة على ثمن النخل فعلى القياس إن يوجل مثل الذى لم ينفق ماله إلا بالخسران .

* **مسألة** : وإذا زعم المطلوب أن المبايعة كانت بالبصرة وادعى أنه أوفاه حقه وأقام شاهدا بالبراءه وادعى آخر بالبصيرة وطلب آجلاً فله ذلك .

* **مسألة** : ومن كان عليه لرجل الف درهم فطالبه بها فأقر له فأعطاه ثم عاد عليه بالف درهم واقام بينة بها فاحتج الغريم انها هى التى أوفاه إياها وقال هو انها سواها فعن ابن محبوب لا يؤخذ له بهذه الألف إلا أن تشهد البينة ان هذا الألف غير الأول الذى أقر له به ودفعه أو يكون لذلك الألف تاريخ فإنه يؤخذ له به .

* **مسألة** : ومن عليه لرجل مائة درهم أقر بها وقال قد قبضت منها كذا وكذا قال الطالب الذى قبضت منك هو كما سميت ولكن ذلك هو من غير هذه فإذا أقر أنه قبض منه شيئا فهو له عليه إلا أن تقوم ببينة أنه من حق له غير هذا .

* **مسألة** : ومن ادعى على رجل دينا فقال قد أوفيتك ما على واحضر بينة يشهدون على الطالب أنه أشهدنا انه قد استوفى ما كان له عليه فقال المدعى أما هذه الشهود فقد كانت ولكنه اغترنى ولى عليه مائتا درهم فاعطانى وكيله ثلاثة دنانير وهو غائب عنى متوار ولكن سلوه كم دفع إلىّ فلما سألناه كم كان عليك قال لا أدرى وسألناه كم أعطيت قال لا أدرى ولكن قد أوفيته ما على وسألنا البينة كم قبض الرجل قالوا لا نعلم والبينة تقوم بمائتى درهم فرأيت أن المطلوب قد برىء مما يطلبه إذا صدقه الطالب أو عدلت بينته إلا أن يقوم ببينة أنها من بعدها أشهد الطالب على نفسه كان عليه هذا الدين من بعد الشهادة كتبتها فى وقت عجلة فلم يصح اختصار .

* **مسألة** : ومن طلب رجلا بسبعمائة درهم ثم أشهد فقال قد أبرأه الله من هذه الدراهم ولا حق لى قبله ولا حق له قبلى . فقبل ذلك المطلوب فبعد زمان جاء يخاصمه فى ثمن نخل فادعى المطلوب أنه قد صالحه وأقام شاهدين فأرى أن الرجل قد برئ من الدراهم فأما ما كان من أمر النخل فلا أراه يدخل فى أمر الدراهم حين لم يذكر أمر النخل .

* **مسألة** : ومن قامت له البينة على آخر بخمسين وجاء رجل آخر فأقر له بخمسين أخرى وقال أنا الذى كانت على الخمسون ولكن اشتبه على الشهود فإنه يؤخذ منه الخمسون التى أقر بها على نفسه ويؤخذ من الآخر خمسون بشهادة الشهود وفى موضع آخر فيمن يطلب رجلا بدارهم وهو يجدها ثم جاء رجل فقال أنا على هذه الدراهم التى تطلب إلى فلان وليست على فلان وإنما كانت على فقال يستوفيها من الذى اعترف بها وقيل هو بالخيار إن شاء أخذها من المقر بها وإن شاء من الذى هى عليه .

بـــاب [٤٥]

فى حجر الحاكم على المديون ماله وفى إزالة ماله بعد ذلك

ابو قحطان وإذا صحت الحقوق مع الحاكم فله أن يحجر على صاحب المال ماله ألا يزيله حتى يؤدى الحقوق التى صحت عليه وقول يحجر عليه من ماله بقدر ما صح من الحقوق عليه .

* **مسـألة** : الشيخ أبو محمد كيف يحجر الحاكم على الإنسان ماله قال يكتب أنه قد ثبت عندى على فلان بن فلان لفلان ولفلان كذا من الدين وسألونى الغرماء حجر ماله وقد حجرته عليه إلا لما لابدله منه لنفقته ومؤونته قال فما أقر بعد ذلك من الدين لم يدخل على الغرماء وكان ذلك فى نفسه .

* **مسـألة** : ولا يقبل إقراره من بعد حجر الحاكم عليه بالحقوق لغير من حجر له عليه الحاكم على المال إلا أن يصح ان هذا الحق كان عليه قبل أن يحجر الحاكم عليه .

* **مسألة** : وإن أقر بموضع من ماله لفلان بعد أن حجره عليه الحاكم فلا يقبل منه إلا أن يصح أن ذلك الموضع لفلان من قبل أن يحجر عليه .

* **مسألة** : أجمعوا أن من أعتق عبده وقد حكم عليه الحاكم بالدين للغرماء وحجر عليه ماله إن عتقه باطل واختلفوا إذا أعتقه وقد حكم عليه بالدين ولا وفاء له بما عليه فقيل عتقه ماض مالم يحجر عليه وقول عتقه باطل قال والنظر يوجب عتقه مالم يحجر عليه الحاكم لأن له التصرف فى ماله وإخراجه من يده قبل الحجر .

* **مسألة** : وإن حجر الحكم على رجل فلا عتق له فى تطوع ولا واجب فى ظهار ولا غيره فإن عتق عن ظهار فمضت أربعة أشهر ولم يأت بكفارة غير العتق بانت زوجته وبه قال الشافعى قال الثورى إذا أفلسه القاضى فليس له بيع ولا هبة ولا صدقه ولا عتق قال أحمد مثله إلا العتق فقال يجوز وخالف النعمان فقال إذا اشترى أو أعتق أو تصدقة بصدقة أو وهب هبة فذلك كله جائز قال أبو سعيد كان ذلك جائز وأما قول النعمان نشاذ من القول وقد يدخله العلة ويحتمل ما قال .

* **مسألة** : وإن أقر بشىء وقد أفلس لقوم . قال مالك لا يجوز إقراره قال الشافعى فقولان أحدهما يدخل مع الغرماء . أبو سعيد قد قيل هذا وقول لا يجوز اقرارهُ وهو باطل .

* **مسألة** : ومن حجر عليه الحاكم ماله ثم جرح فليس له أن يبرىء الجارح من الأرش فإن أبرأه لم يبر وله أن يعفو عن القصاص لأن الأصل له القصاص وليس للغرماء فيه حق فله أن يعفو فلما رجع إلى الدية صارت مالاً ولو كان له قود فرجع إلى الدية لم يكن له إبراء القاتل من الدية وله أن يعفو عن القود .

* **مسألة** : وإذا حجر الحاكم على المرأة مالها فخالعها زوجها لم يكن خلعا وكان تطليقة لأن الخلع لا يكون إلا بفدية .

* **مسألة** : ومن حجر عليه الحاكم ماله وتقدم عليه فيه إلا بحدث فيه حدثا فباعه لم يتم ذلك له ويبطل ولا يدخل المقضا ولا المشترى مع الغرماء فى هذا المال بشىء ويرجع بيعه ويستسعيه بما لزمه له من حق وسواء رفع عليه أحد من غرمائه إلى الإمام أو إلى القاضى أو بلدهم أو حجر عليه ماله أحد منهم على هذه الصفة فهو سواء ولكن إن رفع عليه غرماؤه إلى أحد من حكام المسلمين ثم أقر أن ماله هذا لفلان دونه جاز إقراره هذا ولايدخل غرماؤه فى هذا المال ولهم على من أقر له به يمين .

* **مسألة** : فيمن حجر عليه الحاكم ماله أن لا يبيعه حتى يوفى غرماءه ثم أراد أن يبيع منه سريرةً قال لا يثبت بيعه حتى يوفى الديون التى حجرت فيه فإن اشترى منه وقضى دينه من موضع آخر قال فرأيته يذهب إنه ثابت بالبيع

الأول لأنه إنما لم يثبت للأول لتعلق سبب الدين فلما زال فكان البيع قد انعقد فى الأول .

* **مسألة** : وإذا حجر الحاكم على الولد ماله فلا يجوز للأب أن يبرىء نفسه من دين ابنه والديان أولى به لأنه ليس له فى مال الولد أكثر من مال الولد فيه والولد إذا حجر الحاكم عليه ماله فى دينه ولم تصح براءته من ديونه وكذلك لو كان للولد مال وديعة عند رجل فطلب الأب ما كان له أن يدفعها إلى أبيه فان وجدها الأب فأخذها فذلك له . قال المصنف ولعله أراد فيمن لم يحجر عليه لأنه إذا لم يكن له أن يبرىء نفسه من دين عليه لولده بعد الحجر فالأمانة التى عند غيره أحرى أن لا تجوز والله أعلم . قال الأول وإن أبرأ نفسه من دين عليه لابنه من قبل أن يحجر الحاكم عليه ماله جائز له ذلك وبرىء .

باب [٤٦]

ما يلزم المديون بيعه من ماله للدين

أبو قحطان قال أبو عبد الله محمد بن محبوب إذا كان على رجل دين وليس له مال إلا منزله أو بستان فى المنزل فإذا كان ذلك له طريق من غير منزله أمر أن يبيعه ويعطى الغرماء حقوقهم ولا يباع منزله إلا أن يكون فيه فضل عن سكنه فإن لم يكن للبستان طريق وكان يمكن أن تخرج له طريق من منزله من غير أن يضربه أمر أن يبيع البستان للغرماء وإن كان لا يمكن طريقه إلا بمرور عليه فى منزله فلا أرى بيعه لأنه إذا بيع فقد دخل البيع فى منزله وقيل لا يباع منزله فى دينه وهو حى إذا طلب ذلك غرماؤه إلا أن يكون فيه فضل عن سكنه وسكن عياله فيترك لهم ما يكفيهم ويباع الباقى قلت فإنه يجد ما هو أوسع منه ببعض ثمنه قال لا يباع فى الذى عليه الدين وليس له غير منزله ولا تباع كسوته التى يلبسها ولا نعله ولا مصحفه ولا كتبه ما كانت من علم أو حديث الأنبياء أو سير المسلمين فإن ذلك من العلم ويباع سيفه فى دينه ويباع خاتمه فى دينه ولو لم يكن له مال غيره قال غيره وقد قيل فى كتب العلم والمصحف أنه يباع وقيل لا يباع قال ويعجبنى إن كان أهلاً لذلك من أهل

الدعوه مأمونا على أسرار المسلمين أنه لا يباع وإن لم يكن أهلاً لذلك فيباع وإن كان معه قرطاس لم يكتب فيه فهو بمنزلة الأمتعه وكذلك الكتب التى فيها الأشعار التى لا تنفع فانها تباع وقالوا لا تباع كتبه فى الدين كان يعنى جملة . قلت فإن كان زمنا يحتاج إلى خدمة الخادم قال إذا كان لا يقيم أمر نفسه وليس معه من يقوم بشأنه ويكفيه خدمة من يلزمه خدمته والقيام عليه من ولد فلا يباع خادمه ويترك يخدمه ويقوم بشأنه قلت ويباع فرسه وحماره الذى يركب عليه قال نعم قلت فإنه لم يقدر على المشى ويطلب أن يترك له دابته يركب عليها ويطلب من فضل الله قال إذا كان كذلك فعسى أن تترك له الدابة .

* **مسألة** : وقيل إذا رفع على الغريم إلى الحاكم حكم عليه بأداء دينه إلى الغرماء وللغرماء ما فوق الإزار ولا يحبس لرب المال فوق إزاره شىء وقول يترك له ثوبان إزار ورداء كسوة مثله فى سائر الزمان وفى الشتاء له ما يدفئه منه أجله الحاكم بقدر ما يبيع من ماله وإن كره الديان أخذ عليه كفيلا مليا بحقوق القوم إلى الأجل وإلا فالحق على الكفيل لأنه يمكن أن يتلف ماله أو يتوانى فى بيعه وأما الذى لا مال له وأجل حتى يعمل فلا كفيل عليه ولا نعلم فيه اختلافا وقول لا يحمل عليه كفيل إذا عرض ماله وقول إذا طولب بالكفيل فإن أتى به وقدر عليه والا فلا حبس على الكفيل ولكن يحجر عليه ماله إذا طلب ذلك غرماؤه .

* **مسألة** : وإذا أجل الغريم فى بيع ماله فالأجل فى بيع الأصول أربع جمع وفى العروض جمعة واحدة فإذا انقضى الأجل ولم يحضر الوقت وقد حضر بعد الوقت حبس حتى يعطى القوم حقوقهم .

* **مسألة** : وإن قعد فى السجن فتمادى فقول إذا تماجن فى السجن ولم يعط القوم باع الحاكم ماله وأعطى الناس حقوقهم وهوقول سليمان بن عثمان وقول يحبس حتى يبيع ماله ويعطيهم ذكر ذلك محمد ابن محبوب عن إمام حضر موت سليمان بن عبد العزيز وقول ثلاثة أشهر وقول ابى عثمان أن الحاكم يحبسه شهرا فإن باع وإلا باع الحاكم وفى الضياء أن محمد بن محبوب قال إذا تماجن فى السجن باع الحاكم ماله وقضى عنه وأشهد للمشترى وشرط له الدرك على رب المال وأما داود بن على فقال يضرب الغنى إذا لم يدفع الحق وهو قادر على دفعه إلى أن يقضى غريمه واحتج بخبر رواه عن النبى عليه السلام أنه قال الموسر تحل عقوبته قال والنظر يوجب أن لا يبيع عليه ماله ولا ضرب عليه والحبس عقوبة لمن عصى .

* **مسألة** : أبو عبد الله قال رأيت رجلاً مديونا نحضر موت حبس على الدين وهو يطلب أن يباع من ماله ويعطى دينه والامام يحبسه حتى يكون هو الذى يلى بيع ماله وقضاء دينه .

* **مسألة** : ومن كان عليه دين وعرض ماله للبيع ولم يكن عند صاحب الحق

به رهن ولا ثقة فعن محمد بن محبوب إن لم ينفق ماله إلا الكسر لم يحمل عليه بيعه وفرض عليه الحق فى الثمار والكسر أن ينحط ثمن ماله الثلث وقبل الربع عن سعر يوم البيع . قال أبو سعيد قد قيل هذا واحسب أنه يؤخذ بأداء الحق الذى عليه وليس للغريم مال حتى يؤدى الحق كالوارث فى مال الهالك قال والأول إنما هو اذا انكسر عن سعر يومه لا فى انكسار سعر الأموال على أثمانها التى تعرف .

* مسألة : فى بيع المال فيمن يزيد فأما مسعده فقال ليس يباع مال الأحياء فى سوق المسلمين فيمن يزيد إلا مال من أفلس وأمر الولاة ببيعه وإنما تباع فيمن يزيد أموال الموتى ولكن رخص فى الثوب والبضاعة وكره بيع الأموال وأما سليمان بن عثمان فقال لا تباع أموال الأحياء فيمن يزيد الا مال مفلس أو من أمر القاضى أو الوالى ببيعه فيمن أراد بيع ثوب أو بضاعة فيدور به ويعرضه على الناس ويقول اعطيت كذا وأما النداء فلا والله أعلم .

بـــاب [٤٧]

فى تحاصص الغرماء فى مال المديون وما يجوز من ذلك

أبو عبد الله إذا كان على رجل دين ثم رفع عليه غرماؤه بحقوقهم إلى الحاكم ثم قضى ماله أحدا من غرمائه أو غيرهم بحق أقر له به عليه لم يجز قضاءه وشرع جميع غرمائه بحقوقهم فى هذا المال إذا لم يبق له بمال يكون فيه وفاء لهم ويشرع فيه معهم المقضى بالثمن الذى قضاه به وإن لم يكن سميا بالثمن شرع معهم بقيمة ذلك المال يتحاصصون فيه بقدر حقوقهم فإذا باع هذا المال بثمن معروف وأقر أنه قد استوفى الثمن لم يمض بيعه ويشرع غرماء فى هذا المال بحقوقهم ويشرع معهم الذى اشتراه بالثمن الذى اشتراه منه به وإن لم يسم الثمن ضرب معهم بقيمته وسواء علم المقضى والمشترى أنه قد كان رفع عليه أحد من غرمائه أو لم يعلم فإن لم يكن لغرمائه وفاء فى المال فإن لهم على المشترى والمقضى يمينا بالله يحلف المشترى لقد اوفاه جماعة هذا المال هذا الثمن الذى اشترى منه به هذا المال ويحلف المقضى لقد قضاه هذا المال بحق له عليه وهو كذا فان قال أنه لا يعرف له عليه حقا حلف أنه ما يعلم أنه إنما قضى هذا المال إلجاءً منه إليه بغير حق له عليه وإن كان قد حجر عليه أحد من غرمائه إلى

الإمام أو إلى القاضى أو الوالى وحجر عليه .

* **مسألة** : فإن كان ديون إلى أجل وصداق لزوجته آجل دخلوا مع غرمائهم فى ماله ويوقف لهم إلى محل حقوقهم ويكون غلة ذلك المال الموقوف لصاحب المال حتى يحل الحق أو يكون بين الديان الدين حقهم عاجل . قال أبو المؤثر لأصحاب العاجل والآجل بالحصص إن لم يكن وفاء .

* **مسألة** : وإذا تحاصص الغرماء الذين صحت حقوقهم فى مال الهالك ثم صح حق لرجل من بعد لحقهم بحصته على قدر ما يلزم كل واحد .

* **مسألة** : عن أبى عبد الله فى مديون عليه دين لا بنه فقضى ما عليه له من دين فى صحته ثم مات الأب فطلب الديان دينهم قال لا يرجعون على الابن بما اقتضى وكذلك عندنا فى كل مديون أعطى ولده أو غيره ماله فى الصحة أو باعه له أوقضاه إياه إن ذلك جائز لمن صار المال إليه فى الحكم والمضرة على من أشهد فإن قضى ابنه عند الموت فلا بنه بالحصه مع الديان وفى موضع على أثر هذا قال حفظ عنه أنه لا يجوز لابنه القضاء وعليه لغيره دين والديان أحق بالقضاء .

وعن ابى زيادان قضاه فى المرض فله بالحصة مع الغرماء فإن عرف حقه وإلا ضرب له بقيمة ما قضاه وقيل إذا لم يقض ابنه فى المرض ولا الصحة فالغرماء أولى والله أعلم .

* **مسألة** : فيمن عليه لزوجته حق وعليه لغيرها قال كلهم سواء فى ذلك فإن طلب إليه بعضهم ولم يطلب الآخر كان من طلب أولى إن تكسر شوكته .

* **مسألة** : والمفلس إذا بعث بدراهم إلى بعض غرمائه فهى بينهم بالحصص كلهم وإما أن بعث الهدية إلى بعضهم فقول هى لمن أهديت إليه وقول بين غرمائه لأنه ليس له أن يهدى .

* **مسألة** : وإن خرج أحد الغرماء إلى المفلس وأعطاه حقه فقد قيل إن الغرماء أسوة فى ذلك وله عليهم بقدر عنائه ونفقته على قدر حصصهم .

* **مسألة** : فى مفلس عمل مع رجل فى زرع ثم مرض واحتاج الزرع إلى سقى وعمار وحضار وغيره قال تكون الإجارة من رأس المال لان الحاكم يستأجر عليه وإنما لديان ما فضل بعد الإجرة .

* **مسألة** : وإن جنا جناية فى إفلاسه فعن أحمد ابن محمد بن خالد أنهم يدخلون مع الغرماء يخاصصونهم فى ماله .

* **مسألة** : فان قضى الديون غرمائه دون بعض قبل الرفعان جاز قضاؤه وعطيته فإن قضى بعد الرفع لم يجز من ماله لأنهم يدعون على حقوقهم بالبينات فإن صحت علم أن الحق عليه قبل ذلك . وعن موسى بن على أن

قضاءه وبيعه وعطيته جائز مالم يحجر عليه ومن غيره وقول ثالث أنه إذا صحت الحقوق لم يجز وقول حتى يحكم عليهم بالتسليم وقول حتى يحجر عليه إزالته والتصرف فيه وقول ما لم يفلس .

* **مسألة** : أبو على فيمن قضى بعض ديانه فى مرضه أن الديان أسوة بقدر حقوقهم قال أبو المؤثر إن لم يخلف مالا إلا ما قضى فإن خلف وفاء فقضاؤه جائز .

* **مسألة** : وإذا قال بعض الغرماء من أقام بينة على حقه وإلا فلا نعطيه شيئا قال إذا لم يكن فى المال وفاء فذلك له فإذا تخاصص أهل البينات جاز إقراره .

* **مسألة** : فيمن عليه لرجل حق وعليه لرجل حقوق وقد علم بها الذى له الحق ثم إن الذى عليه الحق جحد الذى له الحق حقه أو مطله مطل ظلم وكان صاحب الحق على مقدرة من أخذ حقه على جحدانه إياه فانما له على الجحدان يحكم على نفسه بما يحكم عليه به الحاكم إن لو صح ذلك على الذى عليه الحق وإنما له أن ياخذ من مال الرجل الذى عليه الحق بمقدار حصته من ماله إن لم يكن فيه وفاء للغرماء وليس له أخذ جملة حقه ويدع الغرماء لأنه ليس له أن يحكم لنفسه إلا بما يحكم له به الحاكم عند عدم الحاكم مع جحدان صاحب الحق وإن أقر الذى عليه له الحق بحقه وأعطاه

جملة حقه كان له ذلك جائزا ما لم يكن الحاكم قد حجر عليه ماله فاذا كان قد حجر عليه ماله فى الحقوق كان أصحاب الحقوق شرعا فى المال ولا يجوز قضاؤه لأحد الغرماء دون الآخر فى خيانة وأما إذا كان على رجل حقوق تحيط بما له ومات وقدر أحد من الغرماء على أخذ حقه سريرةً لم يكن له إلا أن يأخذ بمقدار حقه من مال الهالك وإذا أخذ بمقدار حقه من مال الهالك فليس عليه غير ذلك ما لم يعلم أن الغرماء ما لم يصلوا إلى حقوقهم فإذا علم ذلك كان عليه أن يحاصص الغرماء فيما فى يده لأن مال الهالك أسوة بين الغرماء قيل وكذلك لو ترك الهالك وفاءً لحقه وعلم بذلك أحد الغرماء ثم قدر على أخذ حقه وفى المال وفاء للغرماء كان له ذلك أن يأخذ مقدار حقه من مالك الهالك وليس عليه عند ذلك أن يحاصص الغرماء فيما يأخذ إلا أن يعلم أن أحد الغرماء لم يصل إلى حقه فان عليه أن يحاصص الغرماء فى مال الهالك وفيما وقع فى يده من مال الهالك وأما إذا كان الغريم حيا ثم جحده الذى له الحق حقه وكان له من المال وفاء لما عليه من الحقوق وكان لمن جحده حقه أن يأخذ حقه وليس عليه أن يحاصص الغرماء ولو لم يصيروا إلى حقوقهم مالم يكن الحاكم قد حجر على الغريم ما له وفى الميت والحى فى هذا فرق والله أعلم .

بـــاب [٤٨]

فى تفليس المديون اذا لم يكن له مال ولا صنعه

الافلاس مأخوذ من تفليس الشجر يقال تفلس الشجر إذا ذهب ورقه فى الشتاء فإذا ذهب مال الرجل سمى مفلسا .

* **مسـألة** : والمديون إذا صح إعدامه فلس وفرضت عليه فريضة لغرمائه ولا حبس عليه وليس عليه كفيل .

* **مسـألة** : والتفليس أن يقول الحاكم فى مجلسه للناس اعلموا أنى قد فلسته فلا تبايعوه أو نحو ذلك وفى موضع قد حكمت عليه بالإفلاس .

* **مسـألة** : فى المفلس أهو حكم الحاكم بتفليسه وترك مبايعته والشراء من عنده أم عدمه لليسار والمال ولو لم يقض عليه بذلك قال المفلس إذا قضى بتفليسه حاكم من حكام المسلمين فى حقوق تثبت عليه وهو وجه من وجوه الحق .

* **مسألة** : وإذا مات المفلس وعنده مال لرجل فهو غريم من الغرماء وان كان المال معروفًا بعينه وقامت البينه أنه مال فلان بعينه أخذه دون الغرماء .

* **مسألة** : والمديون إذا لم يصح له مال وصح إعدامه فرض عليه الحاكم فريضة فى مكسبته لجميع ديانه وعن ابن عبد الله رحمه الله لا يبتدأ مثل هذا فى الحبس حتى يسأل عنه من يثق به من أهل المعرفة به وقول يحبس حتى يصح إعدامه ويدعا بالبينة على إعساره وقول عليه يمين ما عنده ما يؤدى الحق الذى عليه وقيل ولا يؤديه ولا شيئا منه وقول ليس فى هذا يمين وقول يسأل عنه أهل الخبرة به وقيل يحلف يمينا بالله بعد أن يثبت عليه الحق لخصمه أنه ماله مال ولا فى يده يسار يؤدى منه هذا الحق الذى قد ثبت عليه ولا شيئا منه والله أعلم . وقول إن كان الدين توجه عليه من شىء له بدل فهو مدع فى الإعسار وان كان من شىء لا عوض له ولا بدل كالصداق والجرح فالقول قوله وأظنه عن الشيخ أبى محمد . وقال فى الضياء وأصحابنا وأكثر حكامهم أن كل من رفع عليه بحق فلم يقضه حبس حتى يقضى أو يصح إعدامه وذلك عندهم لئلا يستحق الناس بحقوق بعضهم بعضا وتبطل الحقوق وفى غيره قول آخر على الحاكم يقف عن شيئه ولا يقدم عليه بحبس ولا يبرئه من ذلك باطلاق حتى يسأل عنه أهل الخبرة به من العدول قال وهذا أصح قال فان ادعى الغريم أنه له مالا دعى على ذلك بالبينه وإن لم يدع عليه سأل الحاكم عن أمره وإن ادعى هو العسرة وادعى الغريم عليه اليسرة دعى كل واحد منهما على ذلك بالبينة فأيهما أصح حكم له .

* **مسألة** : أبو الحوارى وليس لأصحاب الصناعات التفليس وإنما التفليس للذى له مال ولا صناعة له فإذا كان معدمًا لا مال له ولا مكسبة نظر إلى ميسورة ولم يؤخذ عليه كفيل .

بـــاب [٤٩]

ما يجوز ويثبت من فعل المفلس فى ماله

وإذا باع البائع للمفلس شيئا على علم بافلاسه فقول أن البيع ثابت لأنه قد رضى ببيعه وهو الذى أتلف ماله وعليه التوبه إن كان قصد إلى إتلافه وقول لا يثبت عليه لأنه لا يجوز له تضييع ماله وكأنه قد ضيع ماله ولا يثيت وإذا اشترى المفلس من أحد متاعا ولم يعلم البائع أنه مفلس ثم علم بإفلاسه بعد البيع فإن للبائع أخذ متاعه بعينه ولا يذهب ماله وإن كان المفلس قد باعه من رجل آخر وقبضه المشترى فإنه يدرك متاعه فى يد من وجده من فى يده ويرجع المشترى بهذا المتاع على المفلس بالثمن الذى دفعه إليه يحاص به الغرماء فإن كان المفلس اشترى منه طعاما فأكله أو باعه من آخر فانه يكون واحدا من غرمائه وإن استدان دينا بعد أن أظهر إفلاسه وفرضت عليه فريضه لغرمائه ثم اكتسب مالا فان ذلك المال يقسم على غرمائه الذين فلس على حقوقهم حتى يستوفوا ولا يدخل معهم صاحب هذا الدين الذى استدان منه بعد أن فرضت عليه الفريضه لغرمائه فإذا استوفوا أخذه .

* **مسألة** : ومن كان له على رجل دراهم ففلس المطلوب وجعل عليه فريضة للناس فى عمله وعليه دين للرجل وغيره فجاء المفلس إلى الرجل الطالب له بتمام حقه دون غرمائه فليس للطالب أن يقبضه حقه وهو بين الغرماء ولو استخفى له ذلك . واذا باع رجل عبدا على مفلس ولم يعلم . ثم مات المفلس فله أن يأخذه إذا وجده قائما لأن المفلس هو الذى غره وله أخذه دون غرمائه إذا صح ذلك وإذا باعه قبل أن يفلس فهو أسوة بين الغرماء وهو كواحد وإن باعه هو وقد علم بذلك فليس له أخذه ولا يدخل مع الغرماء فيه لأنه هو الذى اتلف ماله لعلمه بأنه مفلس وإن استفاد الغريم بعد ذلك مالاً حكم له بثمن غلامه فإن أقر المفلس لرجل بعد أن أفلس لم يجز إقراره لأن إقراره على الغرماء ومن أقر على غيره لم يلتفت إلى إقراره وكان باطلا وكذلك إذا أقر المفلس بعد إفلاسه بدين لرجل لم يحكم له بذلك ولم يدخل مع الغرماء حتى يستوفوا فإن فضل بعد ذلك شىء سلمه إليه وإلا فلا شىء له . فان تزوج امرأة بصداق أو جرح رجلا جرحا وكانت له لمن جرحه ثم طلق المرأة فأما الجناية فتدخل مع الغرماء وأما المرأة فلا تدخل معهم .

* **مسألة** : فى المفلس الذى فلسه الحاكم إذا اشترى شيئا هل يكون البيع باطلا فإذا كان بالعدل فالبيع باطل وهو للبائع فان رضى البائع واتم له وقد علم أنه مفلس ثم رجع هل له رجعه فإذا باعه من ماله اثبته الإتمام للبيع فان كان جاهلا بإفلاسه سلم إليه المتاع الذى باعه له جهلا بما يلزمه فلا يثبت عليه ذلك وان كان باع له وهو بحد من يفلسه الحاكم ولم يعلم ثم علم فإذا كان

مفلسا أو ثبت عليه اسم الإفلاس فلا يقع البيع ولو لم يفلسه الحاكم : الاشراف ثبت أن رسول الله ﷺ قال أيما رجل أفلس فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به من غيره وقالت طائفة هو أسوة بين الغرماء قال أبو بكر السنة يستغنى بها عن كل قول وقد بلغنى أن بعض من خالف السنة تأول قوله فوجد رجل ماله بعينه أى أمانته ووديعته وفى حديث أبى هريرة ما يبطل هذه الدعوى وقد قال النبى ﷺ أن وجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها دون الغرماء . قال أبو سعيد فى قول أصحابنا إذا وقع البيع وهو مفلس لم ينعقد والبائع أحق به وإن أفلس بعد البيع والقبض فهو أسوة مع الغرماء ولا نعلم فى هذا اختلافا وإن وقع البيع وهو غير مفلس فأفلس قبل القبض ففيه قولان أحدهما أنه غريم من الغرماء وقول أنه أحق به . واختلفوا فى رجل شرى العبد بمائة دينار فقبض خمسين قال الشافعى أنه شريك للغريم بنصفه ومالك يقول انه يرد الذى قبض ويأخذ العبد إن أحب ونعمان يقول أنه أسوة بين الغرماء فيما بقى . قال أبو سعيد إذا وقع الشراء والمشترى قد فلس فالبيع باطل ويرد الثمن ولا نعلم فى ذلك اختلافا وإذا قبضه قبل أن يفلس فهو من مال المشترى قبض البائع من الثمن شيئا أو لم يقبض وهو أسوة بين الغرماء ويحاصص البائع الغرماء فى الثمن او ما بقى من الثمن ولا نعلم فى ذلك اختلافا وان أفلس المشترى قبل أن يقبض ففى ذلك اختلاف وفى هذا الموضع يحتمل الاختلاف ويكون شريك الغرماء فى النصف ويحتمل أن يكون له رد ما قبض ويأخذ العبد ويحتمل أن يكون أسوة بين الغرماء فى الثمن أو ما بقى ويجوز ذلك كله على هذا الوجه

واختلف فى الرجل يشترى الزيت والقمح فيخلطه بمثله ثم يفلس فقولمالك يأخذ زيته وقال الشافعى إن كان خلطه بخير منه ففيها قولان أحدهما أن لا يأخذ شيئًا والثانى أن يأخذ من الزيت بقيمة زيته . وقال الكوفى يكون أسوة بين الغرماء . قال أبو سعيد إن كان البيع وهو مفلس فخلطه بمثله أو أشر منه فإن أراد أن يأخذ بكيل كان له ذلك لأنه شريك له فى ذلك وذلك إذا خلط بمثله وإن خلطه بأشر منه كان الخيار إن شاء كان أسوة مع الغرماء وإن خلطه بخير منه فإن شاء كان غريما مع الغرماء وإلا فليس له أن

يأخذ بالكيل وإن أخذ قيمة المال إذا كان قائما مخلوطا من جملة الموجود فذلك وجه إن شاء الله ويخرج أيضا أنه ليس له شىء لأن ماله متلوف والله أعلم وإن قال قائل أن له قيمته على حال فذلك وجه إن شاء الله وإن كان البيع وهو غير مفلس فهو أسوة مع الغرماء اذا قبضه المشترى .

* **مسألة** : وإذا اشترى أمة فولدت عند المشترى قال مالك الجارية وولدها للبائع إلا أن يرغب الغرماء فى ذلك فيعطونه حقا كاملا قال الشافعى إذا ولدت الأمة أولادا ثم فلس رجع بالأم ولم يرجع بالأولاد . قال أبو سعيد إن كان البيع وهو مفلس فللبائع الجارية وماولدت لان البيع كان باطلا وإن كان البيع وهو غير مفلس فهو أسوة بين الغرماء إذا قبض الشرى وولدت فى يده .

* **مسألة** : وإذا اشترى بقعة ثم بناها ثم أفلس قالت طائفة تقوم البقعة وما بنى فيها مما أصلح ثم ينظر كم ثمن البقعة بقدر حصته هذا قول مالك وقال

الشافعى يخير ما بين أن يعطى قيمة العمارة والغرس فيكون ذلك له أو تكون له ما كان من الأرض ولا عمارة فيها وتباع العمارة للغرماء إلا أن يشاء الغرماء أن يقلعوا البناء وعليهم ما دخل فى الارض من النقض . قال أبو سعيد وهذا اذا كان البيع وهو مفلس فيجوز فيه ما قالوا كله وأما إذا كان البيع وهو غير مفلس فهو أسوة بين الغرماء وهذا تأويل من قولهم لا معنى له لأنه لا يفسد بيع قد وقع على الحلال الجائز فيما لا يختلف فيه ولا تدخله علة من العلل لدخول الإفلاس على المشترى بعد ذلك وهذا أصل باطل من قولهم .

* **مسألة** : واختلفوا فى المرء ينكح المرأة فتجده مفلسا قال أحمد لا خيار لها إلا أن يكون قال عندى كذا وكذا قال الشافعى أرى لها الخيار إن شاءت فسخت النكاح كالمفلس تؤخذ من عنده السلعة . قال أبو سعيد إلا أن يكون شرط كما قال أحمد فانه كذلك ولكن يضرب له أجل فى أداء العاجل فإن أحضره وإلا فرض عليه النفقة والكسوة فإن أحضر ذلك فى الأجل وإلاجبر على طلاقها وكان لها نصف الصداق دينا عليه إلا أن يكون يجبره على نفسها فإنه تفرض عليه النفقة والكسوة من حينه فإن أحضرها إلى الأجل وإلا جبر على طلاقها فإن دخل بها فالصداق كله وإن لم يدخل بها فنصف الصداق ويكون ذلك دينا عليه وإنما لا خيار لها إذا كان مفلسا لأنها ليست سلعه تفوت ولا تهلك فإن هلكت هى فى حال ذلك قبل الطلاق كان الصداق لها كله وورثها وإن مات ورثته وكان الصداق كله عليه دينا يؤخذ من ماله وما أحسن ما قال الشافعى لها الخيار والقول الأول هو الأصح .

* **مسألة** : كان الشافعى يقول فى القوم يتكارون من الجمال إبلاً بأعيانها ولا تباع حتى تستوفى الحمولة وبه قال مالك إلا أن يضمنوا له الغرماء ويكنزوا له مرحلا ويأخذون الإبل قال أبو سعيد إن كان الكراء قبل الإفلاس فهو ثابت ولا يدخل الغرماء فيه إلى تمامه وإن كان الكراء وهو مفلس بطل ذلك الكراء ويأخذوا ما لهم إن وجدوه وإلا فهو أسوة للغرماء وقال الشافعى وإن كان الإبل بغير أعيانها دخل بعضهم على بعض ودخل عليهم غرماؤهم غيرهم الذين لا حمولة لهم . قال أبو سعيد إذا لم يكن إبل بأعيانها ولا حمولة بعينها فذلك مجهول ودخله النقض ولو كان غير مفلس .

* **مسألة** : واختلفوا فى الرجل يتكارى من الرجل حمل طعام إلى بلد من البلدان ثم يفلس المكترى أو يموت فقال الشافعى يكون الكراء أسوة الغرماء لأنه ليس فى الطعام مبهمة ولو أفلس قبل أن يحمل الطعام له فسخ الكراء وقال مالك الجمال أولى بالشىء إذا كان فى يده حتى يستوفى الكراء قال أبو سعيد إن كان الكراء وهو مفلس لم يقع فإذا حمل كان له أجر مثله مع الغرماء ماكان المال فى يده أو قد سلمه وإن كان الكراء قبل أن يفلس فيحمل ثم أفلس فهو أسوة بين الغرماء ماكان فى يده أو قد سلمه وإن أفلس قبل أن يحمل كان بالخيار ان شاء حمل له وله كراؤه مع الغرماء وإن شاء فسخ الكراء لأن ذلك عذرا .

* **مسألة** : اختلفوا فى الرجل يستأجر الرجل فى الحانوت أو الزرع بإجارة

معلومه ثم يفلس فقال الشافعى الأجير أسوة الغرماء وقال مالك الأجير أولى بما فى يده من الزرع والحائط حتى يقبض إجارته . قال أبو سعيد ان كانت الإجارة وهو مفلس بطلت الأجرة فان عمل كان له أجر مثله فان كانت الأجرة قبل التفليس وعمل كان أسوه الغرماء وسواء كان فى يده المال أو فى غير يده إلا أن لا يقوم صنعته الا بتلك الأجرة فإن الاجرة ثابته بعدل السعر ويكون من رأس المال قبل الغرماء لأن الضيعة قامت بذلك .

* **مسألة** : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم إن كان ما كان من ديون المفلس إلى أجل إن ذلك إلى أجله ولا يحل بإفلاسه . قال أبو سعيد نعم واختلفوا فى حلول ما عليه من الدين فقال الشافعى يحتمل ما قال مالك أن يؤخذ الدين قال أبو سعيد ديونه الآجلة لا تحل بافلاسه ولا يجب ذلك عليه لأنه فى ذمته .

* **مسألة** : اختلفوا فى الرجل يكون عليه الدين لآخر إلى أجل فيقول الذى وضع عليه الدين ضع وأعجل . فكرهت ذلك طائفه وقد روينا عن الحسن وابن سيرين أنهما كانا لا يريان بأسا أن يأخذها بالعروض من حقه قبل محله . قال أبو سعيد قد اختلف فى ذلك فأجازه بعض وكره بعض ولم يجز بعض فإذا أجاز أن يأخذ به عروضا جاز أن يأخذه وقيل إن له أن يأخذه قبل محله إن فعل ذلك الذى عليه .

* **مسألة** : يروى عنه ﷺ أنه قال إذا مات المشترى أو أفلس فصاحب السلعة أولى بسلعته قيل واختلف فى تأويل ذلك فقيل بظاهر الحديث أنه متى أفلس المشترى أو مات والسلعة قائمة بعينها أن البائع فى ذلك بالخيار إن شاء أخذها بعينها بنقصانها وزيادتها ولا حق له مع الغرماء فى سائر مال الميت المفلّس وإن شاء ترك السلعة وضرب له بالثمن مع الغرماء فى مال الميت أو المفلس وقيل إن ذلك فى الإفلاس وليس ذلك فى الموت لأن الموت يستحقه بزوال حجة الهالك ويرجع أمره إلى الورثة وقيل إن ذلك ليس له فى الموت والتفليس وانما له الثمن مع الغرماء إذا كان البيع قد استحقه المشترى وهو على غير مفلس فالبيع جائز وذلك إتلاف من البائع لماله وليس الرجل بمفلس وإنما إفلاسه بعد أن استحق البيع وإنما له ذلك إذا وقع البيع وهو مفلس وإنما قال رسول الله ﷺ فصاحب السلعة أولى بسلعته فان كانت امانة أو وديعة فى يد الميت أو المفلس فصاحبها أحق بها ولم يقل النبى ﷺ فالبيّع أحق بسلعته وقيل إن ذلك له إذا وقع البيع والمشترى مفلس لأن المفلس لا يجوز بيعه ولا شراؤه وإنما هو أخذ مالا بغير شرى وأما الميت فإذا لم يقبض المشترى السلعة حتى مات فالبائع أولى بسلعته من الغرماء إذا لم يكن فى المال وفاء وإنما هذا كله إذا لم يكن فى المال وفاء على الاختلاف ومن الحجة لهذا القائل أن البائع كان ضامنا للبيع إلى أن مات المشترى ولو تلف كان من ماله فإذا لم يقبض المشترى فالبائع أولى به إلى أن يستوفى حقه فإن فضل من ثمن السلعه شىء كانت للغرماء وإن نقص منها شىء خاصّ الغرماء بقدر ما نقص من حقه وكذلك إن أفلس فهو على هذا إذا لم يكن قبضه .

* **مسألة** : وقيل فى المفلس على قول من يقول أنه إذا افلس كان لصاحب المال بعينه وهو أحق به من الغرماء فإن كان المال أرضا فزرعها المشترى ثم أفلس المشترى والزرع خضرة أو أرض فبنى فيها أوغرسها إن البناء والغرس والزرع للمشترى والأرض للبائع وهو بالخيار بين أن يكون له قيمة أرضه بغير بناء ولا غرس أرض بيضا وبين أن يكون شريكا للغرماء فى جملة الأرض والغرس والأرض تباع جملة ويحسب له ثمن الأرض بيضا من جملة الثمن للغرماء ثمن البناء والغرس وأما الثمرة فى الأرض والنخل إذا أثمرت النخل فى يده فذلك زيادة من مال المشترى وهو للغرماء ولا يدخل هو فى الثمن بشىء إذا كانت أثمرت فى يده فإذا كان باعها وهى مثمره فزادت فى يد المشترى فله المال والثمرة لأن ذلك هو أصل ماله وغير ماله .

* **مسألة** : فى البيع على المفلس قلت فإذا كان معدما فطلب لم يثبت البيع إن بايعه قال هكذا عندى إذا علم بإفلاسه قلت فيدعه محتاجا قال هكذا عندى إلا أن يصير فى حالذئراؤه واستنقاذه من الضرر الذى يخاف منه تولد المضرات . وإلا فإن شاء تصدق عليه من ماله فله فضل ذلك ولا يثبت بيعه إن بايعه على قول من لا يثبت مبايعته على العلم ثم قال قول أصحابنا كأنه يعنى عامة قولهم أنه إذا علم بافلاسه وباعه على ذلك ثبت البيع وكان غريما من الغرماء قلت له فهذا إذا افلسه لعله الحاكم أو إذا كان مفلسا بمعنى بغير تفليس قال هو عندى إذا كان مفلسا بغير تفلس بمعنى العدم والمفلس غير المتفلس .

بـــاب [٥٠]

الفريضة على المديون

والمديون إذا لم يصح له مال وصح إعدامه فرض عليه الحاكم فريضة فى مكسبته لجميع ديانه وأجل فى ذلك ولا كفيل عليه ولا نعلم فى ذلك اختلافا . وفى موضع إذا كان من أصحاب الصناعات فطلب الديان منه كفيلا مخافة أن يغيب كان لهم ذلك . أبو قحطان ويفرض على المفلس فى شهر لديانه على قدر مكسبته فان كانت مكسبته حراثة فرض عليه فى الثمار لديانه فاذا جاءت مكسبته فان كان له عيال ترك له نصف عمله لعياله والنصف لديانه يتحاصصون فيه على قدر حقوقهم إلا أن يكون النصف واسعًا على عياله وإن لم يكن له عيال ترك ثلث عمله وفرق الثلثين بين غرمائه فان كانت مكسبته غير الحراثة فرض عليه لديانه كل شهر على قدر مكسبته :

* **مسـألة** : فان كان من الدين أجل لرفع لصاحب الآجل بقدر حصته ورفعت حتى يحل حقه وإن كان من الدين سلف واعترضوا ماله بيع لصاحب السلف حصته من المال .

* **مسـألة** : وإذا كان المديون مكسبته هو جهده أن يقوم بعياله وامرأته فقد اختلف الفقهاء فيما يحكم عليه فقول يفرض عليه فى كسبه بقدر ما يعلم من كثر

كسبه أو قلته وقول نصف كسبه وقول ثلث كسبه وقول الثلثان على قدر ما يعلم من كسبته وصنعته وقول إنما يلزمه ما فضل من نفقته ونفقة عياله وكسوتهم . قال وهذا أحب إلى قال ولا أبصر عدل ما قيل فى الأثر وانه يترك له إن كان له عيال نصف حرائته وإن لم يكن له عيال ثلث حرائته لأنا وجدنا العولة تختلف فى كثرتهم وقلتهم ووجدنا المصاب يختلف لقلته وكثرته والحرائة ضرب من الضيع التى يعملها بيده وإن كان متعبدا فيها بما يلزم من قضاء دينه وعوله وعول عياله بمثل ما كان متعبدًا الصانع فى صناعته ولم يكن فى يده مال ولا يسار فيحكم عليه فى وقته وسعته ثم هو على هذا فى كل أحواله إلى أن يتبين فى يده يسار أو مال فيحكم عليه فيه بما يحكم عليه فى المال أو يبين له عذر من القيام بصناعته وحرائته فيكون فى حد المعسر وينظر فى يسرته ولا يفرض على معسر فريضةً . والفريضة أن يؤجل إلى يسرته وإنما جعل على أهل الصناعات دون المعسرين لأنها من أسباب الغنى لا العسرة فان كان فيها فضل عن قوته وقوت عياله كان ذلك الفضل هو الواجب عليه اداؤه وليس غيره .

* **مسألة** : فان كان قوى البدن وليس فى يده صناعة ولا هو من أهل الحرائات فلا يؤخذ بالعمل ولا يفرض عليه وإنما هو إلى أن يصح له مال حاضر يؤخذ به على ما يجب عليه فيه أو يصبح له صنعه فليزم فيها ما يلزم فى الصنائع والا فهو فى حكم المعسرين .

* **مسألة** : وإذا حضر أجل الفريضة فاجتمع عليه ولم يؤده واحتج أنه لم يقدر فقد قيل انه لا يحبس أيضا إلا أن يكون له صناعة فكره أن يعمل فانه يحبس حتى يعمل أو يعرف عذره .

* **مسألة** : أبو سعيد ومن شهدت بينة بإفلاسه ولم يكن له مكسبة فطالبته أم ولده بالفريضه فانه لا يجبر على صنعة يعملها لأجل ولده لأنه ليس ذلك دينا عليه فإن شاءت المرأة أن تقبل منه ما قدر عليه وإن شاءت تعطه ولده فهو أولى به عند الضرورة والله أعلم .

بـاب [٥١]

فيما جر الدين من المنفعة

فى الخبر عن النبى ﷺ انه نهى عن قرض جر منفعة وعنه عليه السلام حرام على مسلم يقرض قرضا يجر به نفعا .

* **مسـألة** : وقيل أن طالب الحق لا ينزل على غريمه ولا يأكل طعامه ولا يقبل منه هدية إلا أن يحسب ذلك من حقه قال وارجو إذا كان ذلك بطيبة نفس المطلوب أن لا يكون به بأس وقول أن ذلك من الربا أن يأكل الرجل مع غريمه وقول أن ذلك إذا جاء يطالبه بحقه وأما فى غير ذلك فلا بأس .

* **مسـألة** : ومن كان له على رجل دين فدعاه فى وليمة فأكل معه فى جملة الناس قال قيل إن ذا الدين لا يأكل مع غريمه وعندى أنه إذا كان ذلك فى تعارف الناس والعادة أوكان يجرى بينهما من قبل الدين فجائز له ولا شىء عليه فإن نزل به أياما فلا يجوز له أن ينزل مع غريمه ولا يأكل من طعامه وإن أكل معه حسب له ذلك من حقه إلا الذين قد عودوا ذلك يجرى بينهما فإن أنفذ إليه هدية وهو نازل على غيره فى البلد يريد مطالبته فعندى يحسبه له بالقيمة من الدين وإن كانت العادة جارية من قبل أو يدل أحدهما على الآخر فى ماله فلا أرى يلزمه فى هذا له شىء على ما جرت به العادة بينهما .

* **مسألة** : فان زوجه ابنته أو اخته أو وليته أو وهب له الدين الذى له عليه من غير شرط كان بينهما فى ذلك على التزويج للهبة فجائز وان كان بينهما فى ذلك شرط فقد قيل إن ذلك يكون للمرأة زيادة فى حقها والله أعلم . ولا يجوز له اخذ الرشوة فان جعل ذلك الدين من صداقها فالتزويج ثابت وعلى الولى دفع ذلك إلى المرأة يعطيها إياه ولا شىء له من ذلك وإن كان أنقصها من صداقها الآجل ذلك لم يجز على قول بعض وإذا صح التزويج والصداق جاز للزوج وطيها .

* **مسألة** : وعن الرجل هل له أن ياكل مع غريم ولده فقال إذا كان ولده صبيا لم يكن له أن يأكل مع غريم ولده وإن كان ولده بالغا كان له ذلك .

* **مسألة** : فيمن خرج إلى غريمه فأكرمه وقراه فأكل من طعامه فلما قضاه حقه قال اجعلنى فى الحل من طعامك قال أنت فى الحل قال إذا أحلة من بعد قضاء حقه فواسع له وإن أحله من قبل أن يقضيه حقه لم ينتفع بذلك الحل وعليه ثمن الطعام الذى أكله معه .

باب [٥٢]

فى ازالة الديون والاقرار بها

ومن كان له دين على رجل فتصدق به على الفقراء فإن يسلمه إليه ولا يعطيه الفقراء إلا أن يأمره أن يعطيه الفقراء فان أمره فان شاء أعطاه الفقراء وإن شاء لم يفعل وإن أقر به لرجل فليدفعه إلى أيهما شاء .

* **مسألة** : ومن كان له دين آجل من حب أو تمر أو حيوان لم يجز بيعه حتى يقبضه ممن عليه ثم يبيع لمن شاء أو حتى يجرى فيه الصاعان .

* **مسألة** : فإن قال حقي الذى عليك لى قد تصدقت به على فقراء مصر فانه يدفعه اليه وعلى الذى تصدق به أن يؤديه الى فقراء مصر وليس على الغريم أن يخرج به إلى الفقراء .

* **مسألة** : وإذا قال المقرض هذا المال لفلان ففيه اختلاف فقول هو بالخيار إن شاء دفع إلى المقر له وإن شاء دفعه إلى المقر قال الفضل بن الحوارى وغيره لا يدفعه إلا لمن قبضه منه لأن الحكومة بينه وبينه وإليه يحكم بالدفع .

* **مسألة** : فيمن له على رجل دراهم فقال له هى صدقه لفقراء مكة قاله الخيار إن شاء سلمها إليه وإن شاء فرقها على فقراء مكة وقيل يفرقها على جميعهم ممن يتم الصلاة بمكة وقول يفرقها على من شاء منهم لأنه يخرج معناه على سبيل الفقراء اذ يكاد فقراء مكة لا يحصون كما لا يحصى الفقراء .

* **مسألة** : من واب ابى عبد الله محمد إبراهيم فيمن عليه لرجل مائه دينار فأخبره ثقة واحد أن الهالك أوصى وقال تسلم إلى زوجته قال اذا قال ثقة واحد أن الهالك أوصى أن تسلم الدنانير التى عليه له إلى زوجته فلأنه أنه يجوز له تسليمها إليها من طريق حكم الإطمئنان ما لم ينكر الورثه ذلك ويمنعوه عن دفعها إليها فلا يكن تسليمها إليها لأنه إذا عارض حكم الإطمئنان حكم الظاهر بطل حكم الإطمئنانه وأما إن قال الثقة أن الهالك قال سلم الدنانير التى عليه له إليها ولو قال له شاهدا على عدل لأن الأمر لايثبت إلا فى الحياه وإن قال تسلم إليها بعد موته فقيل يجوز على قول .

* **مسألة** : فيمن قال لرجل اعط فلانًا كذا من متاعى الذى عليك فقال المأمور قد دفعته إلى من أمرتنى فعلى ما وصفت فعلى المأمور البينه أنه قد دفع وقيل القول قوله .

* **مسألة** : فإن قال إرسل رسولا إدفع إليه حبا بدراهم عليه له فوصل إليه صبى يدعى الرسالة أو عبد فسلم إليه حبا ولم يرجع صاحب الحق يطالبه هل يبرأ قال نعم وهذا عليه عمل الناس وسكون القلب قلت كان صاحب الحق

قريبًا أو بعيدا قال إن كان بعيدًا فحتى يخبره ثقة وإن كان قريبًا فقد عرفتك القول فيه قلت ما حد القريب فال يعتبر حال ذلك .

* **مسألة** : فيمن له حق على رجل فأمر به لانسان ثم رجع فتقاضاه منه وأخذه فإن الذى عليه الحق يبرأ منه لأنه لا يعرف المقر له به .

* **مسألة** : فيمن قال لآخر عليه له دين سلم ذلك الدين إلى فلان ثم مات الآمر إلى من يسلمه قال لورثه الآمر فإن قال الآمر سلمه إلى زيد وهو له قال هو للمقرور له به فإن مات المقر له به والمقر والمأمور حى فقول هو بالخيار بين تسليمه إلى المقر أو إلى ورثة المغز له وقول له الخيار ولو كان المقر والمقر له حيين فى التسليم أيهما شاء .

* **مسألة** : ومن كان يطلب رجلا بدراهم فقال الذى على فلان لفلان فلا يثبت هذا الإقرار فإن قال الدراهم التى على فلان فهى لفلان فهذا فى بعض القول إقرار والإقرار لا رجعة له فيه فإن كانت امرأة لها على زوجها صداق فقالت صداق الذى على زوجى هو لفلان قال ما أتى عليه إسم الصداق ودخل فيه يثبت ذلك على معنى الإقرار ويثبت الإقرار .

باب [٥٣]

فيما يلزم المديون الخروج فيه والضمان لمن لا يعرف ولا يلزم

وقيل ليس على من عليه ديون أن يخرج إلى أصحابها إذا ركبوا البحر إلا أن يطالبوه فيمتنع فهو آثم إلا أن يعسر ثم يجد من بعد أن خرجو فعليه أن يخرج إليهم حيث كانوا ويؤدى ما عليه .

* **مسألة** : وقيل على الغريم فيما يلزمه من الحقوق تسليم ذلك من البيوع واشباهها إلى غريمه فى بلده وقيل أن ذلك إنما يلزمه فى بلد نفسه وليس عليه فى الديون اللازمة من وجه البيوع والأمانات وأشباهها الخروج وعلى غريمه الوصول لأخذ حقه وقول عليه الخروج فى الدين وما أشبهه لازم .

* **مسألة** : ومن اشترى من رجل بصرى بعمان سلعة والمشترى من عمان ثم توفى البصرى فعليه أن يدين بالخلاص وقضاء الدين وليس عليه خروج إلى من لا يعرف .

* **مسألة** : فيمن عليه دين لميت من البصرة لا يعلم له وارثًا فقول له أن يفرقه

على الفقراء إذا لم يصح له وارث بعد الطلب وقول أنه موقوف قلت فعليه الخروج فى التماس ورثته قال لا يبين لى معنى يثبت عليه الخروج على قول من يقول أنه لوكان ورثة موجودون لم يكن عليه خروج فى الديون فكذلك يعجبنى أن لا يجب عليه قلت فالتبعة قال التبعة غير الديون فإذا رجع أدرك معرفة ذلك بما لا يكون فيه متحيرًا أحببت له معرفة طلب ذلك وأما إذا لم يستدل عليه ولم يرج درك معرفته فلا يبين لى عليه الشخوص إلى ما لا يرجو دركه حتى يبين له ذلك وعليه إعتقاد ما يلزمه وأداء ما وجب عليه أداؤه والخروج فيه وصح معرفته لم يجب عليه ذلك إلا بصح البدن وأمان الطريق والراحلة والزاد ووجود الأدلة على الطريق والأمن على المال والعيال من بعده إلى أن يرجع إليهم قلت فصحة اطمئنانه أم بالبينة العادلة قال مثل هذا لا يصح بالبينة العادلة وإنما يصح بتظاهر الأخبار وإطمئنانة القلوب قلت فإذا لم يصح إلا بالإطمئنانة يجب عليه الخلاص مما يلزمه قال يلزمه ذلك ونوجب عليه وفى نسخة ويجب عليه إذا صح بالشهرة قلت فعليه أوله أو ليس عليه قال اذا كان له أن يتخلص بالاطمئنانة كان عليه بالاطمئنانة كما له أن يسلم بالحكم وعليه سواء ما يلزمه فى الحكم يلزم فى الاطمئنانة .

* **مسألة** : ومن لزمته تبعه من قرى باينه لا يعرف التبعة لمن هى فقول يفرقه فى البلد الذى لزمه منه التبعة وقول يفرقه على الفقراء فى أى موضع كان وقول يوصى به على الصفة قال وهذا عندى أصح فى الأصول وقول من يقول أنه يفرقه على الفقراء إن لم يفرقه فى حياته أوصى به للفقراء .

* **مسألة** : وقيل فى رجل كان يشترى الطعام بالطعام ونظرة ولا يظن به بأسًا ثم أراد التوبة وعدم من كان يبايعه أنه قيل يشترى بمقدار حقه حبًا ويفرق البقية على الفقراء وإن كان الفضل منه على من كان يبايعه فليس عليه إلا التوبة والخروج مما دخل فيه قلت فله أن يقاصص من كان يربى عليه فرأيته يخير ذلك فى بعض القول وقيل أن الربا من ضرب الديون وليس على الذى عليه شىء من الربا أن يحمله وإنما يكون قضاؤه فى بلده وعلى الذى الذى له الحق من الديون أن يقبضه فى بلد الذى عليه الربا فان احتج عليه الذى عليه الحق أن يقبضه من حيث يلزمه قبضه فأبى أن يقيضه فهو بمنزلة من عرض حقه فأبى أن يقبضه فقيل لا حق له إذا أبى وقيل عليه أن يوصى له بحقه وقيل يرفع عليه حتى يأخذ حقه فإن لم يكن أحد ينصفه فقد برئ .

باب [٥٤]

فى الدين المشترك ودين الغائب

ومن كان عليه دين لرجل لم يقدر عليه ولا يعرف أين هو فإنه يؤدى الدين الذى عليه له إن كان على الرجل دين قضاه عنه وإن لم يكن عليه دين وكان له وكيل أو وصى سلمه إليه فإن لم يكن له وصى ولا وكيل ولا وارث له فرقه على الفقراء حيث كان منزله فذلك خلاص له وإن كان حيا فلا يدفع إلى أحد إلا إليه وإنما يسلم إلى الوكيل أو الوصى أو الذى يقضى عنه أو الوارث إذا كان قد هلك ولا يعرف أين هو فحينئذ يفرق على الفقراء حيث كان منزله فإذا جاء من بعدما فرق خير بين الأجر والغرم .

* **مسألة** : وقيل من كان عليه دراهم لغائب فإن سلمها فى صلاح مال الغائب الذى يحكم بصلاحه حاكم العدل أجزاه ذلك وإن كان على غير ذلك فلا يجزيه .

* **مسألة** : فيمن عليه دين لرجل ولم يقدر عليه ولم يعرف أين هو فإنه يؤدى

الذى عليه للرجل وإن كان على الرجل دين قضاه عنه فإن لم يكن عليه دين وكان له وصى أو وكيل سلمه إليه فإن لم يكن له وصى ولا وكيل ولم يكن له وارث ولم يعرف أين هو فرقه على الفقراء حيث كان منزله فذلك خلاص الذى عليه الدين وإن كان حيًا صاحب الدين فلا يدفع إلى أحد إلا إليه وإنما يسلم إلى الوكيل أو الوصى أو الذين يقضى عنهم أو الوارث إذا كان قد هلك أو لا يعرف أين هو فحينئذ يفرق على الفقراء حيث كان منزله فإذا جاء من بعد ما فرق خير بين الأجر والغرم وإنما يجوز بهذا للحى فإذا رجع إلى الورثة فلا يفرق على الفقراء إلا برأيهم .

* **مسألة** : فيمن أقر لرجلين بعشرين دينارًا وأحدهما غائب فلما مات المقر سلم ورثته إلى الحاضر مالاً بالحق كله فأصلحه حتى زاد ثم قدم الغائب فطلب نصفه فإن للغائب الخيار إن شاء أخذ النصف ورد على صاحبه ما عنى فيه وإن شاء أخذ عشرة دنانير التى أقر له بها الميت .

* **مسألة** : وعن رجل عليه دين لقوم شركاء فطلب أحدهم نصيبه وأخذه هل يلحقه شركاؤه بشئ قال إذا أخذ حصته فهو أولى بها ولا يرجعون عليه بشئ ولو أفلس أو غاب إلا أن يكون على غرماء عدة فاستوفى حصته من الدين غريم واحد فإنه يسلم حصته مما على هذا الغريم ويحاصصونه فيما زاد على ذلك وقد قيل إذا كان مال بين شركاء على رجل فأخذ أحد منهم شيئًا والدين لهم كلهم أصل البيع مال مشترك أو ميراث مشترك فإنهم شركاء فى ذلك إلى أن يصلوا إلى حقوقهم من مال الغريم والله أعلم .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن عليه دين مشترك لرجلين أحدهما غائب فأخذ الحاضر حصته من الديون فلما جاء الغائب وجد المديون قد أفلس قال إذا كان الحق واحداً فقول يلحق صاحبه فيما قبض أفلس الغريم أو لم يفلس وقول لا يلحق أحدهما صاحبه والله أعلم .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن عليه لآخر دراهم فأمره أن يسلمها إلى فلان فسلم إليه حبًا عن تراضيهما فإن كانت هذه الدراهم أمانة فى يد الرجل فهذا لا يجوز ودراهمه بحالها لا يجوز له أن يأخذ منها شيئًا إلا برضى صاحبها لأنه أمره أن يسلمها فسلم غيرها ولو كان قضاه عن دينه الذى عليه فقد برىء الذى عليه الدين وله دراهمه وقد أتلف هذا ماله بغير حق يثبت على أحد الفريقين لأنه خالف أمره ووفى الآخر حقه ولا رجعة له عليه وإن كان هذا المال دينًا عليه وهو دراهم فأمره الذى له الدراهم أن يسلم إليه ما عليه له من الدراهم فدفع إليه بها عروضًا عن تراض منهما فقد ثبت ذلك عليه وقد برىء الذى عليه الحق وعليه أن يسلم إلى الرجل حقه الذى له عليه لأنه تطوع عليه بأداء الحق عنه وخالف أمره فيما أمره به فلا رجعة له على القابض ولا براءة له من حق الآمر وهذا إذا قضاه عما على فلان له من الدراهم ولم يذكر ماعيه لفلان من الدراهم فأما إذا قضاه هذه الدراهم التى عليه لفلان وشرط أنى أقضيك مما على لفلان المقر بها فهذا قضاء موقوف فإن أتم فلان القضاء برىء الذى عليه الحق الأول وبرىء القاضى وثبت المقضى للمقتضى وإن لم يتم ذلك الذى له الحق الأول كان الحق له على الذى قضاه وكان على المقتضى رد

ما قبض منه فى ذلك القضاء من العروض وإن كانت أمانة فقضاه بهذه الأمانة التى معه لفلان عما عليه لفلان فهذا أيضًا موقوف مجهول لأن الأمانة غائبة فإن أتم صاحب الأمانة ما فعلا بعد معرفتهما بها ثبت ذلك وبرىء ذلك وبرىء الفريقان وإن غير ذلك صاحبها كان له أمانته ورجع البائع على المشترى بحقه بما قبض منه والله أعلم . وإن سلم إليه الأمانة على سبيل الرسالة وكانت الرسالة صحيحة وأمره بتسليمها على ما وصفت فسلمها ثم بايعه بها من بعد تسليمها إليه كان هذا ثابتا جائز وكذلك لو دفع إليه ما عليه من الدراهم على سبيل ما أمره ثم باع له بها ما تراضيا عليه كان هذا جائزًا ثابتًا لا رجعة لأحد منهم فيه وإنما قلنا أنه موقوف إذا لم يتناقضا فيما فعلاً حتى علم الآمر فأتم ذلك أو أجمعا جميعًا أن يوقفاه إلى إتمامه أو تغييره ذلك فأما إذا مات الآمر فأرادا أو أحدهما نقض ذلك فذلك منتقض ويرجع كل واحد منهما على ما وصفت فيكون للذى عليه الحق على القابض منه ما قبض ويكون الحق الذى عليه للآمر بحاله وكذلك الأمانة تكون للآمر بحالها فإن كان ذلك فى حياة الآمر كان على جملة أمرهما إن أراد المأمور أن يعطى من أمر له به على سبيل ما يسع عطيته له وثبت ذلك كان له ذلك وإن أحب تسليم ذلك إلى الذى عليه الحق أوله معه الأمانة كان فى ذلك مخيراً وما ينبغى أن يخلف وعده فإن ذلك فعل جاز له إذا تاب وإن مات الآمر قبل أن يتم ما وصفنا إن كان بجملته على سبيل حالته وقبل أن يسلم المأمور ما أمر به فقد انتقض ذلك الأمر وليس له أن يسلم بعد وفاة الآمر شيئًا ويسلم إلى ورثة الآمر ما عليه له من الدين وما قبله له من الأمانة ويرجع إلى المقتضى منه بالعقفاء المنتقض الباطل

بما سلم إليه من العروض ويلحق المقتضى مال الهالك الذى عليه له الحق بحقه فى السريرة والعلانية بما يوجبه الحق وهذا كله إن كان على سبيل القضاء عن حق لفلان المقتضى بالحق الذى لفلان الآمر وإن كان ليس على الآمر للمأمور له حق وإنما أمر بتسليمه إليه على وجه التقاضى له أو على وجه الهبة فلا حق للمأمور له فى مال الآمر ويسلم ما قبض إلى من قبض منه مالا يجوز لك بالحق إذا كان القضاء على ما وصفت أنه موقوف حتى يتم الآمر .

* **مسألة** : وفى موضع عن أبى سعيد فيمن قال لغريمه سلم إلى فلان دراهمه من الدراهم التى عندك لى فأعطاه حبًا قال قد قضاه الحب عن الآخر وإن طالبه الأول فله ذلك ولا يلحق الذى سلم إليه الحب بشىء لأنه هو الذى أتلف ماله وإن أتم له صاحب الحق ما فعل جاز له وبرىء والأصل فى ذلك أنه إن قال أن على فلان عشرة دراهم أقبضها لى لم يجز له أن يأخذ بذلك شيئًا من العروض وكما لا يجوز له أن يقتضى له كذلك لا يجوز له أن يقتضى لنفسه .

* **مسألة** : فان قال رجل لآخر سلم إلى فلان درهمًا فسلمه فلما طلبه من حساب الآمر قال لم آمرك أن تدفع من الذى عليك قال عليه الضمان اذا قال سلم إليه أو ادفع إليه أو أعطه إلا أن يقول هب له أو تصدق عليه فلا يلزمه ذلك .

* **مسألة** : فيمن جاء إلى بائع ليشترى منه لحمًا بدرهم فقال رد عليه دانقًا فسلم الدراهم إلى زوجة البائع ليتم عليه مفتاح فإذا سلمه إلى أن يزيد عليه

فسلمه إلى زوجة البائع على وجه الأمانة فلا ضمان عليها وإن كانت قبضت لزوجها برأيه على وجه التقدمة بثمن اللحم وأمرها بزيادة الدانق ليتم لهابه فضاع فهو من مال الزوج .

* **مسألة** : قال القاضي أبو زكريا في الذي يأمر آخر فقال له سلم إلى فلان مائة درهم فسلم خمسين درهمًا إنه لا شيء له على الآمر إذا خالف أمره والله أعلم .

* **مسألة** : الشيخ أبو محمد فإن دفع إليه شيئا وقال سلم إلى فلان فوجده قد مات قال يرده إلى من سلمه إليه فإن قال أنه لفلان سلمه إليه فوجده قد مات فيرده إلى الذي سلمه إليه فإن وجده قد مات دفعه إلى ورثة المقر له به أبو سعيد قد قيل نحو هذا وقول أن قال هذا لفلان سلمه إليه فوجده قد مات أن له الخيار إن شاء سلمه إلى ورثته وإن شاء إلى الدافع لحق يده لا على أنه له بعد إقراره به وقول ليس له أن يرده إليه بعد أن أقر به لغيره ولكن يسلمه إلى ورثة المقر له على كل حال أو إليه إن أدركه ولو كانا حيين جميعًا لكان بالخيار إلى أيهما شاء سلم وقول لا خيار له ويسلمه إلى المقر له فان مات المسلم فلا أعلم له خيار في تسليمه إلى ورثته على حال وإنما يسلمه إلى ورثة المقر له أو إليه .

* **مسألة** : أبو سعيد فان قال خذ هذه الدراهم فاشتر بها حبًا لفلان وسلمه إليه فاشترى هذا حبًا ووجد المأمور له قد هلك إلى من يسلمه قال معي أنه يسلمه

إلى ورثة المأمور له فإن قال اشتر بهذه الدراهم حبًا لفلان وسلمه إليه فمات فلان قبل أن يشترى فلا يشترى شيئًا ويرد الدراهم إلى المسلم إليه فإن قال هذه الدراهم لفلان خذها اشتر بها حبًا وسلمه إليه فلا يشترى له شيئًا ويسلمه إلى المقر له أو إلى ورثته وإن شاء على قول سلمه المسلم مادام حيا فإن أتلف هذه الدراهم وصار ضمانا إلى المقر له أو إلى ورثته ولا أعلم فى هذا اختلافًا منصوصًا وأما على الشبه فيحسن ذلك كالبائع سلعة أقر بها لغيره فقيل المشترى بالخيار فى تسليم الثمن إلى البائع أو إلى الذى أقر له بها .

* **مسألة** : أبو سعيد فيمن أرسل مع رجل دراهم لرجل فأخذها الأمين وسلم إليه حبا إنه إن اعتقده بهذه الدراهم ولم يعلمه بذلك وأقر له بهذا الحب أنه له أو أعطاه إياه على وجه العطية وجازه عليه فالدراهم للأول وليس على القابض بيعه له فإن شاء صاحب الدراهم أتم ما فعل وإن شاء رجع عليه وأخذ منه الدراهم وإن كان حين دفعها اعتقدها بالدراهم ولم يقر له بالحب ولا سماه له عطية فالقول قوله وعليه أن يسلم إليه ما سلم إليه لأن اليد قبضت على غير شىء من قطع وقد يكون التسليم على وجه الأمانة والإقرار والهبة فما لم يثبت بأحد الأحكام فالقول قول المسلم وإن كان المرسل حين سلمها قال هذه الدراهم لفلان سلمها إليه فأعطاه حبًا وأمسك الدراهم كما وصفنا إلا أن الخيار فيه إلى المرسول إليه بالدراهم إن تم ذلك تم وأن يتمه له سلم إليه دراهمه وأن أتممه المرسل وجعل الدراهم بما سلم إليه من الحب لم يجز ذلك لأنه قد أقربها ولا يجوز أن يقاصصه بشىء منها وإنما يسلمها إليه على وجه

التسليم منه إلى اليد التى سلمت إليه فيكون قد أدى أمانته أو يسلمها إلى من أقر له بها أو يقاصصه بها وفى الوجه الأول إذا كان على غير وجه الإقرار يجوز له مقاصصة المرسل ولاتجوز مقاصصة المرسول إليه ويجوز له دفعها إليه فإن سلمها إليه من بعد أن يقبضها بما سلم إليه من الحب جاز ذلك ولا تجوز المقاصصة قبل القبض لأنها لم تضر فى قبضه وهى من مال الأول فإذا كان على وجه الإقرار ولا تجوز له المقاصصة للأول وله دفعها إليه فإن سلمها إليه من بعد أن دفعها إليه لم يجز قبضه لها فى هذالأنه قد أقر بها لغيره معه إلا أن يزول من علمه ويغيب عنه فإن سلم إليه من بعد ذلك دراهم لا يعرفها بما سلم إليه من الحب جاز ذلك وإن كانت الرسالة على وجه الهدية ففصلت من يد المهدى فهى للمهدى إليه وقول أن الهدية بمنزلة العطية لا تجوز إلا بحوز المعطا والله أعلم .

باب [٥٥]

فى القرض وفضله وما يجوز ويثبت منه

ابن عباس عن النبى ﷺ أن على باب الجنة مكتوبًا أن القرض بثمانية عشر والصدقة بعشر أمثالها لأن الصدقة ربما وقعت فى يد غنى وأن صاحب القرض لا يأتيك إلا وهو محتاج محوج . وعن ابن مسعود لأن أقرض ألف درهم مرتين ثم اقبضها وأنتفع بها أحب إلى من أن أتصدق بها دراهم . وقيل إن صاحب القرض يكتب له قرضه صدقة ما دام لم يصل إليه .

* **مسألة** : وعن النبى ﷺ أنما جزاء السلف الحمد والوفاء .

* **مسألة** : وقرض الماء أثر بأثر وربع بربع ويوم بيوم أو نصف يوم لا يثبت لأنه مجهول ولا يضبط فإن فعلا ذلك فأخذ البدل بإتفاق منهما جاز وإن رجعا إلى الحكم كان لصاحب الماء قيمة مائه .

* **مسألة** : ولا يجوز القرض من الدراهم والدنانير إلا بوزن ومن الطعام إلا بكيل أو وزن ولا يجوز قرض الدراهم عددًا وقضاؤها عددًا لأنها تتفاضل فى

الوزن قال وأرجو أن لا بأس بقرض ألدوانيق عددًا برؤسها وقد أجيز أيضًا قرض الخبز عددًا وهو يتفاضل .

* **مسألة** : واختلف أصحابنا فى قرض الحيوان فقال أكثرهم لا يجوز فقالوا إن المثل لا يضبط وقال بعضهم يجوز وهذا الرأى أقرب إلى الحجة لماروى أبو رافع مولى رسول الله ﷺ وسلم إقترض من أعرابى بعيرًا بكر فجاءته الصدقة قال فأمرنى أن أوفى الأعرابى بعيرًا بكرًا فقلت ليس فيها بكر قال إدفع إليه رباعياً فإن خيركم أحسنكم قضاًء ودليل آخر إجماع أصحابنا على أن السلف فى الحيوان جائز ولو كان غير مضبوط فى القرض لم يجز فى السلف .

* **مسألة** : والمانع من إجازة قرض الحيوان من أصحابنا محتاج إلى دليل وأجمع الناس جميعًا أن قرض الأمة لا يجوز ولولا الإجماع لألحقتها بسائر الحيوانات لكن لاحظ للنظر مع الإجماع فخرجت بالإجماع والباقى على أصله .

* **مسألة** : ومن طلب من رجل قرضًا وهو معه فأبى وقال ليس حاجتك معى فإذا كان معناه أنه لا يقضى له حاجة فلا بأس .

* **مسألة** : ولا يجوز للرجل أن يقترض من أمانته لتجارة ولا غيرها إلا أن يكون مدلاً أو مأذونًا له بذلك .

* **مسألة** : ومن إقترض من رجل دراهم لرجل غائب فإنه لا يجوز لأحد أن يقترض من أحد مالا يملك فإن فعل فعليه أن يردها إلى من أخذها منه ويتوب إلى الله .

* **مسألة** : ومن أقرض رجلاً دراهم فتغافل المقترض فاستحى المقرض فلم يذكره إلى أن هلك فقد قال أصحابنا يعرفه لعله قد نسى وإما أن يأثم فلا أعلم ذلك فإن أخذ من مال بعض الذى له وجعله فى الحل فجائز له فيما بينه وبين الله .

* **مسألة** : فيمن أقرض آخر جملاً واشترط ركوبه إلى موضع معلوم فإنه لا يجوز وأن القرض يكون فاسدًا .

* **مسألة** : فيمن إقترض جرابًا مكنوزًا لا يعرف كيله بجراب كيله خمسة وعشرون قفيزًا قال هذا يقع موقع الربا ولا يجوز وإنما القرض أن يقرضه الجراب معروفًا أو غير معروف ولا يسمى بشئ ثم يعطيه المقترض مثله لأن القرض مثل بمثل كاف عن التشبيه وكذلك إن كان مخلوطًا فلا يجوز شرطه بشئ معروف .

باب [٥٦]

فى قرض جر منفعة بشرط أو بغير شرط

عن النبى ﷺ أنه قال حرام على مسلم يقرض قرضًا يجربه نفعًا فكل قرض جر منفعة لم يجز. قال أبو عبد الله الذى كره من قرض جر منفعة مثل أن يقرضه ألف درهم على أن يسلفه ألف درهم.

* **مسألة**: فيمن أقرض قرضا لنفع صار إليه كان عليه رده وهو أن يسكن رجلاً بيته شهرًا على أن يقرضه دينارًا أو درهمًا فهذا لا يجوز وعلى الساكن كراء البيت لصاحبه وله استرجاع دينارة وكذلك لو أقرضه دراهم مكسرة ليدفع إليه بدلها صحاحًا كان على المقرض رد ما أخذ أو مثله مع التوبة.

* **مسألة**: ومن أقرض رجلاً فجعل يكرمه ويهدى إليه فإن كان يعلم أنه من أجل القرض فالذى يفضل ربى فى نفسى.

* **مسألة**: ومن اقترض شيئًا فدفع مما اقترض زيادة بالصفة والكيل والوزن بطيبة من نفسه من غير شرط جاز له وكان محسنًا فى فعله.

* **مسألة** : ومن اقترض مكوك ذُرة على أن يعطيه مكوك بُر فلا يجوز ذلك على الشرط وهو ربًا وعلى غير الشرط جائزًا إذا أعطاه بطيبة النفس .

* **مسألة** : ومن قال لآخر أقرضنى مائة درهم حتى اشترى لك بها متاعًا فلا يجوز لأنه قرض جر منفعة وكذلك لو قال أقرضنى حتى أعطيك نخلة وكذلك لو استقرض منه مالاً ببلد الزنج على أن يشترى له به حوائج من عمان أو متاعًا فلا يجوز .

* **مسألة** : إبن سيرين قال أقرض عمر بن الخطاب رضى الله عنه أبى بن كعب عشرة آلاف درهم وكانت لأبى نخل تعجل فأهدى أبى لعمر رطبًا فرده عليه فلقيه أبى فقال أظننت أنى أهديت إليك من أجل مالك أبعث إلى مالك فخذه فقال عمر لأبى رد علينا هديتنا .

* **مسألة** : ومن أقرض طعامًا من الجوف واشترط المقرض قبضه بصحار فليس ذلك بجائز قال ويكره أن يعطى الرجل دراهمه بعمان ويشترط الدفع بالبصرة أو غيرها ولا بأس به على غير شرط والشرط إذا قال أن يسلمها بأرض كذا فهو الشرط .

* **مسألة** : ومن أقرض دراهم إلى أجل فنى أخذها قبل الأجل إختلاف وقول أبى الوليد له أخذها لأن كل عاجل آجل فهو عاجل .

باب [٥٧]

فى رد القرض وما يجوز ويثبت من ذلك

عن النبى ﷺ قال إنما جزاء السلف الحمد والوفاء .

* **مسألة** : ومن أقرض رجلاً برأ فقال المقترض لا أجد برًا فخذ منى الثمن فعرض عليه الثمن ثم طلبه فلم يجده حتى رخص البر فقال المقترض خذ منى بدل الذى أقرضتنى فكره ذلك قال سعيد فله دراهمه وقال غيره له البر قال هاشم له بره وذلك الذى صنعاه ليس بشئ .

* **مسألة** : ومن اقترض جريًا من بر فقضى جريًا من ذرة يجرى بر فجائز وإن اتفقا على أن يبيع له ما اقترض منه من حب فجائز ولا يؤخر الثمن ومن أقرض برًا فأخذ شعيرًا أو ذرة فجائز إلا أن يكون شرط عليه أن يعطيه بالبر شعير أو

بالشعير برًا فذلك حرام وقيل من اقترض برًا فجائز أن يأخذ ذرة ولكن لا يأخذ قفيزين ذرة مكان قفيز بر لأن هذا مثل بيع طعام بطعام والبر غير حاضر .

* **مسألة** : وأما إن أقرضه قفيزًا من بر فأعطاه قفيزًا من بر مكان القرض وقفيزًا تفضلا منه عليه فجائز فإن أعطاه قفيزين مكان جوده الذى أقرضه إياه فلا يجوز وقيل إن أقرض مكوك بُر فأعطاه بدله مكوكين ونصف ذرة عن طيب نفس جاز ذلك .

* **مسألة** : واختلف فيمن أقرض جنسًا أيأخذ من غيره فقول يأخذ من غيره وقول لا يأخذ إلا من الجنس الذى أقرضه منه وقول يأخذ بالقيمة وأما تفاضل الجنس بعيبه فجائز أن يقرض الدون من ذلك الشئ ويأخذ الأجود منه من غير شرط يكون بينهما يقرض ذرة حمراء ويأخذ بيضاء ويقبض شعيرًا ويأخذ جيدًا وكل ما جرى هذا المجرى فجائز بغير اختلاف ومن أقرض ذرة فعن موسى بن أبى جابر أنه لا يأخذ غير الذرة وله أن يأخذ دراهم بسعر الذرة يومه .

* **مسألة** : وإذا أقرض مشرك مشركًا خمرًا أو خنزيرًا ثم أسلم المقرض فليس له أن يقتضى منه الخمر ولا الخنازير وقد حرم عليه الخمر والخنازير بإسلامه وإن كان على المشرك للذى أسلم ثمن خمر وخنازير فلا يأخذ منه ثمن ذلك أيضًا وإن أخذ منه وهما مشركان ثمن الخمر والخنازير ثم أسلم والثمن فى يده بعينه فإنه له حلال فإن أخذ منه الخمر والخنازير فلا كل له .

* **مسألة** : فإن كان المقترض هو الذى أسلم فقول عليه أن يؤدى قيمة ذلك إلى

المقرض وقول ليس عليه ذلك . قال أبو معاوية إن حكم عليه حاكم المسلمين أن يؤدى إليه قيمته لم أر بذلك بأسًا .

* **مسألة** : واختلف فى الخمر والخنازير إذا أسلم وعليه ذلك لمشرك فقول يحكم عليه بقيمته وقول لا يحكم عليه فإن أبى أن يعطى ولم يحاكمه وكان له ولاية فلا تترك ولايته .

* **مسألة** : ومن أقرض رجلا شيئًا من الثمار فلم يأخذه حتى ذهب حينه فليس له أن يأخذه فى غير حينه مثل عنب ورطب وأشباه ذلك .

تم الجزء العشرون ويليه الجزء الحادى والعشرون إن شاء الله من المصنف . قال المحقق قد انتهى عرضه وتصحيحه على مخطوطة كتبتها منذ عشرين سنة والحمد لله رب العالمين ويليه الجزء الحادى والعشرون .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
ماينبغى للحكم فى الدواب ومضارها	٩
فى الحكم فى احداث الدواب ومضارها والحبس والعقوبة على ذلك	١٣
فى اطلاق الدواب وحبسها وما يضمن من احداثها	١٧
فى صفة القيمة بضمان فساد الدواب وقيمة الاحداث وما أشبه ذلك	٢٣
فى سائق الدواب من الحروث والحدث فيها وما يجوز من ذلك ويلزم وانتباه ذلك	٢٧
فى التقديم والحجة على أرباب الدواب	٣٣
فى راكب الدابة وسائقها وقائدها وضمان حدثها	٣٥
فى أحداث الدواب فى الناس وغيرهم	٤٣
مايجوز فى الدواب لمالكها وغيره وما يلزم	٤٧
فى اتخاذ الدواب والانعام	٥٣
فى الجلالة	٥٧
فى كنى الدواب وأسمائها	٥٩
فى الكلاب والسنانير واتخاذها والاحداث فيها	٦١
فى الحية والعقرب وقتلها وسائر الدواب	٦٥
فى الذباب	٦٩

فى أصوات الدواب	٧١
فى نكاح البهائم	٧٣
فى اختلاف الدواب والشك فيها والخلاص منها	٧٥
فى الطير واتخاذه وأحداثه وضمان ذلك	٧٧
فى الضمان بالحقوق وأحكامها	٨١
الضمان عن من يطالبه بالخراج	٨٧
فى الكفالة وما يثبت وما لا يثبت	٩١
فى الكفالة بأنفس والحق والقبالة وحكم الفرق بين ذلك	٩٥
فى كفالة العبد والكفالة له وما أشبه ذلك	٩٩
فى قبض الكفيل من المكفول عليه وما يجب فى ذلك	١٠١
فى ربح ماقبض الكفيل من المكفول عليه	١٠٥
فى الحوالة وأحكامها	١٠٧
فيمن أمر ببيع لأحد وغيره	١١٥
فى الاشهاد على الديون والحقوق وكتابتها	١١٧
فى الدين وما يجوز ويستحب ويكره منه	١١٩
فى تمام الشهادة على الديون وكتبها	١٢١
فى آجال الديون وما يثبت منها	١٢٥
فى محل الدين على الهالك	١٢٩
فى تأجيل الدين والحق الحال	١٣١
فى قضاء الدين قبل محله	١٣٣
فى براءة المديون من الدين بقضاء غيره عنه	١٣٥
فى المرافقة فى الديون والمقاصصة فيها	١٣٩
فى الانتصار ممن جحده الحق وما يجوز من ذلك	١٤٣

فى مايجوز لمن عليه ديون وضمانات فى ماله ونفسه ومايكره	١٥١
مايستحب من قضاء الديون وتقاضيها وما يكره	
وما يثبت من ذلك	١٥٧
فى دفع الدين وقبضه ونقصانه وما يثبت من ذلك	١٦١
فيما يكون قبضا من دفع الديون وفيمن امتنع من قبض حقه	١٦٥
فى ترك الديون والابراء منها	١٦٩
الاحكام فى الحقوق والديون وقضائها والبراءة منها والحبس عليها	١٨٥
فى حجر الحاكم على المديون ماله وفى ازالة ماله بعد ذلك	١٨١
مايلزم المديون بيعه من ماله للدين	١٨٥
فى تحاصص الغرماء فى مال المديون وما يجوز من ذلك	١٨٩
فى تفليس المديون اذا لم يكن له مال ولاصنعة	١٩٥
مايجوز ويثبت من فعل المفلس فى ماله	١٩٩
الفريضة على المديون	٢٠٩
فيما جر الدين من المنفعة	٢١٣
فى ازالة الديون والاقرار بها	٢١٥
فيما يلزم المديون الخروج فيه والضمان لمن لايعرف ولا يلزم	٢١٩
فى الدين المشترك ودين الغائب	٢٢٣
فى القرض وفضله وما يجوز ويثبت منه	٢٣١
فى قرض جر منفعة بشرط أو بغير شرط	٢٣٥
فى رد القرض وما يجوز ويثبت من ذلك	٢٣٧


سلطنة عمان
مشروع الموسوعة العمانية
The Omani Encyclopaedia Project
وزارة التراث والثقافة